

جريدة وطنية
تصدر من بني ملال

الأستاذ: محمد نجيب الحجام

فقيد جريدة ملفات تادلة

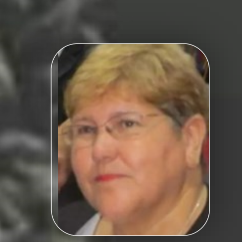
جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة

milafattadla24.com

ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵉⵍⴰⴼⴰⵜ

جريدة أسبوعية مستقلة شاملة - تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا - مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. - مدير التحرير: حسن إسماعيلي - العدد 526 من 01 الى 15 دجنبر 2023 الثمن: 4 دراهم





حفيظة بنصالح:

العنف ضد النساء والأطفال

بيان التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة

ص 9



أمينة بحيرة:

قضية العنف ضد المرأة

ص 12



عتيقة العوفير:

مدونة الأسرة ورهانات التعديل.. أية مستجدات؟

ص 11

نورة المنعم:

نريد مراجعة شاملة وعميقة لمدونة الأسرة، لأن هذه الفرصة للتغيير لا تتاح باستمرار

ص13



نعيمة واهلي:

إصلاح منظومة الإرث ضرورة مجتمعية لإقرار العدل والمساواة بين المرأة والرجل

ص 16

■ لإعلاناتكم التجارية والإشهارية ■

لنشر جميع الاعلانات التجارية والإشهارية والعقارية والقضائية والإدارية، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الكراء أو الرهونات لكل المواد المنقولة والعينية والرسوم والعقود، وطلبات العروض المفتوحة، وتأسيس الشركات.

اتصلوا بنا في مقر الجريدة في العنوان التالي: حي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو الاتصال بالهاتف: 0672071311

أو البريد الالكتروني: milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وستوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية: www.milafattadla24.com

الاتصال ب: milafattadla@gmail.com

■ للاشـتراك ■

للتوصل بأعداد الجريدة عبر البريد فور صدروها. تفتح ملفات تادلة إمكانية الاشتراك السنوي أو نصف السنوي سواء للأفراد أو للمؤسسات، للراغبات والراغبين في الاشتراك يرجى الاتصال بإدارة الجريدة.

اتصلوا بنا في مقر الجريدة الكائن بحي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو بالهاتف: 0523484454

أو البريد الالكتروني: milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وستوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

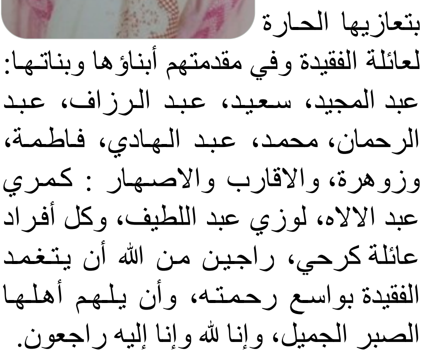
بالنسبة للجريدة الالكترونية: www.milafattadla24.com

الاتصال ب: milafattadla@gmail.com

تعزية
وفاة كرحي رابحة



انتقلت الى عفو الله الفقيدة كرحي رابحة. Garhi rabha، وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم اسرة ملفات تادلة بتعازيها الحارة لعائلة الفقيدة وفي مقدمتهم أبناؤها وبناتها: عبد المجيد، سعيد، عبد الرزاق، عبد الرحمان، محمد، عبد الهادي، فاطمة، وزوهرة، والاقارب والاصهار : كمري عبد الالاه، لوزي عبد اللطيف، وكل أفراد عائلة كرحي، راجين من الله أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته، وأن يلهم أهلها الصبر الجميل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.



المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية ببني ملال
قسم قضاء الأسرة

إعلان عن ملخص حكم

تبليغ عدد: 2023/6604/1185
ملف أحوال شخصية (تحجير) عدد: 2023/1623/100
حكم بتاريخ:24/2023/07
تحت عدد: 212

يعلن السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية ببني ملال أن الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية ببني ملال بتاريخ 2023/07/24 في القضية أحوال شخصية عدد 2023/1623/100 حكم عدد 212 بين السيد:

- فاطمة واسيل بنت حمادي – بشرى واسيل بنتحمادي – نادية واسيل بنت حمادي – غزلان واسيل بنت حمادي: الساكنات بحي المسيرة 2 بلوك 6 الرقم 78 بني ملال.

ينوب عنهن الأستاذ حسن زمزمي المحامي بهيئة بني ملال

وبين: لطيفة واسيل بنت حمادي: الساكن بحي المسيرة 2 بلوك 6 الرقم 78 بني ملال

بحضور:

-وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ببني ملال

-السيد القاضي المكلف بشؤون القاصرين

والقاضي بما يلي:

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا:

في الشكل: بقبول الطلب

في الموضوع: بالتحجير على المدعى عليها لطيفة واسيل للخلل العقلي ابتداءا من تاريخ هذا الحكم وبتعيين شقيقتها فاطمة واسيل مقدمة عنها لرعاية شؤونها مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك ، مع تعليق هذا الحكم بمقر هذه المحكمة وببلدية بني ملال، وبنشره بجريدتين وطنيتين اكثر رواجا مع تحميل المدعية الصائر وبرد باقي الطلبات.

بني ملال في 24/10/2023
الإمضاء
رئيس المصلحة
فضيلة وهبي

اقدم شجرة الزيتون في العالم



أقدم شجرة الزيتون في العالم تقع في مدينة بيت لحم فلسطين أنها اقدم شجرة زيتون في العالم يقدر الخبراء عمرها 5 آلاف عام. ولا تزال تنتج قرابة 500 كيلو زيتون سنويا.

ملفات تادلة

جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيمة نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكزي، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكزي، أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيمة نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: (أ.ف.ب، و.م.ع، أيس بريس)
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف:0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الادارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال





افتتاحية

اضحت الأمثلة على الانتهاكات الصارخة لحقوق المرأة لا تُعد ولا تحصى، رغم أن دولا كثيرة، ومنها بلادنا، أصبحت تنتبه لأهمية إشراك وإدماج المرأة في عملية التنمية والبناء الديمقراطي.

لكن تمكينها الفعلي من المساهمة في القرارات الحيوية لا زالت تعترضه عراقيل وإكراهات متعددة، مثل ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الهدر والانقطاع عن الدراسة في صفوف النساء، وغياب التوزيع المتكافيء والناجع للمدارس على المستوى الترابي. ناهيك عن الفقر والبطالة الملازمة للمرأة، والتي حالت الأزمات المتتالية دون التغلب عليها رغم وصفة تشجيع الإنتاج المحلي والمشاريع والمقاولات الصغرى.

تنضاف إلى ذلك النظرة الدونية للنساء، والذكورية المطلقة التي تسيطر على الدواليب السياسية، وتتوغل داخل المجتمع والمؤسسات (حكومة، برلمان، نقابات، أحزاب)، وتحول دون تجاوز مرحلة استيعاب ميكانيزمات التدبير الديمقراطي للشأن العام، ودون تجاوز التعاطي النظري والفولكلوري والانتهازي مع هذا الإشكال من أجل تحقيق هدف الإشراك الفعلي والفعال جميع الفئات المجتمعية، المهمشة منها على وجه الخصوص.

فهناك في مختلف دول العالم من اتَّخذ إجراءات صارمة ضد النساء والفتيات اللواتي احتجين على قرارات حكومية بشأن اللباس والسلوك، وهناك من حرَم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية، كالتعليم والوظيفة العمومية وحرية التنقل... وهناك من قَيَّد بعضها بشكل صارم، التضييق مثلا على الحق وعلى إمكانية استعماله - الإجهاض مثلا- ، وهناك من لا يتردد في ستخدام تدخل حكومي للتقليص من الحالات المسموح في الاستفادة من حق معين، كما أن هناك من يستبعد بعض النساء -المهاجرات مثلا- من الحماية التي تضمنها اتفاقية العنف ضد المرأة.

ويستنتج أيضا مما سبق أن انتهاكات حقوق المرأة لا تقتصر على الأنظمة الاستبدادية فقط بل هناك دولا ديمقراطية أيضا سقط عنها القناع، ووجدت النساء القاطنات بها أنفسهم في مواجهة طوق قيود يتجدد تويُضرَب حول عنوقهن.

لكن، ورغم كل هذه المعانات، هناك بعض المؤسسات الديموقراطية ذات المصداقية، سمحت ولا زالت تسمح باجتراح فسحات وإبداع أدوات تُمكِّن النساء من الدفاع عن حقوقهن.

والحقيقة انه، كلما ساد القانون وانتشرت الشفافية والضوابط والتوازنات الفعالة، كلما ازدادت النساء قدرة على حماية حقوقهن. وكلما توطدت حرية التعبير وحرية الصحافة، كلما تراجعت انتهاكات حقوق المرأة وصدحت أصوات المناصرات والمناصرين ضد كل خرق أو تجاوز. وكلما تقوَّت استقلالية وحياد القضاء، كلما أقبلت النساء على قاعات المحاكم طلبا وسعيا للانصاف والعدالة.

وبقدر ما تتمكن المراة من ممارسة حقها في التعلم والاستفادة منه ومن فرص الشغل، بقدر ما تتسارع الخطوات نحو بناء مجتمع المساواة والتقدم الخالي من الإقصاء والتمييز. وكلما ضمن المجتمع للمرأة حق إبداء الرأي وحق التمثيل السياسي، كلما اتسعت قاعدة المدافعين عن تحرر واستقلالية ومشاركة المرأة في كل جوانب الحياة المجتمعية .

من جهه ثانية، بقدر ما تأخذ هذه الضوابط والتوازنات موقعها الصحيح داخل الهيكل المجتمعي، بقدر ما يصبح بالإمكان توقع وضع أكثر انصافا واكثر تكافؤا. وضع كفيل بِسَنِّ الحقوق النسائية والنهوض بها، خاصة في ظل انتعاش مؤسسات المراقبة والمحاسبة الديمقراطية السليمة لأداء السلطة التنفيذية.

وطبعا سيشكل كل عطل أو انزلاق أو تراجُع أو تلكؤ في أداء هذه الآليات مؤشرا على وضع شاذ يتوجب الإسراع بمعالجته، قبل أن يطال تهديده الضوابط الجماعية المعتمدة وتصيب عدواه مراكز المسؤولية ورهانات دولة الحق والقانون.

لكن التهديد الحقيقي يبدأ لما تتم سيطرة السياسة على قطاع العدل والمحاكم وتخترقها، ويطال الحظر الحقوق الأساسية، بعضها أو كلها. عندها سيصبح الوضع مقلق حقا، اذ ستنحدر الأمور إلى ممارسات مشينة تصل احيانا الى مقاضاة الناشطات والناشطين الحقوقيين، والى تقويض الحركة والتجوال ومنع الحريات والغاء او تعليق الحق في التجمع والتنظيم والاحتجاجات. ويعم الخوف من اختفاء الحقوق فجأة بأمر قضائي، أو بتصويت أغلبي مصنوع، أو بحكم تنفيذي عاجل ناتج عن تداخل الاختصاصات.

إن العلاقة بين النضال من أجل الحقوق والاستبداد علمتنا بما لا يدع مجال للشك، أن القيود المفروضة على الحقوق بشكل عام وعلى حقوق المرأة بوجه خاص لا تحدث بمعزل عن غيرها، اذ كلما غابت المساواة، وكلما فرضت القيود على حقوق المرأة، وعم القمع المستمر ضد المعارضة السلمية، واستتب الاستبداد، بغض النظر عن نظام الحكم، تعطلت إمكانيات وفعالية المؤسسات.

فعندما يحرم الناس من حقوقهم في الحياة، والصحة، ويحرمون من الحقوق الأساسية الأخرى، سيصبح المجتمع كله، قاب قوسين أو أدنى من كارثة عامة مدمرة تستعصي على التعافي.

ولأن الأمل منارة، لا بد من التشبث بالتفاؤل، مهما بلغ الوضع الحقوقي من تعقيد وتأزيم وتعطيل، حتى يصبح الصمود في وجه القبح والقمع والظلام ممكنا.

قد يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان أداة تسند النضالات وتقوي الحقوق وتحميها و تعززها وتساعد على توسيع دائرتها وتشكل ضغطا من أجل تغيير بعض المحلي منها، مثل إنهاء العنف الأسري، وتجريم الاغتصاب في جميع الحالات، ومنها حالة الحرب، باعتباره وجها من أوجه التعذيب، وكذلك الكف عن اعتبار الأمومة حقا وليس التزاما.

إن ما يقع في مختلف أنحاء العالم يؤشر على أن التغيير ممكن، ووقف زحف الاستبداد والتحكم ممكن...

و حتى لا تتسع دائرة الانتهاكات والفساد والقوانين التعسفية ضد المرأة، وتطال سلطتها الجميع بدون استثناء، علينا تحويل المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية السلبية، المبنية على التمايز الجنسي إلى بنيات اجتماعية وعلاقات أكثر تكافؤاً تعود بالفائدة على الجميع.

اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال بجهة بني ملال خنيفرة تصادق على خطة عملها للفترة 2024 – 2026

عقدت اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال اجتماعها المستوى برسم سنة 2023 بمقر ولاية بني ملال خنيفرة يوم الخميس 30 نونبر 2023.

وشكل هذا اللقاء فرصة لعرض حصيلة اللجنة الجهوية لمناخ الأعمال برسم سنتي 2023 2022 والمصادقة على خطة العمل للفترة 2024 - 2026، وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة يرأسها والي جهة بني ملال خنيفرة وتسند كتابتها إلى المركز الجهوي للاستثمار بني ملال خنيفرة.

والجدير بالذكر، فإن خطة عمل هذه اللجنة تستفيد من الدعم التقني لمشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة بجهة بني ملال خنيفرة، الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وترتكز على 4 دعائم تضم 11 محور عمل في تناسق تام مع الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2026-2023.

ويهدف برنامج العمل إلى تحسين مناخ الأعمال لتسهيل الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، وتعزيز تنافسية المقاولات، وتحسين جاذبية جهة بني ملال - خنيفرة.

ويتضمن برنامج العمل 51 إجراء مبرمجا يتمحور حول 4 دعائم، تهدف الدعامة الأولى إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وزيادة الأعمال، وتروم الدعامة الثانية دعم تنافسية المقاولات، وتهدف الدعامة الثالثة إلى تطوير بيئة مواتية لزيادة الأعمال والابتكار كما تهدف الدعامة الأفقية إلى تكريس قيم الشفافية والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.



وخلال هذا الاجتماع تقدم الكاتب العام للشؤون الجهوية للولاية، خلال كلمته الافتتاحية للاجتماع، بشكر جميع أعضاء للجنة على التزامهم بتحقيق خطة عملها برسم 2022-2023 ودعا جميع المتدخلين إلى مضاعفة الجهود في إطار خطة العمل 2024-2026 من أجل جعل جهة بني ملال - خنيفرة قطبا حقيقيا لجذب الاستثمارات وتنمية الأعمال.

بدوره أكد المدير العام بالنيابة للمركز الجهوي للاستثمار ببني ملال خنيفرة، عادل عزمي، على أهمية الركائز الأربع لخطة عمل اللجنة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال وتحفير الاستثمار والمبادرة المقاولاتية كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي، وذكر بأن هذه اللجنة تهدف أساسا إلى تعبئة جميع القوى الحية بالجهة لدعم الاستثمار الخاص باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية وفقا للتوجهات الملك محمد السادس.

وختاما هنأ رئيس مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة بجهة بني ملال خنيفرة، الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جميع أعضاء اللجنة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال من أجل إنشاء وتوسيم أول تجمع للصناعات الغذائية، والذي يشكل مثالا على الديناميكية الجماعية التي جلبتها اللجنة تحت ريادة والي جهة بني ملال خنيفرة.

ملفات تادلة

قصبة تادلة:
افتتاح مركز جديد لأمراض الكلي وتصفية الدم



لقد تم مؤخرا افتتاح "مركز لأمراض الكلي وتصفية الدم التاودي"، يقوم بكل الخدمات المتعلقة في هذا المجال لفائدة مرضى الكلي وتطورات هذا المرض بتصفية الدم وغيرها .

وللإشارة فان هذا المركز المذكور يستقبل جميع المرضى من اقليم بني ملال والنواحي، يشرف عليه طبيب اختصاصي في مرض الكلي وتصفية الدم للقيام بالفحص في عين المكان. كما انه له طاقة استعابية لا بأس بها ومعدات طبية متطورة وأطر صحية في المستوى. هذا ويوجد هذا المركز المذكور بالعنوان التالي: شارع يوسف ابن تاشفين الحي الاداري رقم 4 قصبة تادلة قرب ثانوية مولاي اسماعيل.

للاتصال: 0660740319 - 0808636970

الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة تعقد مجلسها الإداري

ترأس والي جهة بني ملال خنيفرة، السيد خطيب الهبيل، يوم الخميس 30 نونبر 2023، بمقر الولاية، الدورة العادية للمجلس الإداري للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة، بحضور الكاتب العام لإقليم الفقيه بن صالح، ورؤساء الجماعات الترابية المعنية والمديرة العامة للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، وممثلي وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، وكافة أعضاء المجلس الإداري للوكالة.

وفي كلمته بالمناسبة، ذكر والي الجهة، رئيس المجلس الإداري للوكالة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة، بوضعية الإجهاد المائي الذي يعرفه المغرب نتيجة مرورها بمرحلة جفاف صعبة، مؤكدا على أن إشكالية تدبير الموارد المائية أصبحت تقتضي التحلي باليقظة والمسؤولية اللازمتين في التعامل معها، ومشيرا في هذا الصدد، إلى أن تراكم الخصاص الحاصل على مستوى الموارد المائية بالحوض المائي لأم الربيع، كان له تأثير على المخزون المائي السطحي والجوفي بهذا الحوض المائي، حيث أن معدل ملء السدود بالجهة لم يتعد 5%، وأن الفرشات المائية تعرف تراجعا مهولا غير مسبوق.

وشدد والي الجهة على بذل المزيد من الجهود من طرف الوكالة للرفع من نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى قطاعي الماء الصالح للشرب والتطهيرالسائل، مبرزا في هذا الصدد، أن حالة الاجهاد المائي أصبحت تستدعي الاستباقية وتجنيد كل الطاقات وتعبئة جميع الإمكانيات، لتدارك الخصاص المسجل على مستوى مختلف الجماعات التي تتدخل فيها الوكالة، وذلك نظرا للإشكالات المرتبطة بالضغط الناتج عن الطلب المتزايد على توفير الماء الصالح للشرب والتطهير السائل بالتجمعات السكنية بهذه الجماعات.



كما دعا الوكالة الى مضاعفة جهودها للرفع من مردودية شبكات التوزيع للحفاظ على المياه المعالجة والصالحة للشرب من الضياع، والحرص على القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لترشيد استعمال هذه المادة الحيوية.

وعرف هذا الاجتماع تقديم عرض من طرف المديرة العامة للوكالة تناولت فيه عدة محاور همت بالخصوص منجزات ومؤشرات الوكالة برسم سنة 2023، وتقديم مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024 لقطاعي توزيع الماء والتطهير السائل وكذا المخطط التنموي للفترة الممتدة من 2024 إلى 2028، والذي تضمن مشاريع هامة تروم إنجاز منشآت وتجهيزات مائية لتزويد مجموعة من المراكز والدواوير بالماء الصالح للشرب بعدد من الجماعات الترابية داخل نفوذ تدخل الوكالة، بالإضافة الى انجاز شبكات التطهير السائل وحماية مدينة بني ملال من الفيضانات.

وخلال هذ الاجتماع تمت مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بتدبير الوكالة وبالمشاريع الاستثمارية المخصصة لقطاعي الماء الصالح للشرب وشبكة التطهير بمجالات تدخل الوكالة.

وصادق المجلس الإداري للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة بالإجماع على محضر الاجتماع السابق للمجلس، وعلى مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2024 لقطاعي توزيع الماء والتطهير السائل وكذا المخطط التنموي لسنوات 2024-2028، وعلى القانون التأطيري للوكالة برسم سنة 2024؛ بالإضافة الى مصادقته على جميع النقط الأخرى المدرجة في جدول الأعمال والتي يبقى من أهمها المصادقة على اتفاقية الشراكة لتعميم الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب لفائدة 400 اسرة بجماعة أولاد ايعيش، وعلى اتفاقية الشراكة لانجاز مشروع نقل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لمدينة بني ملال من طرف المكتب الشريف للفوسفاط.

ملفات تادلة

بقلم الفقيد محمد الحجام

الانقلاب على مرسي واليسار المغربي

رغم إجماع الكل ومن مختلف المواقع، أن مصر أدخلت إلى مرحلة دموية، شبيهة بما وقع في الجزائر سنة 1991 بعد اسقاط الجيش لفوز جبهة الانقاد الإسلامية بالجولة الأولى للانتخابات البرلمانية، وما وقع في فلسطين المحتلة بعد فوز حركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية.

إلا أن هذا الإجماع على كارثية النتائج، يوازيه اختلاف في القراءة والتفسير، حيث يمتثل الموقف من المرجع الفكري للقوى السياسية كمحدد للرأي والتفسير وبالتالي الموقف أو حتى الفعل.

إلا أن التابث كذلك أن الإسلام السياسي لم يعد مجرد خطاب بل أصبح واقعا مجسدا ونموذجا ناجحا في السلطة والتنمية وتحقيق السيادة الوطنية والكرامة في عدة دول.

كما أن التابث كذلك هو أن العسكر حين يتجاوز مهمة حماية والدفاع عن الوطن، إلى السياسة، يصبح إنقلابيا واستبداديا.

ومع ذلك اختلطت المفاهيم في ما يجري بمصر، حيث ابتدعت مفاهيم من قبيل الانقلاب الديمقراطي؟! والغريب في الأمر انجرار حركات ليبرالية ويسارية في نقاش تموقفي وتموقعي أكثر منه مفاهيمي وتاريخي.

وفي المغرب انعكس الحدث على المكونات السياسية، ونورد هنا رأيين يمثلان عمق اليسار المغربي:

الأول يمثله بيان المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الصادر يوم 9 يوليوز والذي طالبت من خلاله باحترام حق الشعب المصري في تقرير مصيره، معتبرة أن ما تعيشه الجمهورية المصرية من تطورات خطيرة تنذر بالإجهاز على ثورة 25 يناير التي أسقطت حكم الدكتاتور حسني مبارك،ومعه القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمخابراتية المصرية التي ساهمت في حماية إدامة الاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات ، وتتحمل جزءا من المسؤولية في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة على امتداد عقود في حق الشعب المصري.

وإذا كانت العملية الانتقالية من حكم مبارك إلى الديمقراطية قد أفرزت فوز جماعة الإخوان المسلمين، وانتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر بشكل ديمقراطي، فإن حكم جماعة الإخوان المسلمين قد ناقض تطلعات الشعب المصري التي عبرت عنها ثورة 25 يناير، واستأثر بالسلطة من خلال تهميش كل المكونات المساهمة في إسقاط مبارك ، وكان إصداره للإعلان الدستوري قمة إجهازه على روح الثورة المصرية ، وتتالت بعدها خيبات أمل الشارع المصري في ضمان حقه في العيش الكريم، وهو ما فجر عودة المواطنات والمواطنين إلى الشارع للمطالبة بالوفاء لمطالب الثورة المصرية.

وعوض أن يتجاوب الرئيس محمد مرسي مع مطالب الشارع في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان ،فقد أدار ظهره لهدير الشوارع ، وتمادى في بسط سلطة جماعته على جميع مرافق الحكم بالبلاد، وهو مارد عليه الشعب المصري بمختلف مكوناته السياسية والدينية والحقوقية يوم 30 يونيو بنزول عشرات الملايين من المصريين نساء ورجالا إلى الميادين والشوارع للمطالبة بانتخابات حرة مبكرة تعيد الحياة للتجربة المصرية الفتية ، وهو ما اعتبر من طرف المتتبعين ثورة 25 يناير في صيغتها الجديدة .

ومن خلال تتبع ثورة 30 يونيو 2013 ، كان واضحا أن إرادة الشعب المصري كانت قوية في تقرير مصيره وفرض مطالبه، وهو ما انتبهت إليه القوى المعادية لطموحات الشعب المصري في التحرر والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، سواء في الغرب الإمبريالي أو الخليج المغرق في الرجعية ومعاداة كل قيم حقوق الإنسان الكونية ، حيث تدخل الجيش المصري وقام بعزل الرئيس محمد مرسي واحتجازه وإخفائه وإصدار مذكرة بمنعه من مغادرة التراب المصري هو والعديد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين ، بشكل يتعارض مع القواعد الدولية لتطبيق مساطر التوقيف والاعتقال، وقام الجيش بتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا لمصر في انتظار تنظيم انتخابات لإعادة السلطة للمدنيين، وتتالت بعدها إجراءات العسكر المنتهكة لحقوق الإنسان بإغلاق مقرات حزب الحرية والعدالة، والمقر العام لجماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة، والقيام بحملات اعتقال واسعة في حق أعضاء ومسؤولي هذه الجماعة والمؤيدين لها وبدأت تسجل أحداث العنف المتبادلة بين أنصار الرئيس ومعارضيه، وهو ما أسفر عن سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى ،بل بدأ العسكر يتهدد الحق في الحياة والحق في التظاهر السلمي وبالتالي الحق في حرية الرأي والتعبير، واستعمل في تدخله الرصاص الحي في حق متظاهرين سلميين، وكان أوج هذا الاعتداء على المتظاهرين سلميا هو إطلاق الجنود النار فجر يوم 08 يوليوز 2013 على المعتصمين قرب دار الحرس الجمهوري، حيث أسفر ذلك عن حدوث مجزرة، حصيلتها 53 قتيل والمئات من الجرحى، مما أصبحت معه



الأوضاع الحقوقية في مصر تنذر بتدهور مريع في أوضاع حقوق الإنسان .

ليخلص المكتب المركزي للجمعية إلى التأكيد على موقف/ أربع خلاصات كالتالي:

1- إن ما يجري بمصر يوضح بما لا يدع أي مجال للشك المحاولات المتكررة للقوى الخارجية وحلفائها في المنطقة للحيلولة دون تحقيق الشعب المصري لطموحاته - إلى جانب شعوب المنطقة- في التحرر من الهيمنة الإمبريالية – الصهيونية التي تصر على إدامة سيطرتها واستغلالها لمقدرات وخيرات المنطقة، وفي تقرير مصيره السياسي بإقامة دولة مدنية ديمقراطية تضمن لكل مكونات الشعب المصري كافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، ومصيره في إقامة نظام اقتصادي يضمن لجميع المصريين الحق في التنمية والشغل والعيش الكريم.

2- إن الانقلاب على الديمقراطية من طرف العسكر لايمكن إلا أن يكون مدانا من طرف كل القوى المؤمنة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مهما حاول متزعمو الانقلاب من إضفاء طابع المشروعية على حركتهم، لأن القبول بمنطق الانقلاب سيرجع المنطقة بكاملها للعقود الماضية التي ظل قادة الجيش يتربعون على كرسي السلطة بالحديد والنار .

3- إن الإسراع بوقف العنف من جميع الأطراف ، ووقف أي محاولة إجهاز على الحق في التظاهر السلمي ، وبالتالي الحق في حرية الرأي والتعبير، يبقى مرتبطا باحترام إرادة الشعب المصري في تقرير مصيره من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

4- إن الإجراءات التعسفية المتمثلة في الانتهاكات الخطيرة التي يقوم بها الجيش المصري، والتي تمس الحقوق والحريات الأساسية ، تستدعي وبشكل عاجل قيام السلطات القضائية المصرية بفتح تحقيق عاجل لتحديد المسؤوليات، وإطلاع الرأي العام على نتائجه وترتيب الجزاءات اللازمة بهذا الصدد في إطار احترام الحق في المحاكمة العادلة، حتى لا يظل المنتهكون لحقوق الإنسان بعيدين عن المساءلة والعقاب .

الثاني للمناضل علي فقير وهو عبارة عن مقال/ رد كتبه في 11 يوليوز بعد يومين من صدور بيان الجمعية وعنونه بمصر و بيان الجمعية "خاص بالماركسيين المغاربة" حيث قال:

بدون الدخول في عمق بيان "المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان"و في التفاصيل التي تتطلب نقاشا معمقا، يبقى أنه من الضروري استحضار أراء القوى التقدمية المصرية التي عايشت بمرارة "الانتخابات" التي جاءت بالإخوان المسلمين إلى "السلطة" و مختلف الطعون التي واكبتها، كما كان يجب استحضار في البيان المبادئ الكونية لحقوق الإنسان التي لا يمكن تجاهلها، و رأي القوى التقدمية المصرية حول ما جرى الليلة التي سقط فيها أكثر من 50 قتيل. ألم تكن فعلا محاولة "تحرير" الرئيس المخلوع بالقوة؟ لماذا السكوت عن ميلشيات فاشية مسلحة تهاجم المعارضين للإخوان؟ بطبيعة الحال يجب استحضار أن المؤسسة العسكرية سوف لن تكون البديل المطلوب ثوريا. فالإخوان المسلمين و المؤسسة العسكرية المصرية "شران" يجب مناهضتهما

فعلا، نحن (و هنا أتحدث عن المواقف التاريخية لمنظمة "الى الأمام" الماكسية اللينينية المغربية و في واقع المغرب) ضد الانقلابية و الإرهاب و النخبوية، لكن الواقع قد يختلف في مناطق أخرى من العالم. لقد حققت فنزويلا ما حققته عن طريق الانقلاب العسكري، و عرفت مصر مجدها اثر انقلاب عسكري (1952)، و وصل البلاشفة إلى السلطة عبر الانتفاضة، و ليس عبر صناديق الاقتراع....إن مفهوم الديمقراطية السائد في العديد من الأوساط الحقوقية و السياسية هو تعبير عن ممارسات هدفها الأساسي هو ضمان سيادة الرأسمالية و ديمومة (la pérennité) سلطة البورجوازية.

بالنسبة لقوى التقدم عامة و للقوى الثورية خاصة، لا بديل عن شرعية الشارع، شرعية الكادحين الواعين و المنظمين.

إن ما يعرفه العالم العربي عامة، و ما يعرفه المغرب خاصة، أصبح يسائلنا، و إذا كان من الضروري الانطلاق من الواقع الملموس لإيجاد الأجوبة الملموسة الصحيحة (في حدود الإمكان)، فان فهم هذا الواقع و إيجاد حلول تخدم المشروع البروليتاري الثوري، يتطلب منا الارتكاز على نظرية ثورية "أنتجتها" الحركة العمالية و مختلف الكادحين عبر صراعها المرير ضد البرجوازية و ضد مختلف الطبقات الرجعية، هذه النظرية التي بلور أسسها ماركس و انجلس، و عمقها لينين في مرحلة الامبريالية، و أغناها ماو تسي تونغ عبر واقع تشكيلة اجتماعية تحتل فيها المسألة الزراعية مكانة خاصة.

علينا إعادة قراءة "ما العمل؟"، "الدولة و الثورة"، "اليسارية، مرض الطفولة الشيوعية" (لينين)، و "في التناقض" و " في الممارسة"(ماو اتسي تونغ).

ما المطروح علينا في الوقت الراهن: كيف يمكن انجاز التغيير، (البرامج العام و المرحلية، الإستراتيجية و التكتيكات المناسبة، أدوات التغيير، القيادة الطبقية...)؟ و ما هي طبيعة السلطة البديلة ؟

لقد سقط العديد من المناضلين في مستنقع الفكر المنشفي السائد داخل العديد من الأوساط "الماركسية" المعادية للينينية، هذا الفكر الذي أخطأ جميع مواعده مع التاريخ ابتداء من 1902 إلى حدود يومنا هذا، هذا الفكر الذي عجز عن انجاز و لو تجربة صغيرة واحدة يمكن الاستشهاد بها، هذا الفكر الذي ناهض الثورات في الصين، في الفيتنام، في اللاووس، في كمبوديا، الذي شكك خلال حقبة تاريخية طويلة في عدالة القضية الفلسطينية مركزا مواقفه على "نضال البروليتاريا اليهودية" في إسرائيل...الخ

حان الوقت لنستيقظ من سباتنا الفكري ومن أوهامنا المنشفية.

ملحوظة: طالب ادريس لشكر بحركة تمرد مماثلة في المغرب لاسقاط بنكيران على غرار اسقاط مرسي الشرعي بمصر.

العدد 277/ يوليوز 2013



السـؤال

ذ. عبد الرحمان دحمان

تقديم

الحياة مدرسة، من دروسها الشائكة يتعلم الإنسان العاقل الحكمة والبناء الرصين ويتناسى الجاهل إشاراتها التنظيمية، والناس ساعون، وقلما ينتبه بعضهم للآخر القريب والبعيد.

فلم الغفلة والتهافت ؟

البطل

في سن الزهور، حين يعشق الانسان ذاته، ويفتخر بقده وقوامه المتراص يميل الى أن يؤسس لنفسه همة البطل... الجسور الذي أمضى جل أوقاته في خدمة " العميد الممتاز " كسائق وحافظ لأسرار الجهاز الأمني... ظل يلازم قائده من غير مخالفة لأوامره، وحين يعود الى البيت منهكا فقد يفكر مسبقا في الاستلقاء على فراشه والخلود الى الراحة والنوم: غير أن اشتياقه للصغار وآل البيت يجعله يؤخر نومه لوقت وجيز يملأ من خلاله قلبه بهمساتهم ورغباتهم التي لا تنتهي...

كان رشيد هو الأصغر سنا بينما " سعيد " و "بثينة " أصبحا طالبين جامعيين يتابعان دراستهما معا على اعتبار كونهما توأمين، متنافسين، يميلان الى الهدوء والسكينة عكس صنوهما " رشيد " المندفع من غير عدوانية، اللجوج بدون عنف، لا يريد أن يكون رأيه من غير فائدة، لا يزال تلميذا في السنة الأولى من السلك الثانوي، محبوبا عند الجميع، سواء داخل القسم أوفى الزقاق، لا يتأخر عن مساعدة الغير مهما كلف ذلك من ثمن، كل أساتذته اعتبروه قائدا لذلك كان الجهاز الإداري يسلمه دفتر (الغياب الخاص بالقسم، فهو يحافظ عليه كما يحافظ على ماله الخاص، وفوق ذلك كله فهو مشارك رسمي في حصص الأنشطة التربوية يغني من غير اقناع... يمثل دون مهارة... مرمم ومرتب بكامل الخفة والنشاط حتى لقبه الجميع ب passe partout" "... كان يردد دائما وعلنا رغبته في أن يصبح شرطيا كأبيه أو رجل إطفاء...لذلك كان يداوم على ارتداء معطف عسكري وكلما اتسخ يقوم بغسله ليلا ليكون نظيفا جاهزا في الغد. وحتى لو أصبح به بعض البلل... ارتداه رغبة في ان لا يغادر حلمه الوردي.

كان من عاداته التي لا ينفك عنها أن يشكل صحبة أقرانه من الجنسين حلقات للرقص والغناء عند انصرافهم مساء من جو الدراسة... يتدافعون في حيوية لا مثيل لها الى درجة أن بعض أصحاب السيارات يضطرون الى اطلاق منبهاتهم القوية رغبة في إيجاد مسلك داخل جوف الطريق مما يجعلهم عرضة للتنكيت والسخرية من قبل التلاميذ من غير مبالغة ولا تحد. ويستمرون على هذه الشاكلة حتى يندس كل منهم في داره... ليجد " رشيد " نفسه أخيرا وحيدا وقد أوصل الجميع في أمان الى ثغرات سكناهم خاصة الاناث منهم.

في خضم هذا الجو الصاخب وقد أمطرت فيه السماء بالغيث الوفير، والجمع عائد زوالا كعادته... تراءى لهم ازدحام الناس أمام بيت السيدة " رابحة " الأرملة والتي تعيش صحبة ولديها الصغيرين بعد أن مات زوجها في حادثة سير، وأصبحت تعول الولدين من خلال اعداد الخبز وبيعه معتمدة على فرن الغاز... وفي لحظة سلوان منها... اندلعت النيران في الفرن... خارج البيت، في الوقت الذي ظل فيه الأخر قابعا داخل المرحاض والحال أن الفرن كان ملازما لبابه.

وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه للعودة الى الداخل لأجل اخراج الولد المتبقي في مواجهة السعير، وصل " رشيد " وزملائه، وفي سرعة البرق جلبها من يدها ودون أن يعي بما يفعل رمى بها بين أحضان أترابه، ودخل مكانها، وقد زاد لهيب النار اشتعالا... سمع الطفل وهو يصيح مستغيثا... فكسر باب المرحاض بعد أن عالجه بركلة قوية... ثم اختطف الطفل وعاد به منسلا بين الهية النار، وفي الوقت الذي كان يخطو نحو الخارج... سمع دوي انفجار قوي... لقد اختلط اللهيب بالغاز فانفجرت حاويته شظايا، كان نصيب " رشيد " قطعة من فولاذها المتسحر أصابت بطنه... ورغم الآلام الشديدة التي ألمت به الا أنه احتضن الطفل وهوى به وسط الزقاق... الشيء الذي أعاد المبتعدون عن مسرح النازلة الى مكمن سقوط " رشيد "... وبعد أن قاوم دوي النوايا الحسنة ما تبقى من مناطق الاشتعال و تيقنوا من الاخماد الكلي للنار، تجمعوا حول "رشيد" المنطوي على نفسه، وهو يخلط الأنين بالابتسامة: يئن من فرط ما يمزق أحشاءه، و يبتسم لكونه سيصبح في نظر زملائه رجل الإطفاء والبطل الذي كان يحلم أن يكون... ثم بدأت الابتسامة تفتر شيئا فشيئا وأطراف البطل تتمدد الواحدة بعد الأخرى... ذهل الجميع... انهمرت الدموع على الأخاديد بغزارة... تهاوت نساء من فرط الفاجعة... مسح الصغير بكفيه على المحيا البارد لمنقذه... ثم بكى بصمت مدركا أن البطل قد راح... تقدمت الأم نحو هذا الطريح ... جثت قرب جثمانه... ثم قبلته بين مقلتيه... ثم أطلقت زغرودة تحيي فيها هذا الشهم... فهل تساوي نياشين الأرض كلها قيمة هذه الزغرودة ؟

دراسةُ في رواية "الزّمنِ المُوحش" لِحيدر حيدر(17/17)

الزمن الموحش" رواية صعبة مُتعبة تصدُم القارئ العادي

ذ. برنوص عبد الحكيم

خاتمة

هكذا جاءت الروايةُ جردا وتصفيةَ لمرحلة تاريخية بكاملها، مرحلةٌ من صنع الهزيمة (هزيمة 67) وتجديد البناء الاجتماعي والممارسة النضالية.

جاء "الزمن الموحش" ليؤبن مرحلة كاملة، ويفتح الصفحة على أبواب مرحلة جديدة، يبدو فيها الصراعُ مريرا بين الفرد والمجتمع والتاريخ. إنّه "الزمن الموحش" فماذا بعد؟

هو ذا السؤال الذي ينطلق من فضاء عالم هذه الرواية هاتكا ومدينا، إنه النفير.

إنّ مقاربة هذه الرواية في أيّ جزءٍ منها يُوقع في وهم كبير، لكنّ الجريرة الدنيا لن تكون فقط تشويه جماليتها وشرخ عالمها، وتدمير بنيتها الكلية الشديدة الانسجام والتماسك. إنّها تمدّ لسانها إلى مرحلة، ولكنْ ليس بالشماتة والتفجّع حدّا لتتلذّذ بآلام الآخرين.

إنّ رسم الموقف الجدريّ منْ كل ما يضجّ به الواقع الموضوعي هو خطاب التخييل هنا.

وبالمقارنة العميقة، وضمن الوضعية العامة لأحداث الرواية وفضاءاتها وشخصياتها، بَدَت أسبابُ السّرد وسيطا بين التّشكيل اللّغوي والبنية النصية، لأنّ السّرد الذي حاولْنا مقاربتَه ليس هو السّرد في معناه الكلاسكي، وإنّما السّرد الشّعري الذي يمزج بين ماهية الشعر وماهية النثر على السواء.

السرد الذي لا يفصِلُ فصلا حادّا بين النوعين، ولكنه يُمثل نوعا ثالثا يحمل سماتٍ من كِليهما، تكاد تتساوى في عمقها ودرجة تأثيرها، فالأمر برُمّته وإن بدا سردا لذاتٍ ضمن جماعة، إلا أنّ مفرداته المركزية اعتمدت بُنى الشّعرية، من خيالاتٍ وتكثيفٍ في الرؤية وغموضٍ بمعناه الشعري، فلم يكن التّقدم سهلا رغم اللّهف والأغنيات والأطفال وبساط الريح والنبوؤات العتيقة.

لقد هدأ الإعصارُ (حرب 67) وبقيتْ أثارُه داخل النّفس مخلّفا الحطامَ والسّكينة، وغبار الحزن الطّللي، وهو ما أكّد أنْ ليس في هذا السرد حكايَةَ (قصّة) تُحكى على النّحو المعروف المألوف، حتى ولو كانت تقنياتُ الحكاية هي تقنيات الحساسية الجديدة، من تشابكٍ للواقعيّ والحلْمي، وتداخل الأزمنة وشاعرية اللغة الروائية، والتباس الأسئلة وكسْر النّمطية، وتفتيت الشّخوص، والأحداث إلى آخر ما كرّسته كتاباتُ "الحساسيّة الجديدة " من تقنيات وطرائقَ للسّرد.

لقد مثّلت روايةُ "الزمن الموحش" نمطا مهمّا منْ أنماط الشّعرية الروائية، إنه نصّ مفتوحُ المواجع والمسارب، ملتبسُ المنعرجات، ولكنّه قام على نواةٍ محوريةٍ غائرةٍ هي مساءلةُ الذّات الفارقة تاريخيا.

ففي سرد الذّات بدت لنا الحكايةُ (القصّة) كما لو كانت نصّا شِعريا غنائيا، يُعبّر فيه الروائيّ-الشاعرُ- عن علاقتهِ بالكون والحياة والأشياء من حوله، ويناقشُ رؤاهُ وفلسفته، ويطرح أسئلتهُ وهمومَه الفكرية.

ولأنّ روايةَ " الزمن الموحش" تُريد أنْ تكون رواية شِعرية، ورواية كُلية تطرح القضايا والهمومَ، فقد ظلّ خطابُها يتوسّل بغلائلَ شعريةٍ تنمو صوب التعبير عن " الجوهرية" بلا وسائطَ أو بنيان، يحد انطلاق العشقِ والبوح والحقد والتمرد الصادرة عن السارد المتكلم" (1).

لقد عكست هذه الفردية نفسَها على البناء الروائي فأدّت إلى خلخلته، فليست في الرواية أحداث هامةٌ، هي مشاهد ومقتطفات من حياة الشخصيات، وهذا يبين الهوة القائمة بينهم وبين المجتمع وربما كانت هذه اللغة الشعرية المكثفة، وانعدام الحدث الروائي يهدفان إلى الابتعاد الكامل عن العالم والغرق في أبراج الحلم الذاتي، فالقارئُ يُحس بافتقاد الرواية إلى التطور العضوي من الداخل، كما أنه لا يجد ما يغريه بمتابعة القراءة إلا إذا كان مهتما بالموضوع السياسيّ، وهو اهتمام يأتي من خارج الرواية، لهذه الأسباب كانت " الزمن الموحش" رواية صعبة متعبة تصدم القارئ العادي.(2)

يمكن القول إن السرد في رواية " الزمن الموحش" يتسم بالغموض والكثافة والتعقد، في جانبه الشعري، وهي سمات أمكننا رصدها من خلال الوقوف على أهم مظاهر السرد الماثلة في الرواية، وهي مظاهر بلا ريب، تُؤشر على خصوصيةٍ جماليةٍ وإبداعية تستلزم تضافرا نظريا ومنهجيا لحقول عدة، تتلاقحُ فيها السّرديات واللسانيات وشعريات الخطاب لتشييد مقاربة جديدة لشِعرية السّرد الروائي.

فاللّغة في ذاتها تحمل أبعادَها وتشكيلاتها الجمالية التي قد ينتمي بعضها إلى الشّعر وبعضها إلى الرّواية وبعضها إلى المسرح، وهو انتماءٌ ليس نهائيا، وإنّما هو انتماء جماليٌّ، قدْ يتغيرُ منْ عصرٍ إلى آخرَ، ومن بيئةٍ إلى بيئة بحسب عامل التلقّي الذي يُمثل مكونا أساسيا من مكونات التحديد الجمالي.

———————

1 - محمد برادة: الرؤية للعالم في ثلاثة نماذج روائية، مجلة الأداب ع 2/3 ص 45.

2 - شكري عزيز ماضي، انعكاس، هزيمة حزيران على الرواية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1987/ص48/103/105/179

(ك.د.ش) النقابة الوطنية للسكريين تعزي في وفاة المشمول برحمة الله عمر دنكار

" يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي"

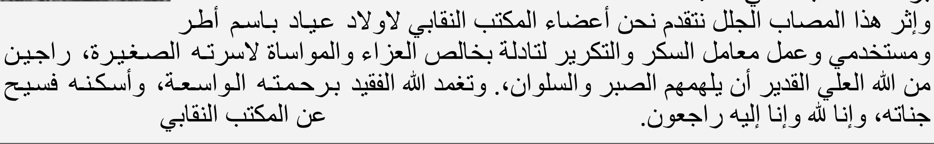
بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وببالغ الحزن الاسى تلقينا خبر وفاة المشمول برحمة الله عمر دنكار، وإثر هذا المصاب الجلل نتقدم نحن أعضاء المكتب النقابي لاولاد عياد باسم أطر ومستخدمي وعمل معامل السكر والتكرير لتادلة بخالص العزاء والمواساة لاسرته الصغيرة، راجين من الله العلي القدير أن يلهمهم الصبر والسلوان. وتغمد الله الفقيد برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

عن المكتب النقابي

(ك.د.ش) النقابة الوطنية للسكريين تعزي في وفاة المشمول برحمة الله عبد الغني شدا

" يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي"

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وببالغ الحزن الاسى تلقينا خبر وفاة المشمول برحمة الله عبد الغني شدا.



وإثر هذا المصاب الجلل نتقدم نحن أعضاء المكتب النقابي لاولاد عياد باسم أطر ومستخدمي وعمل معامل السكر والتكرير لتادلة بخالص العزاء والمواساة لاسرته الصغيرة، راجين من الله العلي القدير أن يلهمهم الصبر والسلوان. وتغمد الله الفقيد برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

عن المكتب النقابي

الكتابة على حد السيف: "جحيم أبي"* أو في رواية المحظور وغوايته (2)

*الحسين الرحاوي

إضافة لأدبيات الاقتراب، وشروط "القراءة" كما هي محددة وفقا لبندي "الميثاق الأوتوبيوغرافي" للوجون، فإن "الكاتب" يكون متماثلا مع "السارد" و"الشخصية". أي "يصبح كائنا تخييليا " ،8 وإلى جانب ند ب "التماثل،، " يشت رط قدر من "الصدق" و"الحقيقة" وإن كان هذا الاشتراط يتمرد عليه المبدع ب"التخييل"، وإن كانت "صدقية" لوجون و"مقصديته"،تلزم "المؤلف-في السيرة-ب]قول الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة[كأصل وجودي للسيرة)الذاتية(-مهما كان شكل اقترانها كما م ر- فهي على كل حال ليست. تقريرا حرفيًّا على الوجود، ولا حتى مجرد استعادة بسيطة للماضي، بل إن الشرط التخييلي في الاقتران السابق يجعل مطلب "الحقيقة" وفيًّا لمطالب القيمة الفنية/ الأدبية للعمل "ميثاق هويته"، أما القصة/ الحياة فهي مرتبطة بإعادة واستعادة واسترجاع لأحداث خضعت لنسق قيم المبدع ورؤيته النقدية للذات والعالم. إنه وفقا لصاحب "الكاتب وأشباحه" إرنستو ساباتو "الصياغة لا تتغير" ولكن الحكم والقراءة كلاهما نسبيان ومنذوران دائما للتغير، لكن بشرط ألا تكون القراءة بذيئة تقدس الكاتب أو تنبش أسرار حياته أو تترصد سقطاته. وألا، وهذا المهم، يكون الحكم أخلاقيا، حتى وإن كان كما في حالة "الخبز الحافي" لمحمد شكري، مثلا الصدق لا أخلاقيا، أو متعلق بما هو أخلاقي كما سنوضح، يتأجل الحكم وتستمر القراءة.

إن ثمة دائما انزياحا ما، فالأشياء لا تحدث بنفس الطريقة وإن تكررت ولا تعاد بنفس الطريقة وإن تطابقت. عمليًّا، حتى إذا أخذنا "الخبز الحافي" لمحمد شكري9- وإن كان "جحيم أبي" يشكل امتدادا للتجربة فإنه امتداد مفارق كما سنتوقف- فهو لم يكتب (شكري) الأشياء كما هي تماما في الواقع، مهما بدا جريئا، فإنه أخذ من الواقع حقا، بتعبير د. سلام مصطفى، إلى جانب طابع التضايف والتفاعل النموذجي بين الواقع/ المعيش والمتخيل بتحديده، يكون "الواقعي هو مادة وموضوع للمتخيل، والمتخيل هو صورة أو شكل آخر للواقعي" 10 إن كل شيء، إذن، من الواقع، وكل شيء بصيغة أو بأخرى، بشكل أو بآخر، يسمو على الواقع ويتخطاه وإليه في الأخير يعود، لإثرائه، تفسيره أو تغييره أو حتى تفجيره. فليس لنا من شيء نحفل به عند الحكم إلا معياري "الحقيقة" و"الصدق" أما الرفض باسم الأخلاق كما،حوكم "شكري " فذلك ليس من أخلاقيات "القراءة" كممارسة للفهم في تجاه "الحوار" و"الحقيقة" من أجل الألفة والفهم والفاعلية والاحتجاج والرفض. فاستعادة حق الكلام يضارع استرداد حق الوجود والاعتبار للذات التي،سحقت تحت نير الغلظة والقساوة والتشرد، إن نص "جحيم أبي " متعالق مع نص محمد شكري "الخبز الحافي" من خلال اقتباس دال، ذائع بنبرته "التبريرية" الغاضبة : "أنا إنسان عاش التشرد، وأكل من القمامة، فهل ينتظرون مني أن أكتب لهم عن الفراشات"(ص3:) إن هذا الحسم/ التأكيد يبرهن على اعتبارية الذات ليس بنزوع فرداني (فما أحوجنا لأنوات فردية بدل الأنا الجمعي الذي ينوب عن الكل) بل وعبرها)أي=الذات) يعاد الاعتبار لطبقة المسحوقين والمهمشين جميعا ومن،سرقت طفولتهم.. كما يتوجه أصحاب التاريخ من أسفل، "إلى إقناع أولئك الذين ولدوا بدون ملعقة ذهبية في أفواههم، بأن لهم ماض مثلهم مثل الآخرين، وبأنهم ساهموا بدورهم في صناعة الأحداث"11.

إن المبدع بحسب الفيلسوف جورج غوسدور ف "Gusdorf Georges"يعيد إحياء ذكرى وجوده الفردي-فبحسبه-لا يمكن أن نعثر على ذاتنا إلا بواسطة ذاتنا نفسها في بدايتها وفي نهايتها، فهي تبحث عن نفسها وتصوغ نموذجها من منظورات النهايات التي تكمن وراء وجودها في العالم " 12 أي أن "يحكي" و"يبوح" و"يصوغ" "قصة حياته" كما لو أنها حدثت كما يحكيها "حقيقة" وفقا للإمكانات التخيلية المتضمنة خلال صيرورات "التمثل" habitusورؤيته النقدية حيث يأخذ المبدع مساحة لإعادة رسم معاني وجوده ومساراته و"تاريخ شخصيته" كما يتصوره ويعيه بفهمه لحركته وأدواره التي تميزه داخل النسيج الاجتماعي وعلاقاته، فثمة-في سياق الاشتراطات-تعدد على مستوى الزمن في السيرة، بين المستعاذ من الأحداث، وزمن الاستعادة أي الكتابة، إضافة إلى زمن التلقي 13.

وغير خاف، بخاصة، ونحن نتدرج على بساط ما هو متعالق عضويا كالنقد والثقافة، المتخيل/الواقع، السيرة والرواية، والقراءة والتأويل... بأن الولادة الطبيعية لا تكون إلا مرة واحدة لكن الحياة على قسوتها فإنها تخرق القانون الوجودي إلى الولادة الثانية كما يقول الروائي الكولومبي غابريال غرسيا ماركيز، حتى وإن كانت النصوص/الأعمال مشدودة لما نحن محكومون به-ليس من قبيل "أمل" سعد الله ونوس بل- من حيث الطبيعة حرفيا تولد (الأعمال) مرة واحدة بعد مخاض عسير، أو من رحلة صيد موفقة، فإن كيان النص/العمل حقيقة ومجازا يشكل دائما معينا لا ينضب لتكثيف وجودي، رؤيوي، منجمي زاخر يتعدد بالقراءات والتآويل "اللامتناهية" بتحديد أمبرتو إيكو14 .

إن النص ككل متضافر تحتشد داخله أطياف من المرجعيات والقيم والمعاني والرموز المتفاعلة في حلم الكلمات، وعيها ولا وعيها، دلالتها ومحمولاتها الهاربة أبدا... إنه-كما يذهب د. عبد الكريم برشيد – هو(النص): "كائن حي، وليس هناك كائن يمكن أن يولد أكثر من مرة واحدة، وهذا بخلاف القراءات والمقاربات النقدية، والتي يمكن أن تكون متعددة ومتنوعة، وأن تتم بأدوات وبمنهجيات كثيرة جدا"15 وإنه (النص) أيضا الصخرة التي تتكسر عليها عبثية اعتقاداتنا بامتلاك منهج ونظرية تامة ونهائية، إن التفكير المنهجي النظري يُساعد بلا شك ولكنه ليس وصفة أو فستانا نلقيه هكذا مرة واحدة على النص، لا بل على كل النصوص... أو نرتديه-حتى-نحن دائما في كل المناسبات.

إن كل "قراءة"، إذن، هي في حد ذاتها مشروع لمقاربة وتأويل جديدين، إن القراءة. سفر في طريق مجهول المسارب والدهاليز هو بالتأكيد طريق الكتابة أو طرائقها وتجاذباتها (الاحتمالية/الحقيقية) التي لا،تحفظ وعلى ما تثيره من إغراء/إغواء في النفس من أجل المشي ولو لمرتين فإن كل مرة نكون دائما على طريق وطرائق جديدة... إنه بالقدر الذي لا يوجد- بحسب غادامير H.G. Gadamer-أفق ثقافي مغلق أو ثابت، يوجد في المقابل ترابط عضوي بين تكوين الأفق التاريخي والفردي16 إنه التجدد على مستوى الدلالة حيث "فعل الفهم" يتم في سياق تفاعل الذات والموضوع في كل مرة على نحو مغاير، أي بفهم مغاير لمضمون العمل الفني في تناهيه، إنه التجدد على مستوى السؤال، فأن نفهم النص، معناه أن نفهمه كجواب لسؤال، كإجابة مفترضة لأسئلة يحملها الكاتب، أو جيله، أو جماعته، أو عصره... وليس الفهم حشد لتصورات حول النص بل حشر للأسئلة فيه.

إن تحديد المفاهيم السابقة، وسنن القراءة، ليس من قبيل اللغو، بل إرساء لقاعدة نظرية ومنهجية تفضي بنا إلى أعماق "الحقيقة"-بما هي ليس عند، أو هناك، بل عبر، وبين-التي التزم بها ضمنيا. المبدع في سياق السيرة، كما ألزم بها غادامير سواء في اعتراضاته أو تأثيراته النافذة التي مارسها على أكثر من صعيد، فليس عنده (غادامير) من سبيل لمعرفة جوهر وجود الإنسان، وكذلك لمواجهة اغترابه واستلابه دونما معرفة حقيقة جماليات الأثر الفني، هذا التجاوز الذي أقام عليه غادامير. مشروعه الفلسفي في إطاره الهيرمينوطيقي والأنطولوجي ييسر بدرجة كبيرة للحوار- فقد عرف غادامير كداعية للحوار ومعارض لجملة من المنطلقات النظرية للنزعة النقدية الفلسفية لمدرسة فرانكفورت-أي لفهم أعمق للأثر الفني وأصالة جمالياته. إن التأويل إذن، بهذا الفهم، غير أحادي ولا نهائي، فبالقدر الذي ينفصل عن الذات المؤّولة لا يحلق بعيدا عن الذات المبدعة، إنه التموضع في الطرف الآخر كما في المحادثة حيث نتحدث فيها مع شخص آخر يقع من الطرف الآخر منا بينما نتموضع نحن في مكانه لمعرفته، وفهم أفقه بشكل شخصي. إن اللعبة برمتها مؤسسة على النقصان وبالتالي فهي ميدان خصب لولادة مثمرة منفتحة على الأفق اللامحدود واللامتناهي.

إنه إذن، لبعث التوطئة، لا يستنفد إلا الفقير والسطحي، ولا نهاية ووصول حقا إلا في حالة الموت، وفي كل الحالات، لا مجال لأي من تلك المفاهيم "الوصول، الاستنفاد، الانتهاء..." هنا، من أجل التأويل.

فالعمل الثري كالقصيدة الخصيبة تتمرد على سفاهة اعتقادنا كلما ادعينا القبض عليها انفلتت. إن لحن القصيدة وسرها المنفلت عن أي إحاطة كامن في هذا النص "الجحيمي" بمعنى ما، كفرادة مضمنة في محكي طفولة المبدع المشاغب الحالم ميمون الواليدي، إنه ارتباطا مع مر، لا تستثار في أنفسنا رغبة المشي إلا على طريق مغر، أو لنقل، غير مطروق أو جديد، تماما، وبنفس القدر فإن التأويل لا يمشي ولا يتماشى-مثلنا-في الواضح ومعه المطروق. إنه مع عدم تحققنا الفعلي الحاسم من الوصول المؤكد في رحلة المشي القراءة أو التأويل، فإن ذلك لا يعجزنا عن القيام بالرحلة أي المشي والقراءة ومن ثم التأويل، ف"حقيقة" ما نمشي إليه ليس شيئا يقينيا، فكل ما هو غير مطروق غير يقيني، إن الخلفية المنهجية والنظرية التي نتلفع بها عند القراءة نظير ما نحتاجه عند المشي ما هي إلا وسائل لا غايات تعيننا على تحقيق الفعل وليست الهدف أو الغاية نفسها. إن "ما هو بديهي- عند غادامير- أو الشيء الذي يقنعنا بحضوره البسيط لا يطالب بأي تأويل" 17.

9- . شكري، محمد: الخبز الحافي، دار الساقي للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، .2015

10-د. سلام، مصطفى، المتخيل الأسطوري... مرجع سابق ص 9

11- شراك، أحمد: الهامش، الهامشي في الأدب، مجلة آفاق، المغرب، ،2010 ص 52

12- خوسيس، كاميرو: نظرية جورج غوسدورف في السيرة الذاتية، ترجمة: إبراهيم العدراوي، ضمن "كتابة األنا..." مرجع سابق، ص68

13- الصكر، حاتم، السيرة الذاتية النسوية: البوح والترميز القهري. مجلة فصول، عدد 63، 2004

14- انظر: ايكو، أمبرتو: اعترافات روائي شاب، ترجمة: بنكراد سعيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 2014، ص 51"... إن القول بأن تأويل نص ما قد يكون لا متناهيا، لا يعني أن التأويل لا موضوع له..."

15- د. برشيد، عبد الكريم: "التيار الاحتفالي في المسرح العربي الحديث، الهيئة العربية للمسرح، الشارقة، ط،1 ،2023 ص61

16- حمودة، عبد العزيز: المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ب.ت. ص325- 326

17- غادامير: فلسفة التأويل، الأصول-المبادئ-الأهداف، ترجمة: الزين، شوقي، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2 ، 2006، ص149

والدة الاستاذ عبد المجيد حسناوي في ذمة الله

تلقينا ببالغ الحزن والاسى خبر وفاة ام الاستاذ عبد المجيد حسناوي، المدير الحالي لثانوية موحى او حمو ببني ملال، وبهذه المناسبة الاليمة نتقدم له ولاسرته وكافة العائلة والاهل بخالص التعازي والمواساة متمنين لهم الصبر والسلوان وللفقيدة الرحمة والمغفرة. وانا لله وانا اليه راجعون.

محمد البيار في ذمة الله



ببالغ الحزن والأسى تلقينا خبر وفاة محمد البيار شقيق الرفيقة والصديقة كنزة البيارالذي غادرنا يوم 18 /11/ 2023 بابي الجعد.

وبهذه المناسبة الأليمة نتقدم بأحر عبارات التعازي وأصدق مشاعر المواساة للرفيقة كنزة ولزوجها سعيد عياد وللوالد الحاج أحمد البيار والوالدة فاطمة الواسطي والأخوات سعاد وعزيزة. ونعيمة وحليمة ولطيفة وفاطمة الزهراء وزينب.

لروح الفقيد السكينة والرحمة والسلام وللجميع الصبر الجميل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

من أجل مدونة أسرة تواكب حركية وطموحات المجتمع

تقديم الملف:

بينما يتواصل النقاش العمومي بخصوص مراجعة مدونة الأسرة وإعادة النظر في مضامينها، يزداد الترقب حول ما يمكن أن تسفر عنه المشاورات التي تباشرها اللجنة المشتركة، المكلفة بالإشراف العملي على إعداد ملف التعديل مع المؤسسات المعنية بالموضوع، ومع باقي هيئات وفعاليات المجتمع المدني والباحثين والمختصين.

وبالنظر لحساسية هذا الموضوع داخل المجتمع المغربي، وما يمكن أن يثيره من حالات الاستقطاب الحادة، كما جرى قبل حوالي عقدين من الزمن، فإن العديد من الجمعيات الحقوقية والنسائية ومن المهتمين عبروا عن ارتياحهم لمنهجية الحوار والتشاور والضمانات الممنوحة لتعديل مدونة الأسرة من أجل الرقي بوضعية وحقوق المرأة المغربية في شتى المجالات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وكذا تجاوز الاختلالات التي أفرزتها الممارسة اليومية لتطبيق بنودها، والتي أصبحت تعيق تطور المجتمع والقوانين الوطنية.

لكن السؤال الذي يشغل بال المهتمين والباحثين والجمعيات الحقوقية معا بعد كل هذا النقاش. هل سيربح المغاربة رهان إخراج مدونة لأسرة عصرية تعطي للنساء مكانتهن داخل المجتمع، وتعزز حقوقهن ومكتسباتهن، وتمكنهن من المشاركة السياسية الفعلية في التدبير والتسيير عوض تأثيث المشهد والتصدير الإعلامي؟

في ملف هذا العدد، حاولت ملفات تادلة أن تسلط الضوء على عدد من القضايا المرتبطة بوضعية النساء، وعلى انتظارات الجمعيات النسائية والحقوقية ومطالبها من خلال حوارات ومقالات تحليلية ومتابعات لأهم المستجدات المتعلقة بالموضوع.

مذكرة التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة 2023

تقديم

تندرج هذه المذكرة في سياق مساهمة التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة، وقد تأسست التنسيقية النسائية بتاريخ 30نونبر 2022، وتضم العديد من الجمعيات النسائية والحقوقية على الصعيد الوطني والجهوي، التي راكمت تجارب متنوعة في الدفاع عن حقوق النساء ومناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضدهن، وفي الترافع من أجل إقرار قوانين وسياسات تضمن حقوقهن الإنسانية، كما شاركت في تجارب تنسيقية ناجحة تأسست على قناعاتها الراسخة والمشتركة باعتبار ضمان الحقوق الإنسانية للنساء، ومساواة النساء والرجال ركيزة أساسية لبناء الديمقراطية.

ويتمثل الهدف الاساسي للتنسيقية النسائية في الترافع من أجل التأثير في مسار تغيير مدونة الأسرة، انطلاقا من الالتفاف حول مطالب مشتركة، واستراتيجية موحدة وتشكيل قوة ضاغطة واقتراحية لإقرار قانون أسرة جديد يقوم على احترام مبدأي العدالة والمساواة بين النساء والرجال وحظر كل مظاهر التمييز المبنية على الجنس أو اللغة أو الدين إعمالا لمبادئ دستور 2011 والمرجعية الحقوقية الكونية.



إن السياق الحالي بالمغرب يتميز بتحولات اجتماعية تتعلق ببنية الأسرة وبالأدوار داخلها، ويكشف عن تطور في أوضاع النساء المغربيات اللواتي أصبحن يتحملن مسؤوليات عديدة ويشاركن -رغم العراقيل والمقاومات-في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامة، الأمر الذي يتطلب بشكل ملح مراجعة شاملة للقوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية عموما، وللعلاقات الأسرية بشكل خاص، باعتبار أن القانون ينبغي أن يساير تطور الواقع، وفي نفس الوقت أن يشكل رافعة لتغيير العقليات وللتربية على المساواة.

إضافة إلى ذلك، فإن دستور 2011 قد أقر المساواة التامة بين النساء والرجال في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، ونص على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أوالانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان، مما يستدعي تغيير القوانين الوطنية وعلى رأسها مدونة الأسرة تغييرا شاملا وعميقا يراعي تطور الواقع، ويضمن الملاءمة مع مقتضيات الدستور.

كما أن المغرب ملزم بإعمال الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وملاءمة تشريعاته معها، كما نص على ذلك تصدير الدستور، ومنها اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل بما يحقق المساواة ويحفظ المصلحة الفضلى للطفل مع تغليبها في كل الحالات والوضعيات وإرساء الأليات الكفيلة لضمان استفادة الأطفال من كل الحقوق المكفولة لهم بدون أي تمييز.

من هذه المنطلقات أعلنت الجمعيات المكونة للتنسيقية النسائية للتغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة عن انخراطها في حركة ترافع تقوم على التنسيق بين مكوناتها واستثمار تراكمات اشتغالها لعقود حول قانون الأسرة، وتتبعها لملف مدونة الأسرة منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2004. إلى حين الإعلان الرسمي عن انطلاق ورش مراجعتها من جديد سنة 2022. وتكليف رئيس الحكومة بالإشراف العملي على ورش إعادة النظر في مدونة الأسرة يو م 26 شتنبر 2023.

إذا كانت الجمعيات النسائية والحقوقية الفاعلة في الدفاع عن حقوق النساء ومجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء تتقاسم عموما المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، وتؤكد على مراعاة النوع الاجتماعي في وضع التشريعات والسياسات، على قاعدة مبدأ المساواة بين النساء والرجال بدون تحفظ، ومبدأ العدالة لضمان حقوق النساء في جميع الوضعيات والحالات، فإن معالجتها لملف مدونة الأسرة تنطلق من اعتباره قانونا تمييزيا سواء على مستوى الفلسفة التي تشكل خلفية له، أو اللغة التمييزية التي يعتمدها، أو على مستوى مقتضياته ومواده المنظمة للعالقات الأسرية.

ذلك أن مدونة الأسرة تكرس السلطة الذكورية التي تقوم على منطق قوامة الرجل وتبعية المرأة، وتحرم المرأة من التمتع بحقوقها كفرد مستقل كامل الأهلية. أما مقتضيا ها فإنها تكرس التمييز من خلال تنظيمها للعلاقة بين املرأة والرجل خلال قيام الزوجية أو وبعد انحلالها على أساس أنهما طرفين غير متكافئين في إبرام عقد الزواج وعند فسخه، وفي الولاية القانونية، ومنظومة المواريث، وأيضا من خلال التنصيص على الإذن بتزويج الطفلات، وتعدد الزوجات، وفي غيرها من الوضعيات التي تعكس تمييز اقانونيا ضد النساء...

غير أن هذه المقتضيات التمييزية لا يمكن معالجتها بمنطق تجزيئي، أو بتعديل طفيف وتوافقي، بل بتغيير شامل وعميق لمدونة الأسرة ي تصبح قانونا مواكبا لتطور الواقع ومنسجما مع الدستور المغربي ومع التزامات المغرب الدولية.

في هذا الإطار أعدت التنسيقية مذكرة تتضمن مطالبها المشتركة بخصوص كل القضايا الإشكالية التي يطرحها نص المدونة وذلك من خلال مدخلين أساسين:

المدخل الأول يتعلق، بالتصور العام للتغيير الذي يمكن أن يشمل مدونة الأسرة، لأن المدونة الحالية برهنت عن حدودها، مما يفرض تفكيك البراديغم المؤسس لها والمساعد على تعميق الثغرات التي عرفها تفعيلها خلال 19 سنة الماضية والمقنن لوضع المرأة في إطار العلاقات الاسرية غير المتكافئة أثناء وبعد الزواج. مما يفرض الحرص على عدم السقوط في التعديلات الجزئية، بل إجراء مراجعة شاملة تقطع مع التراتبية بين النساء والرجال وتستحضر المساواة في الحياة الأسرية والتشارك في تدبير كل شؤون الأسرة.

المدخل الثاني يخص تتبع مسار إعداد مشروع النص التشريعي، والحرص على أن يكون مواكبا للتطور الذي عرفه الواقع ومنسجما مع الالتزامات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وبتمكين النساء، فمن جهة تعتبر المدونة منظومة قانونية تؤطر العلاقات الاسرية مما يجعل منها نصا قانونيا كغيره من القوانين، إلا أنها في نفس الوقت ترتبط بالمعيش اليومي للنساء والرجال والأطفال، بتنوع انتماءاتهم المجالية وتعددهم السوسيو ثقافي واختلاف مستواهم التعليمي، مما يفرض استحضار التأثير القوي لهذا القانون على الحق في الولوج املتكافئ والمتساوي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والبيئية وكذلك الحقوق املدنية والسياسية والعمل على ان لا يكون قانون الاسرة عائقا في تمتع النساء بهذه الحقوق.

- مرتكزات وأسس مطلب التغيير العميق والشامل لمدونة الأسرة:

تستند مقترحاتنا إلى خصوصية اللحظة التاريخية التي يعيشها المغرب، بفرصها وإكراهاتها، وبالتحديات الكبرى التي عله أن يرفعها في كل المجالات، مما يجعل مطلب إعادة النظر في المدونة الحالية مطلبا مشروعا، آنيا وضروريا، يؤمن بدور القانون الاسري في تعزيز المشروع التنموي، انطلاقا من حرصه على مصلحة الأفراد في الفضاء الخاص، وذلك من خلال:

- إعادة النظر في النص في شموليته والمواد في عمقها مع اعتماد صياغة قانونية لا تحتمل القراءات المتعددة والتأويلات الخاصة؛ وذلك ب:

الاعمال الفعلي لقيمة المساواة المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها وملاءمة مدونة الأسرة لمقتضياتها دون أي تمييز على أساس الجنس او اللغة؛

- القطع مع المفاهيم المؤسسة للسلطة الذكورية في العلاقة بين الرجال والنساء وفي الحياة الخاصة المجسدة في القوامة والتي تتعارض مع قاعدة المسؤولية المشتركة.
- إلغاء كل المعاني والمصطلحات والدالات ذات الحمولة المهينة للأطفال والنساء والرجال على حد سواء؛ ما يقتضي مراجعة دقيقة للغة المدونة؛
- الأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها الأسر المغربية؛
- وضع نصوص منسجمة ومتكاملة فيما بينها تقطع مع التضارب في الفهم والتطبيق والتوصية بتعديل باقي التشريعات ذات الصلة بحقوق النساء؛
- الإقرار بدور مدونة الأسرة الجديدة في ضمان الولوج إلى باقي الحقوق الإنسانية للنساء الواردة في الفصل 19 من الدستور وعلى رأسها الحقوق الاقتصادية؛
- الإسراع بإخراج المؤسستين الدستوريتين: هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الى حيز الوجود للقيام بأدوارهما؛

ضمن هذا المنطلقات تقدم الجمعيات المشاركة في التنسيقية النسائية أبرز مطالبها والمتمثلة فيما يلي:

الزواج وتبعاته

عقد الزواج من العقود التي حظيت بالتنظيم والحماية من طرف المشرع المغربي بمقتضى مدونة الأسيرة سواء من حيث شكليات وشروط انعقاده أو أثاره تجاه أحد طرفيه الزوج أو الزوجة او تجاه أبنائهما ، كما أن دستور 2011 اعتبر أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وأن الدولة تعمل على ضمان الحماية الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية لها.

ولعل أهم ما جاءت به مدونة الأسرة لسنة 2004 هو أنها قد جعلت الأسرة تحت الرعاية المشتركة للزوجين. إلا أن هذا المبدأ ظل منحصرا في المادة 4 ولم يشمل كل مواد المدونة، خاصة في حالة النزاع والطلاق والتطليق وآثارهما، حيث حافظت المدونة على التمييز في أدوار وحقوق النساء والرجال.

وبذلك فان تحديد ماهية الزواج وأدواره وغاياته يعتبر ضروريا، بل مؤسسا لكل المقتضيات التي تليه، مما يتعين إعادة صياغة مجموعة من المواد المتعلقة بالزواج ضمانا للانسجام الداخلي للنص وضمانا للمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والمسؤوليات وإلغاء كل مظاهر التمييز المبنية على الجنس أو اللغة أو الدين. كذلك يقتضي تغيير مدونة الأسرة إعادة النظر في لغتها واعتماد لغة عصرية مع حذف كل المصطلحات المهينة لكرامة المرأة والتي تكرس التبعية والترابية والتقسيم النمطي للأدوار، كالبناء، الدعوة للبناء، الشبهة وكذلك إلغاء المادة 400 التي تنسف كل المكتسبات وتديم التمييز والحجر على حقوق النساء، بتركها مجال الاجتهاد الوحيد المتاح للقضاء من أجل البت في القضايا المعروضة عليه هو الفقه، وأساسا المذهب المالكي.

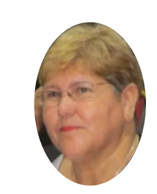
كما ان الإجراءات المسطرية بخصوص قضايا الزواج والمدونة عموما ظلت موزعة بين قانون المسطرة المدنية ومدونة الأسرة، مما طرح إشكاليات مهمة وأثر سلبا على حقوق النساء والأطفال، لذلك يتعين تخصيص إجراءات مسطرية خاصة بقانون الأسرة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصية العلاقات الأسرية، سواء على مستوى الإثبات أو مساطر التبليغ والتنفيذ أو لغة التقاضي باعتماد اللغة الأمازيغية ولغة الإشارة لضمان حق التقاضي وحق الولوج إلى لعدالة بشكل متكافئ بين كل المواطنين والمواطنات ومواكبة المستجدات الدستورية بهذا الخصوص.

(أنظر موقع التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة)

الطلاق والتطليق وآثاره

إن أهم ما جاءت به مدونة الأسرة 2004 هو جعل الطلاق والتطليق بيد القضاء وإضافة مسطرتين جديدتين لإنهاء العلاقة الزوجية وهما الطلاق ب بالاتفاق والتطليق للشقاق والمساواة بين المرأة والرجل في مباشرتهما، ونظرا لسهولة هذه المساطر و سرعة البت فيها، فقد طغت على باقي أنواع الطلاق و التطليق. حسب الإحصاءات الرسمية فإن نسبة القضايا التي صدر بشأنها حكم في إطار مسطرة الشقاق بلغت 99 بالمائة من القضايا سنة 2022 أي 60592 قضية من ضمن 61147 قضية ، كما ان قضايا الطلاق بالاتفاق بلغت 123221 حالة طلاق ما بين 2017 و 2021، مما أدى عمليا إلى عدم تفعيل باقي أنواع الطلاق و التطليق الا بنسب ضئيلة جدا، فالطلاق الرجعي عرف تراجعا مهما حيث انتقل من 7146 سنة 2004 إلى 526 سنة 2021، وهو ما تؤكده الإحصاءات والتقارير الرسمية، وخاصة تقرير السلطة القضائية في يناير 2023 حول القضاء الأسري بالمغرب 2017-2021،

تتمة ص 9



العنف ضد النساء والأطفال

بيان التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة

حفيظة بنصالح

بمناسبة العاشر من أكتوبر

يأتي الاحتفاء بعاشر أكتوبر لسنة 2023 لنساء المغرب، في لحظة فاصلة في تاريخ نضال الحركة النسائية والحقوقية من أجل قوانين ضامنة لحقوق النساء، وذلك بمناسبة إطلاق مسار إعادة النظر في مدونة الأسرة الحالية، بعد 19 سنة من التطبيق، والذي تشرف عليه لجنة مؤسساتية بإشراك المجتمع المدني والمختصين في المجال، بعد سنة ونصف من النقاش المجتمعي بخصوص استعجالية وضرورة فتح ورش مراجعة مدونة الأسرة وإصلاحها.

إن "التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة"، التي رافقت مكوناتها تفعيل مدونة الأسرة، وهي تتابع مسار إعداد مدونة أسرة جديدة، تعبر عن انخراطها في هذا الورش القانوني ذي الأبعاد الحقوقية المؤسسة للمساواة والكرامة والعدالة للمواطنات والمواطنين، كما وردت في دستور المغرب وفي الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وعليه، تدعو التنسيقية كل الأطراف المعنية بوضع النص التشريعي المقبل من سلط حكومية ومؤسسات وطنية ومجالس دستورية إلى:

- إعادة النظر في النص في شموليته والمواد في عمقها مع اعتماد صياغة قانونية لا تحتمل القراءات المتعددة والتأويلات الخاصة؛ وذلك ب:

-الاعمال الفعلي لقيمة المساواة المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها وملاءمة مدونة الأسرة لمقتضياتها دون أي تمييز على أساس الجنس او اللغة؛

-القطع مع المفاهيم المؤسسة للسلطة الذكورية في العلاقة بين الرجال والنساء وفي الحياة الخاصة المجسدة في "القوامة" والتي تتعارض مع قاعدة المسؤولية المشتركة؛

- إلغاء كل المعاني والمصطلحات والدلالات ذات الحمولة المهينة للأطفال والنساء والرجال على حد سواء؛ ما يقتضي مراجعة دقيقة للغة المدونة؛

- الأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها الأسر المغربية؛

- وضع نصوص منسجمة ومتكاملة فيما بينها تقطع مع التضارب في الفهم والتطبيق والتوصية بتعديل باقي التشريعات ذات الصلة بحقوق النساء؛

- الإقرار بدور مدونة الأسرة الجديدة في ضمان الولوج إلى باقي الحقوق الإنسانية للنساء الواردة في الفصل 19 من الدستور وعلى رأسها الحقوق الاقتصادية؛

- الإسراع بإخراج المؤسستين الدستوريتين: هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الى حيز الوجود للقيام بأدوارهما؛

ضمن هذا المنظور تتقدم الجمعيات المشاركة في التنسيقية النسائية بأبرز مطالبها والمتمثلة في مل يلي:

- حذف المادة 400 من مدونة الأسرة التي تدعو إلى العودة إلى الفقه المالكي في حالة وجود ثغرات قانونية أو غياب قاعدة قانونية، أو في حال عدم تحديدها، وهو ما يضيق الفرص الممنوحة للقضاة لاستعمال مصادر أخرى كالدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- إلغاء تزويج الطفلات واعتبار أن سن الزواج القانوني هو 18 سنة بدون استثناء؛

منع تعدد الزوجات بصفه نهائية ومطلقة ومعاقبة مخالفة أحكام القانون؛

- إلغاء اسقاط الحضانة عن الام الحاضنة عند زواجها؛

- النص على ان المسؤولية المشتركة في رعاية الأسرة تشمل أيضا الولاية القانونية على الأبناء، مع جعلها مشتركة بين الابوين عند قيام العلاقة الزوجية وبعد الطلاق تكون الولاية القانونية للحاضنة او الحاضن؛

- الاعتراف للأبناء بأهـم حق من حقوق الانسان ألا وهو حقهم في النسب واعتمـاد الخبرة الجينية في ذلك؛

- ترصيد مكتسب جعل الطلاق والتطليق بنوعيه بيد القضاء، وحقا لكل من الزوجين دون أي تمييز، مع ضمان حقوق الأبناء بعد الطلاق بما فيها الاحتفاظ بمسكن الأسرة؛

- مراجعة منظومة المواريث بشكل يضمن المساواة والعدل مع إلغاء التعصيب في حالة وجود بنات أو زوجة دون فروع؛

عن التنسيقية النسائية للتغيير الشامل والعميق للمدونة الاسرة

لائحة الجمعيات الموقعة:

- اتحاد العمل النسائي
- الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
- الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء
- فدرالية رابطة حقوق النساء
- جمعية جسور ملتقى النساء المغربيات
- الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء
- جمعية صوت المرأة الامازيغية
- المنظمة المغربية لحقوق الانسان
- جمعية التضامن النسوي الدار البيضاء
- جمعية السيدة الحرة للمواطنة وتكافئ الفرص / طنجة تطوان الحسيمة
- جمعية السناء النسائية بالجديدة
- جمعية انصاف الدر البيضاء
- جمعية 100% أمهات
- جمعية المرأة المناضلة
- جمعية نعمة للتنمية
- جمعية نساء الجنوب
- مركز حقوق الناس المغرب
- مركز حقوق الناس سيدي قاسم
- جمعية ملتقى المرأة بالريف
- جمعية الانوار النسوية للأعمال الاجتماعية والتربوية والثقافية القصر الكبير
- جمعية الأيادي المتضامنة من أجل الحق في الكرامة والمواطنة بالعرائش
- جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء فاس
- جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء بني ملال خنيفرة
- جمعية إنصات لمناهضة العنف ضد النساء بني ملال
- جمعية توازة لمناصرة المرأة مرتيل
- جمعية ملتقى الاسرة المغربية
- جمعية أنير بخنيفرة
- جمعية ملتقى مسارات نسائية
- جمعية عين غزال وجدة
- جمعية تطلعات نسائية مكناس
- مؤسسة يطو لإيواء وإعادة تأهيل النساء ضحايا العنف

نحن اليوم رجال ونساء نعيش لحظة جديدة نتيجة التراكمات التي راكمتها الحركة النسائية المغربية بمختلف مقارباتها وتصوراتها مستفيدة مما يعرفه العالم من تطورات، ولاشك أن هذه اللحظة الجديدة تفرض علينا الرفع من مستوى وعينا بأهمية توسيع مجال المشاركة أمام النساء وذلك بالإسراع في إحداث منتدى المناصفة والمساواة كاداة تنظيمية قوية وفاعلة، قادرة على ترجمة أفكار الحزب الى واقع ملموس والسعي الى تحقيق مبدا المناصفة بين الرجال والنساء مع إضافة صريحة ووضع اجراءات لتحقيق هذا المبدأ (اللائحة الوطنية - التميز الايجابي- قد تكون لوائح جهوية اقليمية أو المناصفة داخل اللوئح المحلية نفسها...) ثمثيلية النساء في مجلس النواب والمجالس البلدية غير كافية اليوم نحن امام وضعية قوية دستوريا مقارنة مع دستور 1996،

-اعتماد انماط الاقتراع ومحفزات لضمان حصول النساء على ثلث المقاعد المجالس المنتخبة للجمعات الترابية ومكاتبها.

- اعتماد مقاربة النوع عند وضع المزانيات على صعيد الجهة والعمالة والأقاليم

- دعم وتعزيز المساواة في العمل بين الرجل والمرأة وذلك بتفعيل مقتضيات قانون الشغل.

إن المجتمعات تبنى على الأجيال القادمة، فكلما كانت هذه الأجيال متعلمة ولا تعاني من عقد نفسية ولا اضطرابات عقلية كلما كانت هذه المجتمعات متقدمة وديمقراطية وتحترم حقوق الفرد.

إن تزايد العنف ضد النساء والأطفال يدق ناقوس الخطر وعلى المؤسسات العمومية أن تجد حلولا لهذا العنف المسلط على نصف المجتمع وأن تهتم بالطفولة وذلك عن طريق سن قوانين صارمة وفعالة لحماية النساء والفتيات من العنف.

وبما أن المجتمع يتسامح كثيرا مع العنف ضد الفتيات وخصوصا بتضمين تزويج الطفلات في مدونة الأسرة في المادة 20 التي تنص على أنه "لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة 19، على ألا يقل سن المأذون له عن 16 عاما، بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة وجوبا بخبرة طبية وبحث اجتماعي."

وحيث أن وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي صرح في 4 يناير 2023، أنه "في عام 2017 تم تسجيل 26 ألف حالة زواج قاصر، وانخفض العدد سنة 2020 إلى 12 ألف حالة، وفي سنة 2021 ارتفع إلى 19 ألفا."

وبحيث أن تزويج الطفلات يعد مساسا في حقهن في التمدرس وفي حياة نفسية وجنسية وصحية سليمة ويمس حقهن في مستقبل يضمن لهن حياة كريمة.

(تتمة) مذكرة التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة

وهذا يدل على وعي الأزواج بضرورة إنهاء العلاقة الزوجية بشكل اتفاقي، وتجاوز كل الإشكالات والتعقيدات التي تطرحها باقي المساطر.

لذلك فانه يتعين مواكبة مدونة الأسرة للتحولات الاجتماعية ولتطور احتياجات الأزواج والزوجات في تدبير خلافاتهم بشكل مغاير لما كان عليه الأمر لما قبل عشرين سنة ، وبالتالي، تطالب بإلغاء كل أنواع الطلاق غير المفعلة والاقتصار على الطلاق بطلب من أحد الزوجين والطلاق بالاتفاق مع ما يترتب عن ذلك من إلغاء التمييز بين مصطلح الطلاق والتطليق وإلغاء الطلاق الرجعي لتراجع لجوء الأزواج أنفسهم إلى هذا النوع من الطلاق.

كما أن مدونة الأسرة تتضمن العديد من المقتضيات التمييزية التي تكرس التمييز و التراتبية بين النساء والرجال ولا تستحضر المصلحة الفضلى للأطفال كالنفقة و السكن واشكاليات الحضانة والولاية القانونية والنسب ... وغيرها من مترتبات الطلاق.

مما يقتضي إعادة النظر في كل هذه المقتضيات بما يتلاءم مع دستور 2011 و الاتفاقيات الدولية المصادق عليها و اعتماد صياغة قانونية دقيقة وعصرية لمواد المدونة لا تقبل التفسيرات المتعددة التي تضيع معها الحقوق، أو تسهل الالتفاف عليها.

(أنظر موقع التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة).

الإرث وانتقال الثروة العائلية

لم يشمل إصلاح مدونة الأسرة (2004) الكتاب السادس المتعلق بالمواريث، عدا المقتضى الوحيد الخاص بالوصية الواجبة (المواد من 369 إلى 372). وهي وضعية جعلت المدونة مبنية على فلسفة ونظرة للأسرة وللعلاقات الأسرية بها تناقض كبير: فالأجزاء التي شملها إصلاح 2004 تتوجه للأسرة الزوجية والنووية والتي تتكون من الزوجين، الذين حملتهما المدونة مسؤولية مشتركة ومتوازية تجاه الأطفال وفي إدارة الأسرة. بينما يشرع ويقنن الجزء المتعلق بالإرث، للأسرة الأبوية الممتدة، التي تستند إلى سيادة الزوج، وتركز على العصبية الممتدة.

ترتكز منظومة الإرث، على قواعد كرست التمييز بسبب الجنس وبسبب الدين، وهي قواعد مخالفة لغايات ومقتضيات دستور 2011، ومخالفة أيضا للمواثيق الدولية التي أضحى المغرب طرفا فيها، وحتى لمدونة الأسرة (2004) في العديد من الحالات.

فبالإضافة إلى كون منظومة المواريث تحمل في طياتها قواعد مخالفة للمبادئ المؤسسة لمنظومة حقوق الإنسان، ومنها التمييز حسب الجنس والدين، فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي . وعرفتها أوضاع النساء، من خلال تطور أدوارهن ومساهمتهن المادية واللامادية في تحمل أعباء الأسرة ورعايتها وحمايتها.

كما تساهم المنظومة أيضاء بقواعدها التمييزية ضد النساء، في الحد من ولوجهن إلى الأرض وإلى الثروات الإنتاجية، وبالتالي الحد من مساهمتهن في الدائرة الاقتصادية، وفي تعطيل استقلاليتهن الاقتصادية وتمكينهن الاقتصادي.

لقد حان الوقت لتطوير المنظومة القانونية بما يتناسب وتطور الأدوار الاجتماعية والأسرية للبنات والنساء، لكي تستجيب لتطلعات وطموحات مجتمعنا الحديث، من أجل تقسيم عادل ومنصف للحقوق والواجبات، ومن أجل عدالة اجتماعية ترتكز على المساواة في الحقوق، والإنصاف في



الحالات والوضعيات .

إن مقتضيات الإرث التي تشرع لمسألة تدبير وانتقال الثروة، هي من باب المعاملات وليست من باب العبادات، وبالتالي فهي قابلة للتغيير وللتطور والتحسين، لتصبح أكثر تناسقا مع المقاصد والغابات التشريعية ، ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب، في أفق تطبيق أفضل للمنظومة، يتماشي والمصلحة الآنية أو المستقبلية للمجتمع المغربي.

(أنظر موقع التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الاسرة)

المذكرة الترافعية

تأتي هذه المذكرة، التي يتقدم بها " ائتلاف دنيا لمنع تزويج الطفلات"، بعد مجموعة من الاجتماعات والمشاورات بين مختلف الجمعيات المكونة له، ابتداءا من شهر ماي 2020 الى غاية فبراير 2023 .

وبعد تبادل الرؤى ووجهات النظر، تم تقديم مجموعة من المقترحات، ترتكز في مجملها على فكرة أساسية؛ وهي ضرورة تبني سياسة/ إستراتيجية شمولية وطنية كفيلة بالقضاء على تزويج الطفلات بالمغرب تشمل جميع القطاعات المعنية، وجعل 18 سنة مكسبا لا تراجع عنه، مع حذف المواد 20، 21، 22 من مدونة الأسرة، التي تسمح لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المحدد في ثمان عشرة سنة شمسية كاملة بحسب المادة 19 من نفس القانون مع اكتسابه/ها الأهلية المدنية في ممارسة حق التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات (المادة 22) كما تسند الموافقة على زواج القاصر إلى نائبه الشرعي (المادة 21).

وقد تم الإجماع على هذا المقترح، بناء على الإحصائيات (أولا) العديد من المبررات (ثانيا) والمنطلقات (ثالثا)، التي قادتنا لمجموعة مالتوصيات (رابعا)؛ يمكن إبرازها على الشكل التالي:

أولا: الإحصائيات

خلصت دراسة وطنية حديثة أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان (دجنبر2022) أن تزويج الطفلات تحول من استثناء إلى قاعدة بسارتفانسب الاستجابة إلى الطلبات المتعلقة بالزواج من أطفال المقدمة إلى المحاكم بالمملكة، بحيث ارتفع من 30312 طلبا سنة 2016 إلى 32104 طلبا سنة 2018، تم الاستجابة إلى 85 بالمائة من هذه الطلبات. أما سنة 2022 فقد تم منح 13652 إذن بتزويج "قاصر" (حسب تصريح رئيس النيابة العامة).

فالمؤشرات العددية تؤكد عدم وجود اختلاف واضح بين الوسطين القروي والحضري بخصوص معدلات التزويج دون سن الأهلية خلال السنوات الأخيرة، مع الإشارة على أن احصائيات وزارة العدل تقتصر فقط على الزواج القانوني الذي يتم أمام محاكم الأسرة ولا تشمل "زواج الفاتحة"، الذي يمثل نسبة ٪ 10.79 حسب دراسة وطنية انجزتها جمعية حقوق وعدالة Justice et Droitsسنة 2019، وقد بينت نفس الدراسة على أنه من بين أسباب تفاقم ظاهرة تزويج الطفلات ما هو اقتصادي (الفقر والهشاشة)، اجتماعي، ثم ثقافي (العادات والتقاليد/المعتقدات).

ثانيا: المبررات القانونية

تتمثل المبررات القانونية في المرجعية الدولية (أ)، وأيضا المرجعية الوطنية، سواء تلك المستمدة من روح دستور المملكة المغربية وأحكامها أو من خلال أحكام مدونة الأسرة (ب)

أ: المرجعية الدولية

بحسب دراسة للبنك الدولي سنة 2015، فإن تزويج الأطفال بوجه عام والقاصرات بوجه خاص يترتب عنه آثار ونتائج وخيمة، من قبيل الهدر المدرسي والحمل المبكر، ناهيك عن العنف الزوجي ووفيات الرضع؛ والأخطر من ذلك، تصاعد ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال.

وهو الأمر الذي يعتبر مخالفة صريحة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ ونخص بالذكر هنا اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ناهيك عن توصيات أخرى صادرة عن الأمم المتحدة تجمع كلها على ضرورة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لمنع تزويج الطفلات بوجه عام.

فبالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صادق عليها المغرب بتاريخ 12 يونيو، 1993 والتي اعتمدتها الأمم المتحدة في 20 نونبر 1989؛ فقد اعتبرت أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ومنه وبسبب عدم نضجه البدني والعقلي، فإنه يحتاج إلى إجراءات وقائية ورعاية خاصة، وفي مقدمتها تمكينه من حقه في البقاء والتطور والنمو والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛ وكلها أهداف تتعارض مع سماح التشريعات بزواج الطفلات.

ومن ثم، فإن السماح بزواج الطفلات أو تزويجهن، تعتبر ممارسات تقليدية مضرة، يتعين التخلي عنها، لأنها تتعارض مع الاتفاقيات الدولية، مادام أنها تسمح بزواجهن قبل بلوغ سن الرشد القانوني الذي حددتها هذه الاتفاقيات.

ب: المرجعية الوطنية

تتمثل المرجعية الوطنية في المقتضيات الدستورية (1)، وأيضا أحكام مدونة الأسرة المغربية (2).

1)الدستور المغربي

إن الدستور المغربي أكد على احترام المرجعية الدولية، التي أشرنا إليها سابقا؛ مما يعني أن السماح بتزويج الطفلات هو انتهاك لروح الدستور وأحكامه، التي أكد عليها في تصديره؛ كما يتضح لنا من العبارات التالية: "وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

كما نص في فصله 32 على مسؤولية الدولة في حماية الأطفال، بحيث " تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية. التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة."

2) مدونة الأسرة

يوجد بمدونة الأسرة المغربية ثغرات تساهم في تفاقم إشكالية تزويج الطفلات، تتمثل في "عدم التنصيص على سن أدنى للزواج، عدم الزامية الجمع بين البحث الاجتماعي والخبرة الطبية، اغفال الطرف الراشد الراغب في الارتباط بطفلة قاصر حيث يبدو أجنبيا على مسطرة الاذن بزواج قاصر، عدم التنصيص على الاستماع للطفل (ة)، عدم تحديد مفهوم المصلحة الفضلى للطفل، عدم الزامية احترام مقتضيات المواد 20 و21 من مدونة الأسرة، وهو ما يتيح إمكانية الالتفاف عليها من خلال مسطرة ثبوت الزوجية "المادة 16" التي تم تمديد نطاقها رغم انتهاء الأجل القانوني من خلال قرار محكمة النقض اعتمادا على الفقه المالكي.

فبالرجوع إلى الباب الأول من القسم الثاني من مدونة الأسرة، المعنون بالأهلية والولاية في الزواج، نجده قد وضع قاعدة عامة واستثناء؛ والمعروف فقها أن الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه.

فالقاعدة هي التي أكدت عليها مقتضيات المادة 19 من هذه المدونة، التي جاء فيها ما يلي: تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمانية عشرة سنة شمسية.

أما الاستثناء، فهو ما نصت عليه المادة 20 من المدونة، التي جاء فيها: "لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة 19 أعلاه، بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي".

ومنه وبعد تحليل مواد مدونة الأسرة، يتضح لنا جليا بأنها لا ترقى وروح دستور 2011 في إنصاف المرأة وحماية حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل، في احترام تام لحقوق الإنسان. لذلك يجب مراجعة شاملة للمدونة وتكييف مقتضياتها مع الدستور والاتفاقيات الدولية.

زيادة على هذا وبالنظر لوعي نسبة مهمة من المجتمع المغربي بمخاطر السماح بالزواج قبل سن الرشد القانوني، فإن التحذير لم يبق مقتصرا على الجمعيات الحقوقية، وإنما تعداه إلى مؤسسات الدولة، حيث أكد وزير العدل السيد محمد أوجار سنة 2019، خلال اجتماع منظم بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مجلس أوروبا، أن زواج الطفلات لا يزال حقيقة اجتماعية " مصدر قلق للجميع". كما أعلن أمام البرلمان في بداية نفس السنة، على فشل المقاربات المعتمدة في التصدي لظاهرة تزويج الطفلات؛ بل إن الوزير ذهب إلى أن هذا الترخيص لم يعد مجرد استثناء، مستندا في ذلك على العديد من الأرقام والإحصائيات، التي تؤكد، وبغض النظر عن دقتها، عن ارتفاع حالات الإقبال على تزويج الطفلات بالمغرب.

وفي نفس السياق دعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إلغاء زواج القاصرات، حينما أطلقت مبادرة في سنة 2019، عنوانها: "زواج القاصرات: إلغاء الاستثناء...تثبيت القاعدة".

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فقد دعا بدوره إلى تسريع المسلسل الذي بدأ بالفعل والمتعلق بالقضاء على تزويج الأطفال والطفلات، بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل طبقا لتعهدات المغرب في إطار الغاية الثالثة من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وذلك من خلال التقرير المعنون "ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟" الصادر بشتنبر 2019.

كما كانت هناك مجموعة من المبادرات الصادرة عن فرق نيابية، خاصة التقدم والاشتراكية والفريق الاشتراكي بمجلس النواب، التي اتفقت مع وزير العدل والحريات سنة 2013، بعد نقاش مستفيض مع النواب البرلمانيين، على دمج المقترحات المقدمة في هذا الصدد، والخروج بحل وسط، يمنع منح الإذن بالزواج قبل بلوغ سن 16 سنة.

وبالرغم من أن هذا التصور لم يتم بلورته إلى يومنا هذا، وحتى لو أنه استشعر خطورة السماح بتزويج الطفلات، إلا أنه يبقى تصورا قاصرا على حماية الطفولة والقاصرين بوجه عام؛ لأنه يفتح المجال مرة أخرى لاستمرار ظاهرة تزويج الطفلات، مع ما يترتب عن ذلك من أضرار تلحق المرأة أولا والطفولة ثانيا والمجتمع ككل ثالثا، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

ثالثا: المنطلقات

إن تزويج الطفلات يعمق من ظاهرتين خطيرتين:

الظاهرة الأولى، هي تزايد الأمية والهدر المدرسي في صفوف الإناث، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج وخيمة، خاصة ثقل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المتزوجة قبل بلوغ سن الرشد القانوني؛

الظاهرة الثانية، هي تزايد الفقر في صفوف الإناث، بالنظر لافتقارهم لأدوات النجاح في مجتمع أصبح اقتصاده يقوم على المعرفة بالدرجة الأولى؛ الأخطر من ذلك، فإن الفقر يدفع بالعديد من الاباء إلى تزويجهن للاستفادة من دخل مالي مهم "زواج الكونطرا".

من جهة أخرى، فإن هناك دوافع مرتبطة بترسخات مجتمعية مزعجة ومكرسة في ثقافة المواطنات والمواطنين المغاربة، ناتجة عن مجموعة من العادات والتقاليد؛ وهي التي تعمق من استمرار ظاهرة تزويج الطفلات، من قبيل الخشية من العار أو اتهامهن بالعنوسة أو الانحلال الأخلاقي أو غيره من الشائعات التي يأخذها الناس بعين الاعتبار، ناهيك عن بعض المغالطات في التفسيرات الدينية؛ بل إنها تكون عاملا أساسيا في الكثير من حالات تزويج الطفلات.

أما من الجانب الصحي فقد اثبتت منظمة الصحة العالمية انه عندما تتزوج الفتيات في سن صغير فإنهن يتعرضن أكثر من غيرهن للعنف من الشريك الحميم واساءة المعاملة الجنسية مقارنة بمن يتزوجن في سن أكبر. ومضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات في الفئة العمرية بين 15و18سنة.

رابعا: التوصيات

انسجاما مع المعطيات السالفة الذكر، سواء تلك الواردة في المبررات القانونية أو المنطلقات التي اعتمد عليها "ائتلاف دنيا لمنع تزويج الطفلات"، فإن حماية الطفل بوجه عام والمرأة بوجه خاص، يقتضي منا اعتماد سياسة شمولية لا تتوقف عند تعديل المقتضيات التشريعية فحسب، وإنما إعادة النظر في المقاربة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بالطفل والمرأة؛ الأمر الذي جعل الائتلاف، ومساهمة منه في

بلورة هذه السياسة على أرض الواقع، أن يتقدم بالتوصيات التالية للجهات المعنية:

- تثبيت الفصل 19 الذي يجعل سن الزواج محددا في 18 سنة وإلغاء الاستثناء الذي يبيح تزويج الأطفال (المواد 22،21،20 من مدونة الأسرة)؛
- تجريم تزويج الأطفال والوساطة في ذلك؛
- تمتيع جميع الأطفال بحقوقهم الكاملة دون تمييز؛ وهذا الأمر لا يمكن بلوغه إلا من خلال الإجراء السابق؛
- المراجعة الشاملة لمدونة الأسرة والقانون الجنائي وباقي القوانين ذات الصلة بما يكفل تحقيق الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛
- ادماج مبادئ الصحة الإنجابية والجنسية بالمناهج التربوية.

إن الأهداف السابقة، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مساهمة الدولة ومؤسساتها في توعية المجتمع بكل أطيافه بالمخاطر التي يمكن أن تترتب عن استمرار ظاهرة تزويج الطفلات؛ ومنها على سبيل المثال:

- إلزامية التعليم المجاني/التكوين المهني إلى حدود 18 سنة، يسمح باستمرار الأطفال والطفلات في الرقي بمستواهم/هن وتطوير مهاراتهم/ هن، التي يجابهون/ هن بها مستقبلهم/ هن الاقتصادي والاجتماعي طبقا للمادة 54 من مدونة الأسرة؛
- وضع مقاربة شمولية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار الجانبين الاجتماعي والاقتصادي للأسر في مختلف مناطق المغرب، خاصة في القرى والأماكن النائية وأيضا وسط الأسر المعوزة والفقيرة في الحواضر.

الجمعيات المكونة لائتلاف دنيا لمنع تزويج الطفلات:

•جمعية حقوق وعدالة (الدارالبيضاء)، •جمعية تطلعات نسائية (مكناس)، •جمعية أيادي حرة (الرباط)، •جمعية صوت المرأة الأمازيغية (الرباط)، •جمعية النخيل (مراكش) ، •جمعية توازة لمناصرة المرأة (مرتيل)، •جمعية أفولكي للنساء (الحوز)، •الائتلاف المدني للدفاع عن حقوق النساء (جهة بني ملال خنيفرة)، •جمعية تلدات (شيشاوة)، • جمعية المواطنون (الدارالبيضاء)، •جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء (بني ملال)، •جمعية استقبال، استماع وتوجيه (الحسيمة)، •شبكة الجمعيات التنموية باقليم الحسيمة، •جمعية دعم المركب الاجتماعي ابتسامة (الصويرة)، •جمعية الصداقة للتنمية (واد زم)

•جمعية النهضة (فكيك)، ، •جمعية انطلاقة للتنمية البيئة والثقافة (أفورار)، •جمعية الأمل للتنمية النسائية بني يطفت إقليم الحسيمة، •جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل (سيد الزوين-مراكش)، •جمعية المرأة للتنمية والثقافة (أكادير)، •جمعية المغربية منال لحقوق الطفل والمرأة (الجديدة)، •جمعية أكاديمية روابط بلا حدود (أزيلال)، •جمعية تفعيل مبادرات (تازة)، •جمعية شروق للإدماج النساء في وضعية صعبة (ابن جرير)، •جمعية أصداء للتضامن والتنمية (بورززات)، •جمعية تسكانغ (بني ملال).

تنسيقية نسائية تدعو إلى تغيير شامل وعميق لمدونة الأسرة

عبرت "التنسيقية النسائية من أجل التغيير الشامل والعميق لمدونة الأسرة" عن انخراطها في ورش مراجعة مدونة الأسرة ذي الأبعاد الحقوقية المؤسسة للمساواة والكرامة والعدالة للمواطنات والمواطنين، كما وردت في دستور المغرب وفي الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

ودعت التنسيقية، المشكلة من أزيد من 30 جمعية في بيان لها، كل الأطراف المعنية بوضع النص التشريعي المقبل من سلط حكومية ومؤسسات وطنية ومجالس دستورية إلى إعادة النظر في النص في شموليته والمواد في عمقها مع اعتماد صياغة قانونية لا تحتمل القراءات المتعددة والتأويلات الخاصة.

وطالبت، بالإعمال الفعلي لقيمة المساواة المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها وملاءمة مدونة الأسرة لمقتضياتها دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللغة.

وجددت التنسيقية، مطالبها بالقطع مع المفاهيم المؤسسة للسلطة الذكورية في العلاقة بين الرجال والنساء وفي الحياة الخاصة المجسدة في "القوامة" والتي تتعارض مع قاعدة المسؤولية المشتركة.

كما طالبت بإلغاء كل المعاني والمصطلحات والدلالات ذات الحمولة المهينة للأطفال والنساء والرجال على حد سواء؛ ما يقتضي مراجعة دقيقة للغة المدونة.



وأكدت، على الأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها الأسر المغربية، ووضع نصوص منسجمة ومتكاملة فيما بينها، تقطع مع التضارب في الفهم والتطبيق والتوصية بتعديل باقي التشريعات ذات الصلة بحقوق النساء.

وشددت على أهمية دور مدونة الأسرة الجديدة في ضمان الولوج إلى باقي الحقوق الإنسانية للنساء الواردة في الفصل 19 من الدستور وعلى رأسها الحقوق الاقتصادية.

ودعت، إلى الإسراع بإخراج المؤسستين الدستوريتين: هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة حيز الوجود للقيام بأدوارها.

وطالبت، بحذف المادة 400 من مدونة الأسرة التي تدعو إلى العودة إلى الفقه المالكي في حالة وجود ثغرات قانونية أو غياب قاعدة قانونية، أو في حال عدم تحديدها، وهو ما يضيق الفرص الممنوحة للقضاة لاستعمال مصادر أخرى كالدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفق البيان.

وشددت، على إلغاء تزويج الطفلات واعتبار أن سن الزواج القانوني هو 18 سنة بدون استثناء؛ ومنع تعدد الزوجات بصفه نهائية ومطلقة ومعاقبة مخالفة أحكام القانون، بالإضافة إلى إلغاء إسقاط الحضانة عن الأم الحاضنة عند زواجها.

وأكدت، التنسيقية على أن المسؤولية المشتركة في رعاية الأسرة تشمل أيضا الولاية القانونية على الأبناء، مع جعلها مشتركة بين الابوين عند قيام العلاقة الزوجية وبعد الطلاق تكون الولاية القانونية للحاضنة أو الحاضن.

وجددت الدعوة إلى الاعتراف للأبناء بأهم حق من حقوق الإنسان ألا وهو حقهم في النسب واعتماد الخبرة الجينية في ذلك، وترصيد مكتسب جعل الطلاق والتطليق بنوعيه بيد القضاء، وحقا لكل من الزوجين دون أي تمييز، مع ضمان حقوق الأبناء بعد الطلاق بما فيها الاحتفاظ بمسكن الأسرة.

وطالبت التنسيقية بمراجعة منظومة المواريث بشكل يضمن المساواة والعدل مع إلغاء التعصيب في حالة وجود بنات أو زوجة دون فروع.

مدونة الأسرة ورهانات التعديل.. أية مستجدات؟

عتيقة العوفير

منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2004، خلقت مدونة الأسرة جدلا واسعا بين شرائح المجتمع المغربي المختلفة بين مبارك لمضامينها، وبين آخرين رافضين بنودها كليا، معتبرين أنها تهديد حقيقي للأسرة واستقرارها، وأنها تمس بمقاصد الشرع الإسلامي. وهناك من اعتبرها مدونة المرأة مدعين أنها أنصفت المرأة على حساب الرجل.

والحقيقة أن مدونة الأسرة جاءت بعدة مكتسبات تحفظ حق المرأة وتصون كرامتها، وسط مجتمعها، باعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع. وقد جاء قانون 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، تنفيذا للإرادة الملكية و انسجاما مع التحولات التي عرفتها الساحة الحقوقية وطنيا ودوليا. وقد اعتمدت بنود مدونة الأسرة إصلاحات جوهرية بدء بمرحلة ما قبل الزواج، فجعلت الولاية أمرا اختياريا للمرأة الراشدة، وحفظت حق المرأة في تدبير شؤون الأسرة، وجعلت مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين معا. كما نصت على نفقة الزوجة أثناء قيام العلاقة الزوجية وأعطت للمرأة الحق في رفع دعوى النفقة عند تقاعس أو إهمال الزوج لواجباته المادية تجاه أسرته. وجعل الطلاق بيد القضاء، والمرور بجلسات الصلح أمرا إلزاميا في مسطرة التطليق، وذلك لإصلاح ذات البين ومنع التعسف في إيقاع الطلاق من الطرفين سواء من طرف الزوج أو الزوجة. كما نصت على حقوق المرأة المادية بعد الطلاق من متعة ونفقة وواجب السكنى أثناء العدة جبرا للضرر النفسي الذي يوقعه تفكك الأسرة و إيقاع الطلاق على المرأة.

في الو اقع العملي ذهب الاجتهاد القضائي، إلى جعل اكتساب الحقوق المادية للمرأة المطلقة، لا يكون إلا عند إيقاع الطلاق من طرف الزوج فقط ... وذلك لما أفرزه الو اقع من استغلال بعض الزوجات للإثراء على حساب هدم الأسرة واستنزاف جيوب الأزواج بالمبادرة إلى رفع دعاوى الطلاق دون سبب حقيقي. غير أن ذلك في رأيي يبقى نسبيا، وفي حالات محدودة، على اعتبار أن المرأة المغربية هي أكثر حرصا من الرجل على الاستقرار الأسري. فقد تتحمل الزوجة مسؤولية الإبقاء على الأسرة والحفاظ على الأبناء في جو أسري رغم ما قد تتحمله من معاناة مع الزوج وضغوطات سواء في جانبه السلوكي الأخلاقي أو في الجانب المادي. وقد يصل الأمر حتى إلى العنف الجسدي، مع ذلك تجد المرأة حريصة على بيتها وزوجها ما أمكنها ذلك.

من جانب آخر، وعند إلقاء نظرة على مدونة الأسرة منذ تأسيسها إلى الآن، أي بعدما يقارب العقدين، نلاحظ تزايد مستمر لحالات الطلاق بشكل مهول. فهل مقتضيات مدونة الأسرة لم تكن ملائمة لخصوصية المجتمع المغربي، أم أن هناك خللا في التطبيق السليم لبنودها؟

في الحقيقة، عرف تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة تذبذبا كبيرا وذلك لعدة سنوات نتيجة لعدم فهم واستيعاب مقتضياتها وجعلها مناسبة أكثر لخصوصية الأسرة المغربية.

كما أن التقدم السريع الذي تعرفه الحياة المعاصرة والانفتاح التكنولوجي، والتراجع القيمي أثر بشكل سلبي على استقرار الأسرة. فلا يمكن إطلاقا اعتبار مدونة الأسرة سببا وحيدا في تفكك الأسرة وارتفاع حالات الطلاق وتشرد الأطفال والعزوف عن الزواج، بل هناك أسبابا أخرى متداخلة. غير أن هذا لا يمنع من إعادة افتحاص مدونة الأسرة ومراجعتها، نظرا لرصد مجموعة من الاختلالات فكان لابد من تدخل تشريعي لتسديدها.

وحيث أن التشريع الأسري يحظى بأهمية ملكية كبيرة، فقد أشار الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2022 على ضرورة مراجعة مدونة الأسرة. كما وجه رسالة ملكية مباشرة لرئيس الحكومة بتاريخ 02أكتوبر من السنة الحالية، لفتح أوراش إصلاح مدونة الأسرة. فتم إحداث لجنة تضم هيئات مختلفة من وزارة العدل والمجلس الاعلى للسلطة القضائية والمجلس العلمي الأعلى ورئاسة النيابة العامة، للقيام بتعديلات في مدونة الأسرة مع مراعاة تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة في انسجامها مع التقدم الحاصل في التشريع الوطني. وذلك بإشراك مجموعة من المتدخلين والأحزاب السياسية لإبداء رأيها ومقترحاتها بشأن التعديل المرتقب حتى تلائم صياغة المدونة الجديدة ما تنتظره شريحة واسعة من المجتمع خاصة من فئة الشباب والمقبلين على الزواج خصوصا ما يهم الذمة المالية للزوجين واستقلالها، في إطار تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزوجية حسب ما تنص عليه المادة 49 من مدونة الأسرة .أو ما يخص تبعات الطلاق المادية من نفقة ومتعة، والتي تجعل فئة كبيرة من المقبلين على الزواج مترددين ومتخوفين من فكرة الزواج، مما يرفع من نسبة العزوف عن الزواج وما يترتب عن ذلك من تراجع المجتمع وضعفه.

وحسب اعتقادي، فإن إصلاح مدونة الأسرة يقتضي أن نراعي الجانب المعنوي لخلية الأسرة ومن أهم مقوماته الاستقرار الأسري والسكينة والمعاشرة بالمعروف وتجنب الإغراق في الحقوق المادية كي لا نجرد الزواج من قيمته المعنوية التي ينبني عليها فيصبح كأي عقد من العقود المدنية الأخرى. فمدونة الأسرة ليست كسائر القو انين بل هي قانون من نوع خاص ير افق الإنسان حتى قبل ولادته، إلى حين وفاته. كما أن خصوصية المجتمع المغربي تقتضي الإبقاء على التوجه الاسلامي في ارتباطه بالتطور القانوني والقضائي.

أحمد الخمليشي: النقاش العمومي حول مراجعة مدونة الأسرة دائما إيجابي، والاختلاف في النقاش والتقديرات شيء طبيعي

بالنظر للنقاش الدائر هذه اليوم داخل المجتمع المغربي بخصوص تعديل مدونة الأسرة، والترقب السائد لدى الأوساط الحقوقية والسياسية والجمعيات النسائية حول ما تسفر عنه مشاورات اللجنة المكلفة بتعديل المدونة التي عينها الملك محمد السادس، مع كافة الجمعيات والتنظيمات الحقوقية والمؤسسات. نعيد في ملفات تادلة نشر الحوار الذي أجراه الزميل عبد الحق الريحاني عضو تحرير الجريدة مع أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية، لما يتضمنه من إجابات عن تساؤلات لا زالت تشغل بال المهتمين، الحوار سبق وأن نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي في مارس الماضي.

أجرى الحوار: عبد الحق الريحاني



أحمد الخمليشي

-1- يشهد المغرب نقاشا حول مراجعة أحكام مدونة الأسرة، كيف تتابع هذا النقاش العمومي؟

النقاش العمومي دائما إيجابي، والاختلاف في النقاش والتقديرات شيء طبيعي، وليس بالأمر الغريب وهذا لا يحتاج إلى تعليق فالاختلاف ما بين الأفراد طبيعي بحكم اختلاف تصورات الناس لعوارض الحياة التي يحيونها. لكن ما نراه أحيانا، أنه قد تكون هناك مبالغة في هذا الاختلاف، فالحياة الاجتماعية دائما تمسها هذه الاحتكاكات التي تكون بين الأفراد، فلا غرابة فيما نشاهد أو سنشاهد.

-2- ما رأيكم في من يعتبر أن مقتضيات المدونة، عبارة عن أحكام دينية قطعية؟

الأمر هنا فيه مبالغة في التعميم، طبعا هناك في مدونة الأسرة أحكام دينية. لكن المبالغة هي التي تؤثر على النقاش الهادئ والمفيد، فتقديرات الناس والأفراد تجد معها كثير في المنطقة الرمادية، من ينسبها إلى الدين والاجتهاد. وليس هناك أحكام أو بعبارة أدق ليس هناك مقتضيات في مدونة الأسرة ذات طبيعة واحدة.

-3- قلتم في محاضرة حديثة ما معناه أنه لا يجادل أحدا في وجود مقتضيات في مدونة الأسرة غير قابلة للمناقشة والتعديل، ماهي في نظركم هذه المقتضيات بالتحديد؟

تفادي تحديدها، لأن هذا التحديد هو في الحقيقة أين يكمن خلاف الناس، فليس من المفيد المعاكسة فيما يرجع لأحكام الأسرة التي هي محل نقاش، لذلك يصعب ويتعذر وضع قائمة الأحكام الدينية على أنها غير قابلة للنقاش.

-4- ماهي "المقتضيات التي كان لا ينبغي أن تدرج في نصوص مدونة الأسرة.. حسب ما صرحتم به في نفس المداخلة؟

ليس هناك أحكام متفق عليها، كان ينبغي أن لا تدرج، فالخلاف موجود في المدونة الاختلاف يشمل كل الأحكام أو على الأقل جلها، ولا فائدة في محاولة حصرها فيما يتفق عليه وما يختلف عليه من أحكام.

-5- كيف ترى الاجتهاد في المراجعة الشاملة لأحكام مدونة الأسرة، حتى تساير التحولات والتطورات المرتبطة بالعصر؟

الاجتهاد في محل الاختلاف فيما ينبغي، وفي ما تعتبره أنه من الدين وما هو غير ديني، لكن في الواقع تختلف اختلافا كبيرا في ما ينبغي أن يراجع ولا يراجع.

-6- كيف ترى أحد القضايا الكبرى التي تشكل اختلافا كبيرا، وهي قضية الإرث؟

الإرث طبيعي أن يثير هذا النقاش، فليس هناك حلول ترضي الجميع في المطالبة بالمساواة، فهذا الهدف لا يتحقق، لأن المجتمع لا يملك إرادة مصادرة المتوفى والتصرف في أمواله دون مراعاة رغباته، فحين أعطى للمرأة حقها في الميراث، وقد مر على هذا أربعة عشر قرناء يتحايل كثير من الآباء على حرمانها منه بسبب احتفاظ الولد بنسب أبيه دون البنت، وفي القانون المقارن، حسب ما أعرف، ليست هناك قوانين تحرم المتوفى من التصرف في كل ماله بإرادة أو على الأقل في جزء منه، فالمجتمع لا يملك صلاحية حرمان المتوفى من إرادته في توزيع المال الذي جمعه بكده وعمله. لذلك الموضوع جد دقيق ويصعب اختزاله في مبدأ المساواة، فالمساواة لدينا المرأة نادرا ما يعطى لها حقها. تجد من في بعض القوانين، من يوصي لحيوان وترك أقاربه، علينا أن نرجع إلى صاحب المال لتختبره في تقسيم المال بعده.

-7- لا هناك من يعتبر أن المادة 400 في مدونة الأسرة مدونة داخل المدونة، كيف ترى ذلك؟

هذا النقد له نصيب من الصحة، باعتبار أن الخلاف الفقهي متنوع، وقد يمس بحقوق الأفراد، في بعض الأحيان، فوجود هذه المادة راجع إلى إرادة المشرع. كما لا يمكن تحييد الفقه، ففي كل الأحوال هو فقه إسلامي مرتبط عموما بالنصوص الكتاب والسنة.

كلمة اخيرة:

الوعي والإحساس بالطمأنينة هو كل شيء، فالقانون قد يساعد في واقع الأمر. لكن الحياة لا ينظمها القانون وحده القانون إطار، فالوعي هو الذي له الكلمة العليا في تنظيم حياة الفرد والمجتمع.

قضية العنف ضد المرأة



أمينة بحيرة

منذ زمن بعيد جدا عن الحاضر الذي نحياه، حظيت العلاقة بين المرأة والرجل، باهتمام كبير، نظرا لكونها أحد أهم محاور الحياة، حيث اعتبرت قضية ثقافية تهم المجتمع بأكمله.

بفضل التضحيات والإصرار من طرف كل من آمن، نساء ورجالا، بضرورة تحسين وضعية المرأة من عدة نواحي، لما تكتسيه من أهمية، حصلت في مجتمعنا بعض التحولات البادية للعيان، إلا أن أغلبها تمس الشكل.

تتجلى تلك التحولات في انتزاع الفتاة حقها في التعلم، وفي الشغل، لكن الحرمان من الحق في التعليم، يظل السمة الغالبة في القرى المنتشرة عبر ربوع الوطن والمناطق المهمشة عموما.

ما أستغرب له، هو تعايش ساكنة تلك المناطق مع الأمية، على أنها المصير المحتوم، بسبب الجهل الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتهميش على كل الأصعدة، فهم يتعايشون مع نمط حياة أقرب إلى الحياة البدائية، فرض عليهم فرضا، تغيب فيه الشروط الأساسية لحياة بسيطة كالمدرسة ومركز صحي، على سبيل المثال، فهل يستقيم العيش بدون مياه صالحة للشرب ولا كهرباء في الألفية الثالثة؟

ضروري جدا أن نطالب، هيئات، منظمات وأفرادا، بتعديلات آنية في القوانين المنظمة للعلاقات الأسرية، من أجل العمل على تطويرها كي تتناسب مع المتغيرات التي يعرفها العالم، وتواكب التطورات التي تسير بوتيرة سريعة، بما تفرضه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، من أجل الانتماء للحياة المعاصرة، التي لا تمنحنا الاختيار بين أن نركض وراءها أو نتخلف عنها.

أمام هذا الوضع الذي لا يساعد على الخطو إلى الأمام، تتسارع الأسئلة إلى ذهني وإلى ذهن أي فرد يحلم بمستقبل أفضل لبلده ولبنات وأبناء وطنه، على رأسها السؤال التالي:

كيف يمكن القضاء على العنف بشتى أنواعه، سواء الجسدي، النفسي أو اللفظي، في ظل منظومة ثقافية، تجتر ترسانة من الأفكار السلبية التي لا تخدم أحدا، بل تقف حجر عثرة أمام تقويم شخصية الإنسان المغربي، وتعيق تقدم المجتمع؟

لا يخفى على أحد أن التنشئة على نفس المنوال المتوارث، حسب القيم القائمة منذ قرون، التي ترسخ عند الفتاة أن الرجل الذي يلجأ إلى العنف كأسلوب لحسم بعض المواقف مرغما، هي مسألة ساري بها العمل منذ القدم، كما تكرس عند الذكور أنهم مسؤولون على حماية المرأة من المخاطر بالأساليب المتاحة له، منها التعنيف إذا اقتضى الأمر ذلك، لأن الدافع في آخر المطاف هو الحرص على مصلحتها.

ألا يتحتم علينا، إلى جانب الاستمرار في الإلحاح على المطالبة بالحقوق، أن نجتهد في خلق وبلورة أشكالا جديدة، تساعد على حلحلة الوضع، بهدف إقناع من يمارس أي نوع من العنف على المرأة، اعتقادا منه أنها ضعيفة أو لا تعرف مصلحتها، أو لقلة حيلتها، أن كلهما يتعرضان لنفس العنف الاقتصادي وللتمييز الاجتماعي، بسبب الفوارق الطبقية، الواقع على الفئات الكادحة، بالتالي، فإن العنف يجب أن يغيب تماما من المجتمع، لأنه لغة الضعفاء فكريا، إذ يعمد للضرب من يفتقد للقدرة على الحوار.

الاحتفال السنوي هو مناسبة للتوعية وللتحسيس بقضايانا، يتميزعن سائر الأيام، لكن، أليس المطلوب هو العمل على مقاومة العقلية السائدة التي تكرس العنف، بنشر ثقافة المساواة الفعلية على مدار العام، مع تسليط الضوء على العنف الاقتصادي والاجتماعي الممارسين على الفئات الشعبية الكادحة، سعيا وراء تحقيق تغيير حقيقي يطال العقلية وفي القوانين.

يبقى السؤال الأهم هو، من هي الجهة أو الجهات المستفيدة من استمرار الحال على ما هو عليه، بدليل أن القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شتنبر 2018؟

"نريد مراجعة شاملة وعميقة لمدونة الأسرة، لأن هذه الفرصة للتغيير لا تتاح باستمرار"



نورة المنعم*

أجرى الحوار: محمد لغريب

تتابعن في فيدرالية رابطة حقوق النساء النقاش العمومي الدائر حول مراجعة مدونة الأسرة، ماهي أهم القضايا التي تشغل بالكن اليوم والتي تشددن على أن تكون محط تعديل؟

كما هو معروف، فإن النقاش العمومي الدائر اليوم حول انطلاق ورش مراجعة مدونة الأسرة، جاء عقب خطاب العرش 30 يوليوز 2022، والخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2023، والرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة، والتي أعطت توجيهات ملكية فيما يتعلق باعتماد المقاربة التشاركية من خلال التشاور والحوار بين مختلف الفاعليين المؤسساتيين والمجتمع المدني.

فالرسالة حددت المرتكزات الأساسية التي ينبغي اعتمادها في صياغة نص المدونة الجديدة، والتي يمكن إجمالها في إشكالات تتعلق بالنص القانوني وبالعمل القضائي، وأخرى تتعلق بالاجتهاد والرجوع في كل ما لم يرد فيه نص إلى الفقه المالكي (المتعة- ثبوت الزوجية - النشوز)، وإشكالات تتعلق بالجانب المسطري، بحيث أن مدونة الأسرة هي قانون موضوع، لم يتم تعزيزه بقواعد إجرائية كافية رغم التعديل الذي طرأ على قانون المسطرة المدنية، وإشكالات تتعلق بالفضاء الذي تطبق فيه مدونة الأسرة، أي في أقسام قضاء الأسرة، والتي تفتقد للموارد البشرية والمالية الكافية، بالإضافة إلى إشكاليات تتعلق بضعف الميزانيات المرصودة لتنزيل مدونة الأسرة.

فبالرغم من المكتسبات التي تضمنتها مدونة الأسرة، ومساهمتها في زحزحة بنيان العلاقات البطريركية المبنية على التراتبية، والتي ترسخت عبر عقود في ظل تطبيق مدونة الأحوال الشخصية سابقا، ما تزال عدد من المقتضيات الواردة في مضامينها متنافية مع مبدأ المساواة وحظر التميز، وهو ما أدى إلى ترسيخ مظاهر العنف القانوني ضد النساء والأطفال، لعدة أسباب ثقافية تتعلق أساسا بالموروث الثقافي للمجتمع وللقائمين على إنفاذ القانون، وأسباب أخرى قانونية واجرائية،

وباعتبار فيدرالية رابطة حقوق النساء مكون من مكونات الحركة النسائية تتابع النقاش العمومي الدائر حول مراجعة مدونة الأسرة، وكل القضايا المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء عبر كل الجهات والمناطق المغربية بما فيها المناطق المهمشة والمعزولة ومع كل الشرائح، بما فيهن النساء القرويات، والعاملات الفلاحيات والعاملات في التعاونيات إلخ حتى لا يظل النقاش محصورا على الحواضر.

وفي هذا السياق، واستنادا لما يعرفه المجتمع المغربي من تحولات على مستوى البنية السوسيو-اقتصادية، وتواجد النساء في جميع المجالات الاقتصادية وتحملهن مسؤولية تسيير وتدبير الأسر وإعالتها، وكذا مساهمتهن الفعالة والمهمة في تنمية الموارد والممتلكات والثروة، وانطلاقا من واقع معاناة النساء. فإننا في فيدرالية رابطة حقوق النساء نجدد مطالبنا من أجل مراجعة شاملة وعميقة لأحكام مدونة الأسرة بما يتلاءم مع الدستور المغربي والاتفاقيات الدولية.

هل أنتن في الفيدرالية مرتاحات لمنهجية المشاورات التي تقوم بها اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة؟

فبعد 20 سنة من تطبيق المدونة، فإننا اليوم نريد مراجعة شاملة وعميقة لمدونة الأسرة، لأن هذه الفرصة للتغيير لا تتاح باستمرار وعليه فقد قدمت الفيدرالية مذكرتها المطلبية إلى اللجنة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، ونأمل أن تأخذها بعين الاعتبار رؤى الفيدرالية ومقترحاتها، والتي طالبت من خلالها بمدونة أسرة مبنية على المساواة والعدل وعدم التميز بسبب الجنس والدين، تستجيب لمستجدات العصر، لذلك فلا بد من مراجعة شاملة وعميقة لمدونة الأسرة مع اعتماد صياغة قانونية واضحة تحترم كرامة النساء واحترام حقوق الأطفال؛ صياغة تضمن انسجام بنودها، وحذف كل الصيغ والمواد والأفعال المبنية على التشيىء والدونية والتميز بسبب الجنس والدين، والماسة بالكرامة الإنسانية للنساء، كما يجب أن يكون قانون الأسرة قانونا متناسقا منسجما يضمن الاستقرار الأسري والمساواة بين الزوجين في الحقوق وفي الرعاية والمسؤوليات، بالإضافة إلى تفعيل التوجيهات الملكية لتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة بين النساء والرجال وحماية المصلحة الفضلى للأطفال مما سيكفل استقرار الأسرة وتماسك المجتمع وتضامنه.

كما أصبح من المفروض التوجه نحو فعلية الحقوق والواجبات، والمواطنة واعتمادها في خلفية التشريع وفي القوانين والسياسات العمومية ذات الصلة بمدونة الأسرة، وتوحيد القوانين المطبقة وطنيا بشأن قضايا الأسرة وإغلاق الباب أمام الأعراف التي تكرس الدونية، وتشرعن الحيف في حق النساء والقاصرات، وعدم التنصيص على أي استثناء بصفة قانونية حتى يكون القانون الناظم الوحيد لتحقق الدولة هبتها ووحدة قانونها وسواسية المواطنين أمامه، واعتماد المجلس الأعلى للسلطة القضائية لدوريات ومناشير توضح لقضاة الأسرة التطبيق السليم تفاديا للتأويلات المناهضة لمبدأ المساواة ولروح الدستور، والتنصيص على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريع الداخلي في صلب مدونة الأسرة على غرار قانون الجنسية، وحذف الفصل 400 من مدونة الأسرة، فضلا عن إعادة تحديد مفهوم النظام العام المغربي وفق مبادئ الاتفاقيات الدولية وخاصة مبدأ المساواة بين الجنسين، ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

في الشق المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية هل رفعتن من جديد مطلب المناصفة لتعزيز مكانة المرأة في تدبير الشأن المحلي والسياسي في بلادنا أم رفعتن السقف إلى تحقيق المساواة

بناء على التجربة الطويلة للفيدرالية في مجال النضال من أجل القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء في المغرب، وأساسا دورها المركزي في حركة المطالبة بالمناصفة ومناهضة العنف السياسي ضد النساء، فإن فيدرالية رابطة حقوق النساء في المغرب تؤكد أن الرفع من تمثيلية النساء في مراكز صنع القرار وعلى مستوى التسيير مركزيا وترابيا مسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين، كل من موقعه ووفق إستراتيجيته المستقلة وبتقاطع مع استراتيجيات باقي الفاعلين. وهو أمر لا يتطلب فقط تعديل التشريعات ولكن يحتاج إلى مقاربة سياسية شاملة وبرامج للرفع من القدرات النسائية، وكذا تغيير الثقافة المجتمعية والحزبية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

لا شك أن إحدى القضايا الأساسية اليوم في النقاش العمومي حول مراجعة مدونة الأسرة هي موضوع الإرث، كيف تنظرن لهذه القضية على ضوء ما يجري من نقاش داخل المجتمع المغربي؟

فيما يتعلق بموضوع الإرث، نحن في الفيدرالية ندعو إلى مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية المرتبطة بمدونة الأسرة؛ واعتماد الاجتهاد الفقهي الواقعي والحي والمبني على المساواة، بالإضافة إلى مراجعة منظومة المواريث بما يكفل اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التميز واحترام مبدأ إرادة الشخص في التصرف في أمواله وإلغاء مبدأ التعصيب.

رغم ما تم تحقيقه في مجال حقوق النساء وخاصة في الجانب التشريعي، أين وصل مطلب إخراج الخطة الوطنية للمساواة والقضاء على العنف ضد النساء لحيز الوجود؟

منذ اعتماد توصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، قام المغرب بالعديد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية بهدف ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الخصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة. حيث تم اعتماد دستور 2011، الذي أفرد بابا خاصا لحقوق الإنسان ونص على أولوية القانون الدولي لحقوق الإنسان على القانون المحلي، وعلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل والمناصفة وعلى آليات لتحقيقها، غير أن النص الدستوري اشترط مجموعة من الشروط. كما أن تنصيص الدستور على عدد من الحقوق لم يتبعه تغيير للقوانين المحلية التي لازالت تنطوي على العديد من المقتضيات التي تكرس التميز ضد المرأة.

إذن بالرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقية والتزامه بإلغاء كل أشكال التميز ضد المرأة، وبالرغم من التنصيص في ديباجة دستور2011 على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، إلا أنه أبقى على عدة مقتضيات تميزية في القوانين الخاصة بحقوق المرأة.

كلمة أخيرة:

شكرا لجريدة ملفات تادلة على إثارتها لهذا الملف المتعلق بالنقاش العمومي حول تعديل مدونة الأسرة في هذه اللحظة بالذات، والتي تتطلب نقاشا جادا ومستنيرا يزيل الغبار عن مختلف القضايا المرتبطة بالمدونة من أجل الرد على الإشاعات المصاحبة لهذا النقاش، والذي تبقى الغاية منه هو تعطيل في قنواته.

*** عضوة فيدرالية رابطة حقوق النساء**

إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الـ 21 لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات

جرى، يوم الاثنين بالرباط، إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات، تحت شعار "العنف مدان نبلغو عليه في كل مكان".

وتندرج هذه

التي تنظمها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، من 25 نونبر الجاري إلى 10 دجنبر المقبل، حول موضوع "من أجل بيئة آمنة تحمي النساء والفتيات من العنف"، في إطار تنفيذ التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الرامية إلى تمكين النساء وتعزيز حقوقهن ومكانتهن حتى يضطلعن بأدوارهن المجتمعية.

كما تهدف هذه الحملة الوطنية، المنظمة بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من وزارة الشؤون الخارجية بالدنمارك في سياق الاحتفاء بالأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، إلى تعزيز ثقافة نبذ العنف وترسيخ قيم الوعي لدى جميع شرائح المجتمع من أجل العمل على توفير الحماية للنساء من كل أشكال العنف في جميع الأوساط والفضاءات.

وفي كلمة بمناسبة ترؤسها حفل إطلاق الحملة، قالت وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عواطف حيار، إن اختيار شعار حملة هذه السنة يكتسي دلالات عديدة تتجلى في تجريم أفعال العنف والتحسيس بأهمية التبليغ من أجل استيفاء الحقوق والولوج إلى الخدمات تكريسا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وأكدت أن الوزارة "حريصة على جعل هذه الحملة محطة أساسية لإحداث تعبئة مجتمعية، وتحصين المكتسبات، وخلق بيئة آمنة ورافضة للعنف والتميز بكل أشكاله، والتحفيز للانخراط في الجهود الوطنية الرامية إلى تقليص انتشار ظاهرة العنف ضد النساء".

وفي هذا الصدد، ذكرت الوزيرة بتفعيل مراكز التكفل والإيواء الاستعجالي للنساء، والتي بات يبلغ عددها هذه السنة 105 مراكز للتكفل بالنساء ضحايا العنف، توجد في جميع عمالات وأقاليم المملكة، وكذا توقيع 57 اتفاقية شراكة مع 57 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف برسم سنة 2023.

وخلصت السيدة حيار إلى أن هذه الحملة التحسيسية تأتي في سياق مواصلة الوزارة جهودها من أجل تنزيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، باعتبارها إطارا لتحقيق الالتقائية بين مختلف المبادرات المتخذة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنتخبين في سياق ترسيخ قيم المساواة.

من جهته، أكد الممثل-المساعد ومنسق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، عبد الإله يعقوب، أن "المغرب حقق تقدما كبيرا في مجال النهوض بحقوق الإنسان عامة، والحفاظ على حقوق المرأة بصفة خاصة، من خلال عدة إجراءات، منها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع والحرص على ملاءمتها، وفتح مجموعة من الأوراش المهيكلة سواء التشريعية أو التنموية التي ساهمت في هذا التطور".

ولفت إلى أن تداخل العوامل المؤدية إلى العنف يقتضي اعتماد مقاربة شمولية من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحماية النساء والوعي بالمسؤولية المشتركة في ما يخص النهوض بالمساواة الفعلية والقضاء على العنف، مشيرا إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان على استعداد تام لمواكبة ودعم جهود المغرب في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

من جانبه، أعرب سفير مملكة الدنمارك بالمغرب، ياسبير كاميرسغراد، عن فخره بالشراكة المتينة التي تربط بلاده بالمغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف محاربة العنف ضد النساء، مبرزا أهمية مواصلة العمل معا من أجل تعزيز حقوق النساء ومكانتهن في المجتمع.

وقد شهد هذا اللقاء الوطني، الذي عرف حضور ممثلي عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني ومنظمات وهيئات دولية، توقيع اتفاقيات شراكة بين وزارة



التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والتعاون الوطني، ومراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف برسم سنة 2023.

وتتميز هذه الشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال محاربة العنف ضد النساء باعتماد مقاربة منح دعم يمتد على ثلاث سنوات عوض سنة واحدة، لضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها هذه المراكز لفائدة النساء ضحايا العنف.

و م ع

إطلاق حملة 16 يوما من العمل لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

نقص التمويل لمواجهة العنف ضد المرأة

دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى استثمارات جريئة لإنهاء العنف ضد المرأة في ضوء تقرير جديد يُظهر أن القضاء على العنف يُعاني نقصًا شديدًا في التمويل.

وقال تقرير صادر مسرِّع منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومعهد المساواة، إنه على الرغم من كِبر المشكلة، ما زالت التعهدات المالية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي شحيحة للغاية، ولا تمثل سوى 0.2٪ من إجمالي إنفاق المساعدات والتنمية.

وأشار بيان صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن



التقرير يأتي في وقت إطلاق حملة الستة عشر يومًا من العمل لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خلال الفترة من 25 نونبر إلى 10 دجنبر، وذلك في إطار الشعار العالمي الذي حددته حملة الأمين العام للأمم المتحدة "اتحدوا! استثمروا لمنع العنف ضد النساء والفتيات"

وأكد البيان، أنه مع اقتراب نقطة منتصف طريق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أصبح إنهاء العنف ضد النساء والفتيات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

245 مليون امرأة وفتاة تتعرض كل عام للعنف الجسدي أو الجنسي من شركائهن في الحياة

ويشير التقرير الموجز حول النوع الاجتماعي لعام 2023، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن 245 مليون امرأة وفتاة ما زلن يتعرضن كل عام للعنف الجسدي و/أو الجنسي من شركائهن في الحياة. وتعيش 86 في المائة من النساء والفتيات في بلدان لا توفّر لهن حماية قانونية صارمة من العنف.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت آثار الأزمات الاقتصادية، والنزاعات، وتغير المناخ، إلى زيادة احتمالات تعرض النساء والفتيات للعنف.

وتابع البيان أنه خلال الفعالية الرسمية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي عُقد في نيويورك، قالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث: "يمكننا وقف العنف ضد النساء والفتيات بالاستثمار في إصلاح وتنفيذ القوانين والسياسات المتعددة القطاعات، وتوفير الخدمات للناجيات، وتوسيع نطاق تدخلات منع العنف القائمة على الأدلة، لكن هذا يتطلب إجراءات واستثمارات أقوى من قِبل جميع الجهات والقطاعات المعنية. وبفتح التمويل من مختلف القطاعات، ورصد مخصَّصات الميزانية، ووضع ميزانيات تراعي منظور النوع الاجتماعي، ويمكن للدول اجتذاب التمويل من أجل الوقاية المستدامة".

حراك نسوي جزء من الحل

اعتبرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الحراك النسوي القوي والمستقل جزءًا مهمًّا من الحل، مشيرة إلى منظمات حقوق المرأة تلعب دورا محوريا في منع العنف، والدعوة إلى تغيير السياسات، ومحاسبة الحكومات. ومع ذلك يضيف البيان، ما زالت تلك المنظمات تعاني من نقص تمويلي كبير، وتلزم جهود ضخمة لزيادة الدعم المالي لمنظمات حقوق المرأة العاملة في هذا المجال.

وحول قتل النساء والفتيات المبني على النوع الاجتماعي، أظهر تقرير جديد، شارك في إعداده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة: أن ما يقرب من 89,000 امرأة وفتاة قُتلن عمدًا في عام 2022، وهو أعلى رقم سنوي تم تسجيله في العقدين الماضيين، ممّا يشير إلى أن عدد جرائم قتل النساء والفتيات لا ينخفض. ومعظم جرائم قتل النساء والفتيات لها دوافع تتعلق بالنوع الاجتماعي. إن 55 في المائة من عمليات القتل المتعمد للنساء (حوالي 48,800 جريمة) في عام 2022، ارتكبها شركاء الحياة، أو أفراد آخرون من الأسرة. ممّا يعني أنه في المتوسط، هناك أكثر من 133 امرأة أو فتاة قُتلن كل يوم على يد شخص في أسرهن.

16 يوما من العمل حول العالم

من خلال حملة الـ 16 يومًا، ستدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى زيادة الاستثمارات طويلة الأجل والمستدامة من الدول والقطاع الخاص، والمؤسسات، والجهات المانحة الأخرى، لمنظمات حقوق المرأة التي تعمل على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات على اختلاف مشاربهن.

وستتضمن الاحتفالية الرسمية باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في نيويورك، يوم 22 نونبر، كلمة افتتاحية يلقيها نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وكلمة للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وستنقل أصوات الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني النسائية، ووكالات الأمم المتحدة، وقيادات و/أو جهات صنع القرار في ائتلاف عمل جيل المساواة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وسفراء النوايا الحسنة. وتماشيًا مع موضوع هذا العام، ستسلط الفعالية الضوء على أفضل ممارسات الاستثمار لمنع العنف ضد النساء، والفجوات والتحديات، وسبل المضي قدمًا.

وأكد البيان، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستقود أيضا حملة عالمية على وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن رفض العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام شعار #لا_عذر و#16_يوم

وأضاف أنه ستنظم عشرات الفعاليات خلال حملة الـ 16 يومًا، من مهرجان سينمائي في رواندا، إلى حوار للشابات في سريلانكا، وعروض أفلام في مصر والمغرب؛ وستهدف كلها إلى حشد التحرك لضمان مستقبل خالٍ من العنف للنساء والفتيات، يرمز إليه اللون البرتقالي.

ومثلما حدث في السنوات السابقة، يشير البيان ستُضاء بعض المعالم في جميع أنحاء العالم باللون البرتقالي خلال الـ 16 يومًا، مثل فندق جراند باس سيتي هول دو فيل في بروكسل، في بلجيكا، ومبنى الأمم المتحدة في داكار، في السنغال، وبرج تلفزيون تبليسي في تبليسي، في جورجيا، وغيرها من المباني الشهيرة في جميع أنحاء السويد وباكستان ودول أخرى.

اليوم الدولي للتضامن ضد العنف ضد المرأة

المصطفى صوليح

بناء على المادة 1 من الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 48/104 المؤرخ في 20 دجنبر/كانون الأول ديسمبر 1993)، يعتبر "عنفا ضد المرأة، أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة":

وبناء على المادة 2 من نفس الإعلان، إن العنف ضد المرأة "يشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي:

أ- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة ، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال ؛

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء؛

ج- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع":

وفي صفحة الأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا المرأة، يمكن الاطلاع على المعطيات التالية:

تتعرض واحدة من ثلاثة نساء وفتيات للعنف الجسدي أو الجنسي خلال حياتهن ، ويكون في معظم الأحيان من طرف عشير؛

52% فقط من النساء المتزوجات أو المرتبطات يتخذن بحرية قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية؛

تزوج ما يقرب من 750 مليون امرأة وفتاة، على قيد الحياة اليوم في جميع أنحاء العالم قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة، في حين خضعت 200 مليون امرأة وفتاة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)؛

قُتلت واحدة من كل اثنتين من النساء اللاتي قُتلن في جميع أنحاء العالم على أيدي عشيرهن أو أسرهن في عام 2017 ، بينما قتل واحد فقط من بين 20 رجلًا في ظروف مماثلة؛

71% من جميع ضحايا الاتجار بالبشر في العالم هم من النساء والفتيات ، و 3 من أصل 4 من هؤلاء النساء والفتيات يتعرضن للاستغلال الجنسي؛

العنف ضد المرأة مثل السرطان كسبب جوهري للوفاة والعجز للنساء في سن الإنجاب ، وسبب أخطر يؤذي للعِلّة مقارنة مع حوادث السير والملاريا معا؛

و"في حين أن العنف القائم على نوع الجنس يمكن أن يحدث لأي شخص، وفي أي مكان، فإن بعض النساء والفتيات من فئات معينة معرضات للخطر بشكل خاص، على سبيل المثال، الفتيات والنساء المسنات، النساء اللواتي يصفن بأنهن مثليات أو ومزدوجات الميل الجنسي أو مغايرات الهوية الجنسانية أو حاملات صفات الجنسين، والمهاجرات واللاجئات، ونساء الشعوب الأصلية والأقليات العرقية. أو النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإعاقات، والمتأثرات بالأزمات الإنسانية":

وبالإضافة إلى أن العنف ضد المرأة، عموما، لا يزال يشكل حاجزا في سبيل تحقيق المساواة والتنمية والسلام، وكذلك استيفاء الحقوق الإنسانية للمرأة والفتاة. وعلى وجه الإجمال، لا يمكن تحقيق وعد أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 ، دون وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات؛

وهكذا، في سبيل الضغط على حكومات الدول لكي تفي بتعهداتها، الأممية، والتشريعية الوطنية، وإعمال والالتزام بعدم إفلات الجناة من العقاب، وكذا، في سبيل تحسيس الجمهور العريض وإشراك الجميع في دعم مبادئ المساواة ونبذ العنف ضد المرأة والفتاة الصغيرة...اختارت هيئة الأمم المتحدة أن يكون يوم 25 من كل شهر، يوما برتقاليا لحملتها "اتحدوا- قل لا"، التي أطلقت في عام 2009 لتعبئة المجتمع المدني والناشطين والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تقوية تأثير حملة الأمين العام للأمم المتحدة: اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة.

الشبكة المغربية للهجرة

تنظم يوما دراسيا حول

القضاء على العنف ضد المرأة

نظمت الشبكة النقابية للهجرة بالمغرب RSM في إطار تخليد اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة يوم السبت 25 نونبر 2023،بشراكة مع التعاون النقابي الدولي،يوم دراسي تحت عنوان :



"تقوية القدرات القانونية و التقنية لدى الفاعلات و الفاعلين في مجال هجرة النساء و الإتفاقية الدولية 190 في شأن القضاء على العنف و التحرش في عالم العمل".

بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء.

قدم خلال فعاليات هذا اليوم 3 عروض تدارست مواضيع تتعلق بقضية القضاء على العنف و التحرش بالنساء و مسارات الترافع القانوني و الحقوقي و النضالي للحركة الحقوقية و النقابية على المستوى الدولي و الوطني..كما تم عرض و مناقشة قراءات نقدية للاتفاقيات في مجال هجرة النساء و القانون المغربي المتعلق بالهجرة رقم : 02/03و الاتفاق العالمي للهجرة الدولية و الإشكالات المرتبطة بتنزيلها.

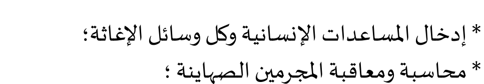
أغنت هذا اليوم الدراسي مداخلات الفاعلات و الفاعلين و المهتمين بملف المهاجرين بصفة عامة،النساء بشكل خاص،الذين أعربوا جميعهم خلال اختتام هذا اليوم الدراسي،عن تشجيعهم لمثل هذه المبادرات الفكرية التي تتيح للفاعلين و المهتمين في هذا الميدان التمكن من القوانين المتعلقة بالهجرة الدولية.

واصف بنزادي

مغربيات ضد الاعتقال السياسي

Mujeres Marroquíes Contra la Detención Política
Moroccan Women Against Political Detention
Marokkanische Frauen gegen politische Haft
Marocaines contre la détention politique

بيان بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء



في 25 نونبر من كل سنة تخلد التنظيمات النسائية في العالم اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وهذه السنة يأتي هذا اليوم في سياق خاص تتعرض فيه نساء فلسطين وأطفالها بغزة وكل سكانها لحرب إبادة جماعية وتطهير عرقي يقترفها الاحتلال الصهيوني الغاشم في قطاع غزة منذ أكثر من ستة أسابيع، تسببت في اغتيال ما يقارب 15000 شهيد وشهيدة، 70% منهم نساء وأطفال، وإصابة أكثر من 30000 بجروح، وقام خلالها بهدم المستشفيات واستهداف الأطقم الطبية، والصحفيين والصحفيات، وتدمير المنازل على رؤوس سكانها، وتفجير المدارس والمساجد والكنائس، وتجويع السكان وقطع الماء والكهرباء والوقود عنهم، إنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مكتملة الأركان.

إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" ـ المشكلة من مناضلات من مختلف التنظيمات المساندة للشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع، ومناضلات من المغرب وفي المهجر غير منتميات يتقاسمن هم الوطن وكرامة الإنسان والانحياز التام لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ومن أجل الحرية ـ يحيين هذا اليوم ويجعلنه يوما خاصا للتضامن مع النساء الفلسطينيات، ويصرخن عاليا مطالبات ب:

* إيقاف حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني، واستهداف النساء والأطفال في غزة ؛
* إدخال المساعدات الإنسانية وكل وسائل الإغاثة؛
* محاسبة ومعاقبة المجرمين الصهاينة ؛
* إسقاط التطبيع وتجريمه.

وإن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" التي تناضل ضد القمع والاستبداد بالمغرب تعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية، وتؤمن بكون نضال الشعوب من أجل الحرية والكرامة هو نضال واحد، والتضامن بينها سلاح لمواجهة القوى الأمبريالية المدعمة لأعدائها من الأنظمة الرجعية في بلدانها، ولمناهضة الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية واستيطانية.

إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي"، وهي تعبر عن تضامنها مع كل نساء العالم ضحايا العنف والتمييز وضرب الكرامة، توجه تحية خاصة للنساء في فلسطين وللدور الذي لعبنه في تربية الاجيال على رفع مشعل القضية ومقاومة الاحتلال جيلا بعد جيل، وفي مقدمتهن نساء غزة العزة، اللواتي عبرن عن صمود أسطوري، صمود شكل سندا قويا للمقاومة وللشعب الفلسطيني ككل. فصبر الأمهات على فقد الأطفال والرضع وأبنائهن الشباب والشابات في مقتبل العمر بإيمان عميق بالحق وبالقضية، هو بالتأكيد مصدر قوة للشعب ككل، وشحنة متواصلة لصموده ومعنوياته المرتفعة، وقدرته على التحمل تحت القذائف والقنابل وفي وجه الذبابات والجرافات... إن صمود النساء الفلسطينيات مدرسة لكل نساء العالم المناضلات ضد الظلم ومن أجل الحرية والكرامة في كل مكان.

إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" تنضم لكل أحرار وحرائر المغرب والعالم للتعبير عن ما يلي :

- إدانتها الصارخة لجرائم الابادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ولكل داعميه من الحكومات الغربية التي سقط القناع عن وجهها البشع، وظهرت على حقيقتها العدوانية المعروفة لدى شعوب العالم التي ذاقت من ويلات حروبها الاستعمارية، ونهب ثرواتها، واغتيال قادتها...

استنكارها للموقف المخزي للمنتظم الدولي المتفرج على القذائف التي تسقط على رؤوس الأطفال والنساء والشيوخ، وعلى تدمير المؤسسات المدنية ومنها المستشفيات، واحتجاز الجثامين، والانتقام من الأسرى، في تناقض سافر مع مهامها في حفظ السلم وحماية الشعوب من منتهكي الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب...

- اعتزازها بالهبة التضامنية الرائعة لشعوب العالم التي حررتها المقاومة الفلسطينية من الهيمنة الفكرية للحركة الصهيونية، ونفاق حكوماتها وتضليل الإعلام الصهيوني المسيطر على قنواتها؛

- إشادتها بمبادرة المحامين والمحاميات بمقاضاة جيش الكيان أمام محكمة الجنايات الدولية وتعلن عن مساندتها ودعمها؛

- تحيتها العالية لكل الدول التي قطعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وتدعو كل الحكومات أن تحذو حدوها، دعما للحق الفلسطيني وانحيازا للقانون الدولي، وخدمة للإنسانية التي تعتبر الصهيونية أكبر عدو لها؛

- إدانتها للدولة المغربية المطبعة، ومطالبتها بإلغاء كل اتفاقات العار التي وقعتها مع الكيان الصهيوني المجرم، وإغلاق ما يسمى بمكتب الاتصال وطرد كل الصهاينة من المغرب، وإصدار قانون يجرم التطبيع بكل أشكاله؛

إن "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" تنخرط في كل المبادرات النضالية المساندة للشعب الفلسطيني التي تنظمها القوى المناهضة للتطبيع، وتدعو إلى تقوية حركة مقاطعة الشركات الداعمة للكيان الصهيوني، وتصعيد النضال من أجل إسقاط التطبيع في بلادنا.

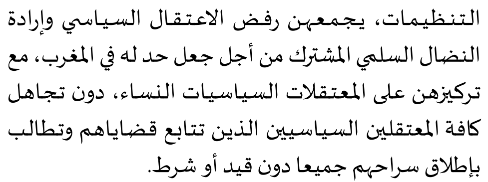
عاشت المرأة الفلسطينية المناضلة الصامدة ومربية الأجيال على الإيمان بالقضية وخيار المقاومة

عاش كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على كامل أرضه وعاصمتها القدس

عاش تضامن الشعوب من أجل عالم خال من الصهيونية

"مغربيات ضد الاعتقال السياسي"
24 نونبر 2023

مغربيات ضد الاعتقال السياسي



دعت مجموعة " مغربيات ضد الاعتقال السياسي" كافة الجمعيات النسائية وتنظيمات النساء في النقابات والقطاعات النسائية للأحزاب للمشاركة في وقفة جماعية تضامنية بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء للتضامن مع النساء الفلسطينيات ومساندة الشعب الفلسطيني، ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك يوم السبت 25 نونبر 2023 أمام البرلمان، على الساعة الخامسة مساء.

وهدفت " مغربيات ضد الاعتقال السياسي" من خلال دعوتها كافة الهيئات النسائية لهذه الوقفة أيضا إلى إدانة عنف الاحتلال ضد النساء الفلسطينيات كما طالبت بإيقاف حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني، واستهداف النساء والأطفال في غزة ؛

وإدخال المساعدات الإنسانية ؛

ومحاسبة ومعاقبة المجرمين الصهاينة ؛ وإسقاط التطبيع وتجريمه.

وقد حضرت كل هيئة لافتة تحمل اسمها ورفعتها خلال الوقفة التي دامت ساعة، والتي انطلقت واختتمت بأغنية لفرقة العاشقين الفلسطينية.

ومعلوم ان مجموعة "مغربيات ضد الاعتقال السياسي" هي مجموعة من المناضلات المغربيات من مختلف مناطق المغرب ومن بلدان المهجر، ينتمين لمشارب سياسية وفكرية متعددة، وتنظيمات مختلفة، ومنهن المستقلات عن كل التنظيمات، يجمعهن رفض الاعتقال السياسي وإرادة النضال السلمي المشترك من أجل جعل حد له في المغرب، مع تركيزهن على المعتقلات السياسيات النساء، دون تجاهل كافة المعتقلين السياسيين الذين تتابع قضاياهم وتطالب بإطلاق سراحهم جميعا دون قيد أو شرط.

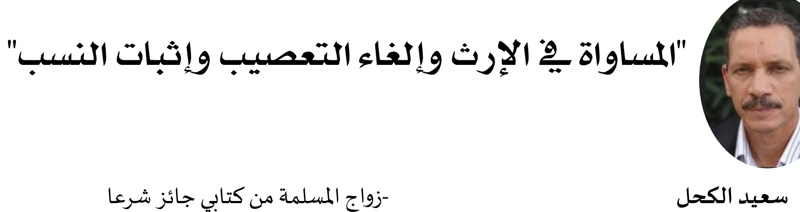
ولقد تأسست المجموعة بعد اعتقال الناشطة سيليا بالحسيمة في إطار الاعتقالات السياسية التي تعرض لها نشطاء الحراك الشعبي هناك. ونظمت العديد من الوقفات أمام محكمة الدار البيضاء بالموازاة مع محاكمتها ضمن مجموعة نشطاء الريف، وأصدرت بيانات بشأنها، وعقدت لقاءات ونظمت

وقفة أمام البرلمان تعرضت أنذاك لقمع عنيف.

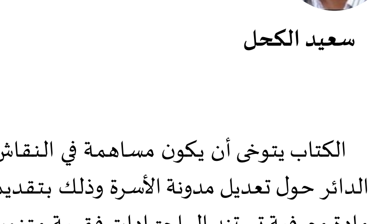
وبعد الإفراج عن المعتقلة السياسية سيليا، ساهمت عضوات المجموعة في كل التحركات والنضالات التي قامت بها عائلات معتقلي الريف بالرباط

والدار البيضاء. وحدث ان توقف عملها بسبب الجائحة وقوانين الطوارئ التي فرضت على البلاد ثم استرجعت نشاطها مجددا سنة 2021، والتحقت بها العديد من المناضلات. كما أصدرت بيانات متعددة منها ما ترجم إلى ست لغات، من ضمنها بيانات تضامنية مع الأسيرات الفلسطينيات، وأنشأت صفحة جديدة على الفايسبوك، وحضرت عضواتها جلسات المحاكمات السياسية التي عرفتها بلادنا مؤخرا، كما عقدت ندوات فكرية ولقاءات صحفية، كما تواصلت مع الصحافة الوطنية والدولية حول قضايا الاعتقال السياسي، ونظمت زيارات تضامنية لعائلات المعتقلين السياسيين، وغيرها من الأنشطة حول قضايا الاعتقال السياسي.

"المساواة في الإرث وإلغاء التعصيب وإثبات النسب"



سعيد الكحل



الكتاب يتوخى أن يكون مساهمة في النقاش الدائر حول تعديل مدونة الأسرة وذلك بتقديم مادة معرفية تستند إلى اجتهادات فقهية متنورة ومؤنسة لتكون سندا للهيئات النسائية والحقوقية والحزبية في مطالبها، وكذا ردا بالحجة الفقهية على الإسلاميين وكل مناهضي مطالب تعديل المدونة.

وحسب تقديم الإصدار، فإن في التراث الفقهي الإسلامي جانبا متنورا يسع كل الاجتهادات التي تؤسس من جهة، للمساواة في الإرث والغاء التعصيب الذي يجيز أكل أموال الناس بالباطل، ومن جهة ثانية جواز الإجهاض داخل أربعة أشهر من الحمل والحاق الطفل المولود خارج إطار الزواج بأبيه البيولوجي تنفيذا لأمر الله تعالى (أدعوكم لآبائهم هو أقسط عند الله). ففي الإصدار ما يثبت أن هذه المطالب مشروعة وأن تحقيقها لا يحل حراما ولا يحرم حلالا؛ بل يرفع الظلم عن الإناث ويحقق مقاصد الشريعة في تطبيق العدل وتكريم النساء.

يضم الكتاب مقدمة وأربعة فصول.

الفصل الأول :
-الحاجة إلى تحرير المرأة من الموروث الفقهي
-زواج المسلمة من كتابي جائز شرعا
-المساواة في الارث والوصية الواجبة مدخل لإنصاف النساء
-متى كان الإسلاميون يناصرون مطالب النساء وحقوقهن؟
-معاداة حقوق النساء عقيدة الإسلاميين الثابتة.
-الإسلاميون ضد الإسلام ومقاصده.
-سكيزوفرينية الإسلاميين والسلفيين.
»ما تقيش مقدساتي «حملة تشرعن استعباد النساء.
-نساء يناهضن حقوق النساء.

الفصل الثاني :
-لماذا مراجعة نظام الإرث؟

الفصل الثالث :
-تعالوا نحتكم إلى الشريعة لتعديل مدونة الأسرة.

الفصل الرابع :
-مشروع تعديل قانون المواريث والوصية.
-الوصية.
-التعصيب.
-نموذج الوصية المقترح.



إصلاح منظومة الإرث ضرورة مجتمعية لإقرار العدل والمساواة بين المرأة والرجل

إعداد نعيمة واهلي*
.

مما لا شك فيه أن تحقيق الديمقراطية وتحديث المجتمع ،وتمتيع جميع المواطنين نساء ورجالا بكافة الحقوق يتطلب ترافعا قويا من أجل قوانين خالية من التمييز والحيف الذي يطال النساء كما يتطلب مشروعا مجتمعيا متطورا، وإرادة سياسية قوية .

لقد ناضلت الحركة النسائية والحقوقية عقودا من الزمن من أجل تغيير ما كان يعرف بمدونة الأحوال الشخصية والتي تم الاعتماد فيها على المذهب المالكي كمصدر رئيسي لها، وعلى المذاهب السنية الأربعة بالإضافة إلى المذهب الظاهري، علما أن أعضاء اللجنة كانت لهم ثقافة تقليدية محافظة وكانوا من خريجي القروين، وقد أبانت هذه المدونة عن مجموعة كبيرة من الاختلالات دفعت الحركة النسائية والحركة الحقوقية إلى خوض نضالات قوية من أجل تغييرمدونة الأحوال الشخصية، وقد تصاعدت حدة النضالات في فترة التسعينات مع مجيء حكومة التناوب بوضعها لمشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والذي لقي معارضة قوية من طرف التيار المحافظ، وتوجت هذه المرحلة بخروج مسيرتين مسيرة الحداثيين بالرباط ومسيرة المحافظين بالبيضاء، وبعد أن قدم الملك مشروع المدونة الجديدة وتمت المصادقة عليها من طرف البرلمان بمجلسيه ونشرت في الجريدة الرسمية في 5 فبراير 2004.

لقد أبانت مدونة الأسرة منذ تطبيقها عن اختلالات عميقة مما جعل جمعية إنصات لمناهضة العنف ضد النساء وكل الجمعيات النسائية والحقوقية تطالب بتغييرها تغييرا جذريا، لأنها لا تواكب العصروالتطور الحاصل في المجتمع، ولا تلبي طموحات الحركة الحقوقية والنسائية كما أنها تشكل عائقا كبيرا أمام التغيير المنشود، لأنها تعتمد على الفقه المعادي لحقوق النساء، ولأن دائرة الفقه اقتصرت على الذكور وأقصت النساء، كما انها ليست قانونا موجها إلى جميع المواطنات والمواطنين بغض النظر عن ديانتهم، ولابد من الإشارة للظلم الذي تتعرض له النساء اليهوديات المغربيات الخاضعات للفقه العبري المغربي والذي يعتبرالأكثر تشددا وظلما للنساء.

وإيمانا من جمعية إنصات لمناهضة العنف ضد النساء بالدور الذي يلعبه القانون في تنظيم العلاقات داخل المجتمع، وحماية الحقوق والحريات وتحديد المعايير التي يجب اتباعها للحفاظ على النظام العام، وتحقيق المساواة والعدالة فقد انخرطت في إطار ائتلاف ربيع الكرامة في الترافع من أجل تغيير القانون الجنائي والمسطرة الجنائية ومدونة الأسرة، التي لا يمكن أن تكون في مستوى طموحاتنا إذا لم يشمل التغيير منظومة المواريث، ورغم أهمية موضوع الإرث فإن نقاشه بشكل واسع ظل محدودا، والخوض فيه بقي محتشما نظرا لحساسية الموضوع، ومناهضة القوى المحافظة لتغييره، هذا لا يعني أن موضوع الإرث لم يعرف نقاشا قويا عبر التاريخ وفي مختلف المجتمعات، لأن الكثير من النساء حرمن منه بسبب الواقع الاجتماعي الذي كان متحيزا للرجال، وبسبب اختلاف المذاهب الفقهية المعتمدة .

تغيير منظومة الإرث ضرورة حياتية :

إن فتح النقاش في هذا موضوع والمطالبة بالمساواة في الإرث يدخل ضمن مطالبنا الأساسية من أجل قانون مدني حداثي، مواكب للتطور الحاصل في المجتمع، ومنسجم مع قيم العصر ومبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، والدستور المغربي خصوصا الفصل 19 وحماية للحقوق الإنسانية للنساء، وهنا نطرح السؤال التالي : لماذا لا يتم الحديث عن الجانب الديني إلا عندما يتعلق الأمر بالمرأة ؟ ألم يتجاوز المشرع مجموعة من الأحكام الدينية التي لم تعد تواكب العصر مثل قطع يد السارق والرجم والجزية وما ملكت الإيمان ...

إن تغيير منظومة الإرث لم تعد ترفا بل أصبحت ضرورة ملحة لعدة اعتبارات أهمها:

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء :

من المؤكد أن منظومة الإرث التي لازالت تطبق اليوم أصبحت متجاوزة نظرا للتحولات التي مست بنية الأسر والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي تعيشها النساء مع الصعوبات الاقتصادية وارتفاع نسبة التعليم والعمل المأجور في صفوفهن والتحول الذي حدث في بنية الأسرة التي أصبحت وحدة اقتصادية مستقلة تلعب فيها النساء دورا كبيرا في المساهمة في رعاية أفرادها، وتحمل مصاريف الأسرة من خلال العمل المؤدى عنه وغير المؤدى عنه، العمل المنزلي والعمل في المزارع والحقول بالنسبة للمرأة القروية، حيث تبلغ نسبة العمالة النسائية أكثر من 30 في المائة وتتضاعف في المجال القروي، وتمارس مئات الآلاف من النساء أنشطة اقتصادية غير مؤدى عنها، 70 في المائة من اليد العاملة النسائية القروية ، وحسب المندوبية السامية للتخطيط أكثر من 23 مليار ساعة تخصص للعمل المنزلي، 92 في المائة تقوم بها نساء. هذه المساهمة المهمة للنساء من خلال العمل والخدمات المقدمة للأسرة سواء من خلال العمل المؤدى عنه أو غير المؤدى عنه، لاتؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقسيم الإرث، وتعتبر المرأة غير منتجة، وأنها تعيش تحت كنف الرجل، وهذا يحد من امتلاك النساء للأرض وللثروات الإنتاجية مما يزيد من تأنيث الفقر، وقد حرمت النساء من الإرث على اعتبار أنها ستنقل الثروة إلى أسرة الزوج وهي أسرة غريبة، ولعل من أعقد القضايا التي ناضلت عليها النساء، الحق في الأرض أي ما يسمى الأراضي السلالية .

ومما لا شك فيه أن الكثيرمن المدافعين عن عدم المساواة في الإرث يبررون ذلك بكون المرأة تعيش في كنف زوج ينفق عليها، وهذا التبرير مخالف للواقع الذي يعرف تضاعفا لمعدل العزوبة، هذا المعدل الذي يعرف ارتفاعا سنة بعد سنة، كما أن الشروط والظروف الحالية لا تضمن أن الفتاة ترث نصف ما يرثه الأخ على اعتبار أنها ستعيش في كنف زوج يتحمل مصاريفها، دون أن ننسى الأرامل والمطلقات والأمهات العازبات، ومن الظلم أن ترث المرأة نصف ما يرثه الرجل دون مراعاة لوضعها الاجتماعي والاقتصادي والصحي خصوصا النساء من ذوات الإعاقة .

آن الأوان لتغيير مدونة الأسرة للأسباب التالية :

- إصلاح المدونة سنة 2004 لم يشمل الكتاب السادس المتعلق بالإرث عدا الوصية الواجبة،
- الأجزاء التي شملها الإصلاح تتوجه نحو الأسرة الزوجية والنووية التي تتكون من الزوجين الذين حملتهما نفس المسؤولية في إدارة الأسرة واتجاه الأطفال.
- الجزء المتعلق بالإرث يشرعن للأسرة الأبوية، السيادة فيها للزوج.
- المدونة قابلة للتغيير والتطوير والتحسين لتصبح متناسقة ومنسجمة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفها المغرب، ومتلائمة مع المواثيق الدولية والدستور .
- مدونة الأسرة إنتاج بشري مفتوح على المراجعة والتغيير إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- اعتبار المشرع المدونة معلمة حقوقية ومجتمعية ونصا قانونيا يؤسس لمجتمع ديمقراطي حداثي. كيف يمكن أن نصنفها في هذه الخانة ولا زال الجزء المتعلق بالإرث على حاله؟
- المدونة الحالية تكرس للتمييز بسبب الجنس وبسبب الدين.
- التمييز بسبب الجنس بين الورثة في نفس الدرجة (الابن والابنة . الزوج والزوجة . الأخ والأخت).
- التمييز بسبب الدين، اختلاف الدين من موانع الإرث، ليس هناك توارث بين المسلم وغير المسلم حتى وإن كانوا أزواجا أو آباء أو أبناء.

الممارسات البديلة التي تلجأ إليها الأسر:

أمام هذه الإشكالات التي يطرحها الإرث، وأمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية ظهرت بعض الممارسات القانونية التي تتبناها الأسر مثل البيع الصدقة الهبة العمرة .. وهذه الممارسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الذكور والإناث من الفروع، وإلى ضمان حقوق أحد الزوجين المتبقي على قيد الحياة وحمايته، وتسعى إلى الحفاظ على الثروة المكتسبة من طرف أفراد الأسرة النووية .

لكن هذه الممارسات ليست حلا شاملا لكل الأسر ولكل النساء المغربيات لعدة اعتبارات:

- طبيعة الوسط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، على سبيل المثال لا يمكن لأب اقتنى عقارا عن طريق ديون بنكية أن يتصرف فيها وأن يفوتها لزوجته أو بناته .
- الخوف من نشوب خلافات ونزاعات عائلية.

التوصيات :

. إلغاء التعصيب وحصر الورثة في الأزواج والفروع والأصول .
. إلغاء التمييز على أساس الجنس وإقرار المساواة في الأنصبة في نفس درجة القرابة
- حق انتفاع الزوج المتبقي على قيد الحياة من سكن الزوجية والأثاث وكل التجهيزات.
- إزالة الشرط الذي يقيد الوصية، وتوسيع الحق فيها للورثة تماشيا مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي
- إلغاء التمييز على أساس الدين وإسقاط اختلاف الدين كمانع من موانع الإرث بين الأزواج والفروع والأصول لتجاوز التناقض بين المادة 332 (منع التوارث بسبب اختلاف الدين والمادة 39 الفقرة 5 السماح بزواج المسلم من زوجة غير مسلمة من أهل الكتاب).
. إقرار الوصية الواجبة للمكفول .

*عن جمعية إنصات لمناهضة العنف ضد النساء بني ملال

بأمثالكم سيبقى عالم الموسيقى جميلا ومتواصلا



بسم الله الرحمان الرحيم

في هذه اللحظة المباركة أتاح لي الله فرصة التوقيع في الدفتر الذهبي للمعهد الموسيقي عبد الوهاب أكومي، وقد سررت بما قدمه التلاميذ تحت إشراف أساتذة أكفاء ومدير طيب السلوك والأخلاق، وقد شرف الجميع، الاسم الذي يحمله المعهد بما قدمه لنا هذا المساء. أتمنى لهم التوفيق في هذا المسار، والله ولي التوفيق.

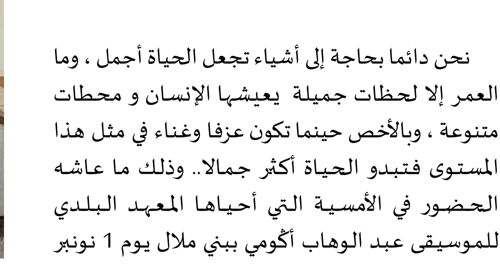
بني ملال فاتح نونبر 2023

د.الطالب بوي ماء العينين لعتيك

المدير الجهوي للثقافة.

كلمة السيد المدير الجهوي في الدفتر الذهبي.

نحن دائما بحاجة إلى أشياء تجعل الحياة أجمل ، وما العمر إلا لحظات جميلة يعيشها الإنسان و محطات متنوعة ، وبالأخص حينما تكون عزفا وغناء في مثل هذا المستوى فتبدو الحياة أكثر جمالا.. وذلك ما عاشه الحضور في الأمسية التي أحياها المعهد البلدي للموسيقى عبد الوهاب أكومي ببني ملال يوم 1 نونبر 2023.



احتفاء بافتتاح الموسم الدراسي ، وتعريفا بنشر الوثائقي الموسيقي الذي أنجزه أساتذة المعهد وطلبته ،





وابتهاجا بالفضاءات الجميلة التي أصبحت تزين المعهد بعد الترميمات التي عرفها ، - أنظر جريدة ملفات تادلة عدد 525 من 16 إلى 30 نونبر 2023- حضرها جمهور مهتم وطلبة ، والسادة المدير الجهوي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

- قطاع الثقافة - ببني ملال الدكتور الطالب بوي ماء العينين لعتيك و منال الدغوغي رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية بالمديرية، وزهيرعصام ممثل رئيس المجلس البلدي للمدينة... أمسية أهدى فيها أساتذه المعهد





وطلبته أرقاما موسيقية وثقافية أعطت لها نكهة مختلفة.

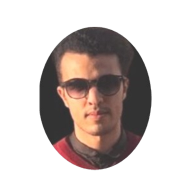
أنتم يا أستاذ بودرع مصطفى نموذج يحتذى بتسييرك لإدارتك وتدريسك للصولفيج وآلة الكمان الكلاسيكي ، وأنت "لطيف" حين تهتم بمن حولك ، و"جميل" عندما تبتسم مهما كانت الظروف ، وحضورنا مثل هذه الامسية هو



حفاظ على راحتنا وصحتنا ونفسياتنا وأفراحنا واهتماماتنا . لقد أعطيتها نكهة مختلفة، و بأمثالك و أمثال أساتذتك و طلبتك سيبقى عالم الموسيقى جميلا ومتواصلا.

عبد العزيز أديف

الصحة في المجتمع المغربي والنوع الاجتماعي



أسامة بحري*

انتبهت السوسيولوجيا كما يقول ذ. الابراهيمي منذ فترتها المبكرة لفكرة البناء الاجتماعي للجنس، وخصوصا مع مارسيل موس، الذي سبق وأن أثار فكرة البناء الاجتماعي للجسد وتقنياته، فبالنسبة لموس تختلف تمظهرات الجسد من مجتمع لآخر " طريقة المشي، مسك اليد، النوم " فهي ليست ظواهر طبيعية، بل ظواهر اجتماعية بامتياز، تتشكل عبر التربية وتجعل العلاقة بين البيولوجي والاجتماعي علاقة ضيقة، و يتميز الجسد حسب موس بطابعه الشمولي والأكثر من ذلك أنه يعكس لنا أثر المجتمع في الجسد، وخصوصا البناء الاجتماعي للجنس.

فما يميز الذكور والإناث أذا، ليس تقسيم العمل الاجتماعي كما يرى دوركهايم، بل نجد أن المجتمع هو من يضع نظاما من التمييز بين الذكور والإناث، و يتأسس ذلك على ما سماه هو تقنيات الجسد وخاصة تقسيم تقنيات الجسد بين الجنسين، وهو نتاج تكوين تاريخي طويل من تكوين المرأة، فهو ليس تصور طبيعي بل هو عبارة عن تصور اجتماعي، تحول بدوره على شكل تصور كوسمولوجي، ويظهر ذلك في التقسيمات الاجتماعية للجنس في العالم، فقد اتفق معظم المفكرون كما يرى د الإبراهيمي على أن المرأة توجد داخل المجتمع في وضعية أدنى من المكانة التي يحتلها الرجل، سواء المكانة النفسية أو المكانة الاجتماعية أو البيولوجية.

وهنا عرض لنا ذ. الإبراهيمي بعض التفسيرات التي عرفت دور المرأة بالمجتمع ومن بينه التفسير البيولوجي الذي يعتبر أن المرأة بويضة في المنزل، أما الرجل فهو حيوان منوي فاعل، زد على الجانب النفسي الذي يعتبر أن الأنثى كائن يصاب بصراع مع نفسه لأنه منذ نشأته يرفض طابعه الانوثي لأن كل شيء فيه يوطد تفوق الذكر عليه، أما الجانب التاريخي فيعتبر أن المرأة من الناحية البيولوجية، كانت درجة تملكها للعالم، أضيق من الذكر، و في هذا الصدد سيستشهد ذ. الإبراهيمي بسيمون ديبوفوار مناقشا التفسيرات الآنفة، مسلما بأن التفكير العلمي في معنى الأنوثة يخضع لنفس المنطق الاجتماعي الذي يعتمده الأفراد في بناء الجنسين، وهذا ما يعني لنا أن الجنس ليس معطى طبيعي، بل هي ظاهرة تستند إلى تاريخ طويل من العلاقة بين البيولوجي والاجتماعي، و هذا ما اتفق عليه بورديو أيضا، حينما اعتبر أن التقسيمات الجنسية التي تستدمج في الذهن والجسد، نتاج عمل طويل من إضفاء الطابع الاجتماعي على البيولوجي، فالثنائيات التي يقوم عليها الاجتماعي ك " اسفل / اعلى ، قوة / ضعف ، جاف / رطب .. " تؤسس تمثلا اجتماعيا مستدمجا في الجسدين الأنثوي والذكوري، وهو ما يجعل من الانثى أسفل، ضعيف، صلب، شمال، هش، على عكس الذكر الذي له هابيتوس القوة والعلو والصلابة والخشونة، وهو ما يجعل من الانثى رمزيا قرينة بالمرض، وإلى كل تمظهرات الهشاشة والحاجة إلى العناية، على عكس الثاني أي الذكر الذي تنحوا به استعدادات القوة والصبر إلى التحلي رمزيا بالقيم البيولوجية والاجتماعية.

الصحة والمفارقة في المعتقد بين الجنسين:

رصد ذ. الإبراهيمي في مجتمع الدراسة الذي اعتمد على فهم بنياته، فكرة غاية في الأهمية وهي أن الذكور يمنحون خصائص اجتماعية تمرر عبر التنشئة وهي ما تجعل من الذكر مقاوما للمرض، وذو قيمة إيجابية وبيولوجية واجتماعية لمقاومته، و هذا ما بينته رحمة بورقية، في تعزيزها لفكرة أن المجتمع هو من يجعل الأنثى أسفل وذلك من خلال نسق المعتقدات واللغة والأمثال، والتي تربط دائما الأنثى بالضعف faiblesse، وهنا رصد لنا ذ. الإبراهيمي في الصفحة 266 من المحور الذي نحاول تبنيه في كتابة هذه الورقة " صحة الذكور وأمراض الإناث "، كيف أن المجتمع يفقد في كل 10000 ولادة 148 أم ، وهو ما يقدم لنا بيانا على خبر غير سعيد اتجاه المرأة، والخدمات الصحية الموجهة للنساء، والتي تعتبر أكثر ضعفا.

وهذا يتعزز بموانع ثقافية، وحضر هذا الضعف الصحي الموجه للنساء في التاريخ أيضا، فنجد أن الموت عبر التاريخ مرتبط بالأنثى، بسبب الإقصاء والتهميش التي تتعرض له، وهنا استشهد ذ. الإبراهيمي بإحصائيات وباء الطاعون 1800-1798، التي انتصرت إلى فكرة أن الوباء ضرب أول مرة الشباب ثم النساء، ولا يمكننا طبعا أن نغفل في هذا الصدد أن الاجتماعي العفوي حاضر في كل ما يبدوا لنا علني، وهذا طبعا ما تبينه هذه الإحصائيات التي اعتبرت أن الجسد الانثوي هو كالجسد اليافع، القابل للموت والمرض.

وهنا انتقل الباحث الإبراهيمي إلى أقوال المبحوثين التي وطدت الحضور القوي للعنف الرمزي الموجه نحو المرأة، ففي هذا الصدد يقول مبحوث " عادة تمرض المرأة أكثر من الرجل، إنها ليست قوية مثل الرجل، فالله قال إن الرجال قوامون على النساء، الرجل قوي على المرأة حتى عندما يمرض فانه لا يحس بينما المرأة تمرض بسرعة 1 " ، وقد علق ذ. الإبراهيمي على هذا القول بأنه قول يحمل الطابع العام للخطاب الاجتماعي حول الجسد الذكوري من حيث أنه مصدر القوة و الصبر، وهذا أيضا ما عززه ذ. المختار الهراس في دراسته لقبيلة انجرة، و هو أن الصبر داخل مخيال المجتمع المغربي ذكوري بامتياز، وطبعا كما يتضح لنا، تعتبر هذه الدراسات الميدانية تعزيز لكل ما سبق وأن قيل ، وهو أن كل هذه الفوارق الرمزية لا تخلوا أبدا من انتاج التقسيم الاجتماعي للخصائص الجنسية.

فإذا كان الخطاب الاجتماعي ينتصر للذكورة، فإنه ينتصر في الآن ذاته لضعف النساء ، وهذا ما عبرت عنه أحد المبحوثات، مسلمة بأن الإناث قابلات للذوبان " المرأة كاذوب بحال الزبدة " و هذا ما انكب عليه ذ. الابراهيمي لفهمه من الملموس عبر مقابلات عديدة مع الافراد، فقد بينت المقابلات أن 50٪ من مجموع المبحوثين، انتصروا لفكرة أن المرأة قابلة للمرض على الرجل، و 22,4 ٪ اعتبرت أن الذكر أكثر استعدادا للمرض على الأنثى، و25,6٪ اعتبروا أن المرأة لها نفس قابلية الرجل للمرض بحكم انتمائهم لنفس النوع.

وهنا سيخلص ذ. الابراهيمي أن الصحة في المجتمع المغربي، ذكورية بامتياز، وبعدها سوف ينتقل ذ. الابراهيمي إلى تبيان واقع مغاير على ما عرضناه أعلاه، و هو أن مؤشر أمد الحياة بين الذكور والإناث، يضرب عرض حائط في كل ما سبق وأن رصد من أقوال المبحوثين، فنجد بذلك أن النساء يتفوقن في كل من المجال القروي والحضري في مؤشر أمد الحياة، لكن هذا لا يعني لنا حسب الدكتور ابراهيمي، أن النساء قد تفوقن بهذا المؤشر عن الذكور، بل على العكس من ذلك كما بين لنا الباحث فمن خلال الاطلاع على جل المعطيات التي تقدمها وزارة الصحة، والتي تربط علامات وأعراض المرض بالإناث، سنسقط مرة أخرى في أن المرض في المجتمع المغربي أنثوي بامتياز، بحيث أن هنالك وعي ثقافي صحي عام يوحي بأنثوية المرض بالمجتمع المغربي، فالاختلاف أذا بين الذكور والإناث في نقطة الصحة والمرض هي نقطة كيف، ففكرة أن المرأة كائن هش هي ذات بنية ذهنية ثقافية تتشكل على شكل نسق من الضعف والرقة والتي تربط المرض بها، وهذا طبعا ما عززه بورديو قائلا " إن نظرة الإنسان إلى العالم والطبيعة هي ذو نظرة شبه جسمية .

————————

1- د زكرياء الابراهيمي – الصحة و المجتمع – الفصل الرابع – صحة الذكور وأمراض الإناث

*طالب باحث في علم الاجتماع

أزمنة وأمكنة

النزعة الوحشية في العصر الكوكبي



ذ. التهامي ياسين

إهداء خاص: تحية تقدير عالية إلى الطفل الفلسطيني المحارب الكبير عاصف أبو مهادي الذي بترت قدمه في حرب اسرائيل الوحشية على غزة، ومع ذلك لم يفقد الأمل هذا الطفل الغزاوي في ملاقاة الحارس المغربي العملاق والإنساني بونو ياسين، والحديث معه بإرادة قوية وتفاؤل جميل ... ولو عبر الشاشة الصغيرة لهاتفه المحمول من غزة .لقد عبر بونو ياسين بموقفه ذاك أيضا عن أن الرياضي يحمل هموم الآخرين أولا قبل أن يكون هاجسه الربح والمادة والنجومية ..

****

إن هيمنة الغرب الأوروبي على باقي العالم تسبب في كوارث حضارية، وعلى الخصوص داخل القارة الأمريكية ، كما تسبب في تخريبات ثقافية غير قابلة للإصلاح، وفي أنواع رهيبة من العبودية .هكذا فقد انطلق العصر الكوكبي وتطور ، بفعل العنف ،والتخريب ، والعبودية ،والاستغلال الوحشي للأمريكتين ولإفريقيا. فالعصيات والفيروسات الأوراسية (نسبة لأوروبا ولآسيا)، انقضت على أمريكا محدثة مذابح حقيقية ، وذلك من خلال زرع أمراض فتاكة مثل، الحصبة والقوباء والزكام والسل. بينما كانت تنتقل عدوى السيفيليس من جنس إلى آخر ، من أمريكا إلى شنغاين ،كان الأوروبيون يزرعون في أراضيهم الذرة الصفراء ،والبطاطس ،الفاصولياء والطماطم والمينوهت والحمضيات والكاكاو، والأبقار والجياد، والمزروعات، والكروم ،وأشجار الزيتون، والنباتات المدارية ، والأرز، والإنيام، والبن وقصب السكر .

لقد تطورت النزعة الكوكبية بفضل نقل الحضارة الأوروبية إلى القارات الأخرى، وبفضل نقل أسلحتها، وتقنياتها، وتصوراتها بصدد كل ما يدخل تحت تصرفها ، سواء تعلق الأمر بما وصلت إليه من مراكز متقدمة ، أو ما احتلته من مناطق .هكذا شهد التصنيع والتقنية إقلاعا لم تشهده بعد أية حضارة على الإطلاق .ذلك أن الإقلاع الاقتصادي ، وتطور قنوات الاتصال، وإدماج القارات التابعة في السوق العالمية ، كل هذا أدى إلى تدفقات هائلة من الهجرات، سيعمل النمو الديمغرافي المعمم على تضخيمها .(...).

لقد نجم عن هذه النزعة الكوكبية في القرن العشرين حربان عالميتان، وأزمتان اقتصاديتان عالميتان، كما سينجم بعد 1989 تعميم الاقتصاد الليبرالي المسمى بالعولمة . إن الاقتصاد العالمي هو عبارة عن كل مرتبط أكثر فأكثر: إذ أصبح كل جزء من أجزائه مرتبط بالكل ، والعكس بالعكس حيث أصبح الكل خاضعا للاختلالات وللمخاطر التي تطال الأجزاء (...) إن الصراعات القائمة بين الأمم ، وبين الديانات بين العلمانية والدين، وبين الحداثة والتقليد، وبين الديمقراطية والديكتاتورية وبين الأغنياء والفقراء، وبين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ، كلها صراعات تتغذى من بعضها البعض ،لذا تتداخل المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتسارعة للقوى العظمى والشركات المتعددة الجنسيات التي تتطلع نحو الربح (...).

من البديهي أن القرن العشرين قد أنجز أشكالا باهرة من التقدم، وفي جميع مجالات المعرفة العلمية، فثمة تقدم طبي ملموس في الأدوية والجراحة، وثمة تقدم محرز للإنسان يتجلى في استخدام الآلات الصناعية والشخصية والمنزلية. إلا أن هذا القرن تميز كذلك بتحالف نوعين من التوحش: النوع الأول مصدره عمق الزمن الذي نعيش فيه

والحابل بالحرب، والمذبحة، والمنفى، والتعصب. والنوع الثاني يحيل على شكل من التوحش بارد مجهول مصدره البنية الداخلية للتبرير العقلاني والذي لا يعترف سوى بما هو قابل للحساب ويتجاهل الأفراد، ويتجاهل شهواتهم، وأحاسيسهم، وأرواحهم، الشيء الذي يضاعف قوى الموت والاستعباد التقنو -صناعية. ولكي نتجاوز هذا العصر الوحشي، يجب أولا أن نعترف بإرثه، وهو إرث مزدوج: يتعلق الأمر في نفس الوقت بإرث الموت وإرث الولادة .(...) إن الجماعة البشرية ذات العصر الكوكبي ، تسمح بالعمل على تحقق اكتمال هذا الجزء من الأنتربول -أخلاقية، والمرتبط بالعلاقة بين الفرد المتفرد وبين النوع البشري بما هو كل. عليها أن تعمل على جعل النوع البشري يتطور في اتجاه الإنسانية، مع الحفاظ على شرطه البيولوجي -التناسلي، وهذا يعني العمل على تحقيق الوعي المشترك والتضامن الكوكبي للجنس البشري.

لقد كفت الإنسانية عن أن تكون مجرد مفهوم بيولوجي، رغم أنها غير منفصلة عن المحيط الحيوي. لقد كفت الإنسانية عن أن تكون مفهوما بدون جذور : إنها متجذرة في "وطن" ،في "أرض" ،والأرض هي عبارة عن وطن في خطر .لقد كفت الإنسانية عن أن تكون مفهوما مجردا : إنها واقع حي، لأنها أصبحت لأول مرة مهددة بالموت. لقد كفت الإنسانية عن أن تكون له مجرد مفهوم مثالي، إذ أصبحت جماعة ذات مصير مشترك، وحده الوعي بهذه الجماعة يمكن أن يقود نحو ما يمكن تسميته بجماعة الحياة. لقد أصبحت الإنسانية على الخصوص مفهوما أخلاقيا: إنها ما يجب أن يتحقق من طرف الجميع، وما يجب ان يتحقق كليا داخل كل واحد منا. فبينما لا زال النوع البشري في مغامراته، تحت التهديد بالتدمير الذاتي، أصبح الإلزام الأخلاقي كالتالي: لننقد الإنسانية بالعمل على تحقيقها. بالتأكيد إن الهيمنة، والضغط والوحشية الإنسانية تتوطن وتتفاقم خطورتها فوق الكوكب. يتعلق الأمر بمشكل تاريخي أساسي، والذي ليس لدينا حلا جاهزا بصدده، ووحدها السيرورة المتعددة الأبعاد، والتي تسعى نحو تحضر كل واحد منا، وتحضر مجتمعاتنا، وتحضر الأرض، قادرة على معالجته. فبالإضافة إلى سياسة الانسان، وسياسة الحضارة، وإصلاح الفكر ، تعمل الأنتربو-الأخلاقية بما هي نزعة إنسانية حقيقية ، كما يعمل الوعي بالأرض ،على التقليص من الخزي الذي يطال هذا العالم .

هكذا فمقصدنا الأخلاقي والسياسي، يتطلب منا في نفس الوقت تطوير علاقة الفرد بالمجتمع في الاتجاه الديمقراطي، وتطوير علاقة: الفرد بالنوع بمعنى تحقق الإنسانية ، وبالتالي يعني التطوير المتبادل لمصطلحات الثالوث: الفرد والمجتمع والنوع. إننا لا نمتلك المفاتيح التي من شأنها أن تفتح لنا أبواب مستقبل أفضل، إننا لا نعرف طريقة مرسوما يمكن السير فيه، لكننا نستطيع " أن نكتشف الطريق من خلال السير" ، كما يقول أنطونيو ماشادو . ولكن بإمكاننا أن نحدد غايتنا، والمتمثلة في الاستمرار في أنسنة الإنسانية، عن طريق تحقيق المواطنة الأرضية في إطار جماعة بشرية كوكبية .

****

الإحالة المرجعية : للمزيد من التوسع انظر إدغار موران تربية المستقبل ترجمة عزيز لزرق ومنير الحجوجي .دار توبقال للنشر 2002 ص 59 .60.63.64 .. وصفحات أخرى 108..107.106 .

بمناسبة اليوم العالمي للفلسفة

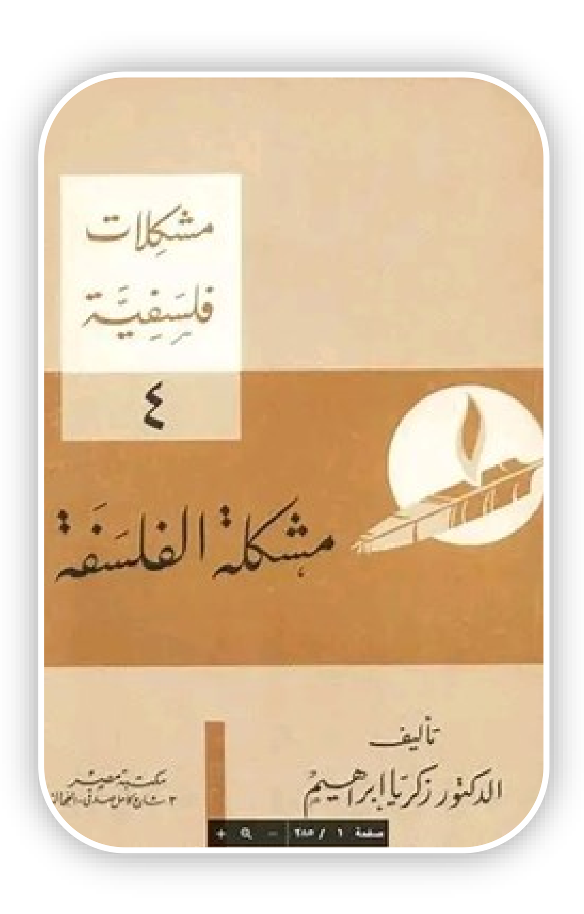
زكريا كردي

"إننا لا نتفلسف إلا حين نبحث عن معنى الحياة والعالم؛ وحين نحدد لأنفسنا موضعا في صميم الكون، قاصدين من موراء هذا كله ان نعرف على اي وجه ينبغي لنا ان نحيا. ومعنى هذا أن المعرفة العقلية هي سبيلنا إلى السعادة، مادامت الحكمة هي النور العقلي الذي نسير على هديه في ظلمات هذه الحياة الدنيا.

(...) وقد تفهم الفلسفة بمعنى عام كل العموم، فيكون المقصود بها أي سؤال يطرحه الإنسان، أو أي تعجب يثيره العقل البشري. فنحن نتساءل مثلا : ما هي الحقيقة؟ وما هو الخطأ؟ وما هو اليقين؟ ولماذا كان "وجود" بدل من أي يكون "عدم" فقط؟ ومن أين جئنا ؟ ولماذا نحن هنا؟ وإلى أين نمضي؟ وهل هناك حياة بعد الموت؟ وما علاقة الكون بالموجود البشري؟ وما هي غاية الطبيعة؟ ولماذا وجد الشر؟ وما هو معنى القيم؟... إلى آخر تلك الأسئلة العديدة التي اعتدنا أن نثيرها بمجرد ما نستيقظ من سباتنا الإيقاني، أعني بمجرد ما ننفض عنا غبار الحياة العادية، بما فيها من آراء متواترة، وأفكار مسبقة، وعادات متأصلة... إلخ .

ولو أننا فهمنا الفلسفة بهذا المعنى، لكان التفلسف هو تلك العملية التساؤلية التي نحاور فيها أنفسنا، ونتجادل فيها مع العالم والآخرين. وإذا كان سقراط قد اعتبر نموذجا للفيلسوف، فذلك لأنه قد صور لنا منذ القدم شخصية "الإنسان المتسائل" الذي لا يكف عن إثارة المشكلات. ولما كانت الفلسفة هي لغة الموجود المتناهي، فليس بدعا أن تجيء هذه اللغة معبرة عن طابع التجربة البشرية بما فيها حيرة، وقلق، وتساؤل، وتوتر، وتعارض، وصراع، وتناه... إلخ. والإنسان يتساءل ، لأنه لا يرى فيما حوله حلولا جاهزة أو أجوبة شافية، فهو مضطر بالتالي إلى أن ينشد المعنى وراء الواقعة، وأن يبحث عن التفسير الذي يزيح النقاب عن السر . وحسبنا أن نرجع إلى أقدم الحضارات البشرية، لكي نتحقق من أن الإنسان قد وجد في الطبيعة لغزا يستدعي الحل، كما وجد في نفسه أحجية تتطلب التفسير. وما نشأت الفلسفة إلا استجابة لتلك الحاجة التساؤلية التي دفعت الإنسان منذ البداية إلى رفض الواقعة المحضة، ونبذ التصديق الساذج، واعتبار الوجود كله مجموعة من الرموز والشفرات" .

زكرياء إبراهيم، مشكلة الفلسفة، صفحات ٤٦-٤٨



العدد 526 من 01 إلى 15 دجنبر 2023

نادي رجاء بني ملال لكرة القدم يعقد جمعه العام العادي السنوي

عقد فريق رجاء بني ملال لكرة جمعه العام العادي السنوي، الخميس 23 يناير الجاري، بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات ببني ملال، وخلال الجمع العام، والذي عرف حضور رئيس عصبة بني ملال خنيفرة لكرة القدم كممثل للجامعة، وممثل المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والرياضة، الى جانب المحاسباتي المكلف بمراقبة حسابات الفريق، لم يتم انتخاب مكتب جديد كما كان مسطرا، وذلك لكون رئيس الفريق حسن العرباوي لم يقدم استقالته، رغم توصل الفريق بلائحتين للترشح لهذه الانتخابات.

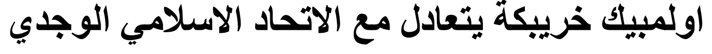
وفي هذا السياق، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة أفضت الى اتفاق ينص على استمرار الرئيس في مهامه إلى غاية نهاية هذا الموسم، مقابل قبوله المصادقة على جميع المنخرطين الجدد، مع التزامهم بعدم التدخل أو مناقشة نقط جدول الأعمال.

وتمت المصادقة على استقالة أحد أعضاء المكتب، والموافقة كذلك على عدم قبول استقالة الأعضاء الأربعة الذين قدموا استقالاتهم من المكتب في وقت سابق احتجاجا على انتداب المدرب السابق العلالي رضوان ثم قبول انخراط 21 عضوا جديدا ليصبح مجموع المنخرطين في الفريق 49 شخصا.

كما أعلن مدقق المحاسبات على مصادقته على الحساب المالي الذي سجل 4272000 درهم كمداخيل و819371 درهم كمصاريف تتعلق بفرق الفئات السنية فقط، مع تحويل مبلغ 3481884 درهم لحساب شركة الفريق.

يشار، الى أن الملالي يحتل المرتبة 10 في سبورة الترتيب ب 14 نقطة، من 3 انتصارات، و5 تعادلات، و3 هزائم.

سعيد صديق



اولمبيك خريبكة يتعادل مع الاتحاد الاسلامي الوجدي

تعادل فريق اولمبيك خريبكة بدون أهداف في مباراة الجولة الثانية عشرة من بطولة القسم الثاني التي جمعته بالملعب البلدي بوادي زم بفريق الاتحاد الاسلامي الوجدي.

ووجد فريق اولمبيك خريبكة صعوبة في ايجاد المنفذ إلى مرمى الاتحاد الاسلامي الوجدي الذي كان منظما بالشكل الجيد، بل خلق بعض الفرص السانحة للتسجيل سواء من خلال الكرات الثابتة او المحاولات الهجومية المضادة.

وبالرغم من ضغطه المتواصل وبحثه عن التسجيل الا ان محاولات اولمبيك خريبكة لم تجد طريقها إلى الشباك لتأتي الصافرة النهائية للحكم طارق المتمني لتعلن عن نهاية المباراة بالتعادل السلبي.

واشرك منير الجعواني العناصر التالية:

اسماعيل علوي المنور، محمد الدويك، زهير قطبي، نجيب كومية، ايمن سديل، محمد الحوات، رشيد ابو الزهر، عبد الاله عميمي، اسامة الصابري، يوسف حكيمي، كوامي ابوكو

واجرى التغييرات التالية:

دخول رضوان الطوعامي وخروج اسامة الصابري

دخول كابيلو سيكانينغ وخروج يوسف حكيمي

دخول أيمن الاواني وخروج محمد الحوات

دخول ايوب كعداوي وخروج كوامي ابوكو

دخول محمد قسو وخروج عبد الاله عميمي

مجد سوق السبت لكرة اليد يحقق فوزا مستحقا خارج قواعده

تمكن مجد شباب سوق السبت لكرة اليد، يوم الأحد 26 نونبر 2023 من الفوز في المباراة التي جمعتهم بفريق الرجاء الرياضي البيضاوي، لحساب الدورة الثانية من ذهاب بطولة القسم الوطني الأول.

وتميزت المباراة التي احتضنتها القاعة المغطاة بالفقيه بن صالح بالندية بين الفريقين طيلة أشواطها، حيث تمكن الفريق النماوي بحسمها لصالحه ب 22 مقابل 16 هدفا.

ويحدو فريق مجد شباب سوق السبت الأمل باللعب أدوار طلائعية في بطولة هذا الموسم، خاصة أنه يتوفر على تشكيلة متميزة من اللاعبين الشباب.

ويظل غياب قاعة مغطاة بالمدينة عائقا أمام مواصلة الفريق مشوار النتائج الإيجابية، حيث يضطر للعب بعيدا عن قواعده وجمهوره المتعطش لمشاهدة مباريات الفريق.

تجدر الإشارة إلى الجامعة الملكية المغربية لكرة اليد، ألزمت فريق المجد باستقبال كل مبارياته الرسمية خارج قواعده، تطبيقا مقتضيات القانون الذي يمنع على أندية القسم الوطني الأول اللعب داخل الملاعب الإسمنتية.

وفريق مجد المدينة نهاية هذا الأسبوع صوب مدينة الدار البيضاء لمواجهة نادي مرس السلطان في المباراة الثالثة من مرحلة ذهاب بطولة القسم الوطني الأول.

برنامج الدورة 13 من البطولة الوطنية الإحترافية "إنوي" للقسم الثاني

في ما يلي برنامج الدورة 13 من البطولة الوطنية الاحترافية "إنوي" للقسم الثاني في كرة القدم التي ستجرى يوم 3 دجنبر الجاري، انطلاقا من الساعة الثالثة بعد زوالا.

الأحد 3 دجنبر 2023

جمعية سلا...أولمبيك خريبكة (الثالثة بعد الزوال)

شباب أطلس خنيفرة.... وداد فاس (الثالثة بعد الزوال)

الإتفاق المراكشي....الكوكب المراكشي (الثالثة بعد الزوال)

شباب بن جرير...رجاء بني ملال (الثالثة بعد الزوال)

النادي المكناسي....سطاد المغربي (الثالثة بعد الزوال)

د. الحسني الجديدي....شباب المسيرة (الثالثة بعد الزوال)

سريع وادي زم... الراسينغ البيضاوي (الثالثة بعد الزوال)

إ. الإسلامي الوجدي....أولمبيك الدشيرة (الثالثة بعد الزوال).

فارس عين اسردون يحقق الأهم أمام الإتفاق المراكشي ويقترب اكثر من الصدارة

يواصل فريق رجاء بني ملال سلسلة انتصاراته منذ قدوم المدرب محمد البكاري، حيث فاز يوم الأحد 26 نونبر 2023، على الاتفاق المراكشي بهدف دون مقابل.



وسجل رضوان الكروي، مهاجم فريق الرجاء هدف الفوز في الدقيقة 64 من مجريات الشوط الثاني.

واستقبل فريق رجاء بني ملال فريق الاتفاق المراكشي برسم الجولة 12 من البطولة الاحترافية إنوي القسم الثاني.

وحول هذه المباراة قال محمد البكاري مدرب فريق رجاء بني ملال "مباراة اليوم كنا نعرف أنها ستكون بهذ الشكل، الفريق المراكشي يتقدم أمامنا بنقطة في الترتيب، فريقنا كان غائبا تماما في الشوط الأول، والحمد لله لم يسجل علينا أي هدف، ثقتي في اللاعبين كانت كبيرة، وكان هدفنا 3 نقط، وذلك ما حصل بالفعل. مهمتنا الوصول إلى الرتبة الخامسة أو السادسة، التي ستشجعنا أكثر للاقتراب من المراتب الأولى والابتعاد قدر الإمكان من المراتب الأخيرة، للاشتغال بأريحية أكثر."

وبهذا الفوز صعد فريق رجاء بني ملال إلى الرتبة السادسة، بمجموع 17 نقطة

فريق اتحاد أزيلال يتعادل مع فريق شباب البرادية (1-1)



انتهت مباراة اتحاد أزيلال وشباب البرادية بتعادل ايجابي بين الطرفين، وذلك برسم الدورة السابعة من القسم الشرفي الممتاز، والتي أجريت بالمركب الرياضي يوم 26 نونبر 2023، بأزيلال.

وشهد الشوط الأول ضغط فريق الضيف اتحاد أزيلال، في معظم مجريات هذا الشوط، والذي أسفر عن تقدم المضيف بهدف لصفر من توقيع لاعب عبد الواحد اوتينش، لينتهي الشوط الأول بتفوق اتحاد أزيلال .

وعرفت مجريات الشوط الثاني بحث فريق شباب البرادية عن هدف التعادل، بعد ضغط كبير لتنتهي بذلك مجريات المباراة بتعادل الفريقين .

والجدير بالذكر أن فريق اتحاد أزيلال يحتل المرتبة 12 برصيد نقطتين من أصل 6 مباريات، فيما يحتل شباب البرادية المرتبة 6 ب 11 نقطة من أصل سبع مباريات.

أولمبيك خريبكة يستأنف تداريبه تحت قيادة الإطار منير الجعواني



استأنف فريق أولمبيك خريبكة تداريبه يوم الثلاثاء 28 نونبر 2023، على أرضية ملعب التداريب، بحضور جميع اللاعبين تحت إشراف الطاقم التقني بقيادة منير الجعواني، وافتتحت بحديث للمدرب مع اللاعبين حول المباراة الأخيرة والاعداد للمباراة القادمة أمام جمعية سلا.

الحصة التدريبية عرفت حضور عبد الاله عميمي لمتابعتها بالرغم من إصابته في انتظار إجراء فحوصات معمقة لمعرفة مدى الخطورة وتحديد مدة الغياب، كما عرفت استئناف محسن لعشير لتداريبه الانفرادية.

وستتواصل التداريب بحصة تدريبية يوم الخميس 30 نونبر، على أن تتم برمجة حصة صباحية يومي الجمعة والسبت 1 و2 دجنبر 2023.

المنتخب المغربي للشبان يحرز برونزية بطولة العالم للكرة الحديدية بالتايلاند

أحرز المنتخب الوطني المغربي للكرة الحديدية شبان، يوم الاثنين 27 نونبر 2023، بالعاصمة التايلاندية بانكوك، الميدالية البرونزية لبطولة العالم للعبة.

ونال الفريق الوطني برونزية هذه البطولة بعد انهزامه في نصف النهاية أمام منتخب البلد المضيف (3-4).

وضم المنتخب المغربي كلا من صالحي سفيان، وخروبي محسن، وبولعسل أيمن، وعربي سامي وغيشا زكي.

ووقعت العناصر الوطنية على مسار متميز في هذه البطولة التي نظمت ما بين 23 و27 نونبر ببانكوك، حيث أزاحت في طريقها إلى نصف النهاية منتخبات وازنة في هذه الرياضة، من قبيل ماليزيا، وكمبوديا، وإيطاليا، وتايوان، واللاوس.

وعادت الميدالية الذهبية لبطولة العالم شبان للكرة الحديدية للمنتخب التايلاندي، الذي تغلب على نظيره الفرنسي في المباراة النهائية (13-5).

اللاعب المغربي حكيم زياش يعادل رقما مميزا لنيمار ورونالدو

تألق الدولي المغربي حكيم زياش، نجم غلطة سراي التركي، ليلة يوم الأربعاء 29 نونبر 2023، في مباراة فريقه أمام ضيفه مانشستر يونايتد الإنجليزي، ضمن مباريات الجولة الخامسة من دور المجموعات لمسابقة دوري أبطال أوروبا.

وعادل زياش رقما مميزا كان يمتلكها كل من البرازيلي نيمار دا سيلفا، والبرتغالي كريستيانو رونالدو.

وسجل زياش من ركلتين حرتين في الدقيقتين 29 و62 من عمر المباراة، مساعدا فريقه على تحقيق التعادل بنتيجة (3-3) مع الشياطين الحمر.

ووفقا لشبكة "أوبتا" للإحصائيات، فقد أصبح زياش ثالث لاعب منذ موسم (2003 – 2004) يسجل اثنين من الركلات الحرة المباشرة في مباراة واحدة بدوري الأبطال.

وأوضحت الشبكة أنه سبق اللاعب المغربي في ذلك كريستيانو رونالدو أمام زيورخ سنة 2009، ونيمار أمام النجم الأحمر سنة 2018.

واختير زياش رجلا للمباراة التي جمعت غلطة سراي ومانشستر يونايتد، بعد تسجيله لهدفين وصناعة هدف آخر، في المباراة التي انتهت بنتيجة 3 اهداف لكل فريق.

فريقان مغربيان في القائمة المختصرة لجوائز الكاف لكرة القدم النسائية





كشف الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، اليوم الإثنين، عن القائمة المختصرة المرشحة لِنيل جائزة "فريق السنة" للسيدات 2023.

وضمت القائمة ناديَيْ الجيش الملكي، وسبورتينغ الدار البيضاء, نظير المستوى الجيد الذي ظهر به الفريقان خلال الموسم الكروي الحالي في منافسة دوري أبطال أفريقيا, الى جانب كل من أمبيم داركوا الغاني، ومامليودي صن داونز الجنوب أفريقي، ثم جي كي تي التنزاني.

يشار إلى أن حفل توزيع الجوائز الخاصة بالكاف، سينظم في مدينة مراكش، يوم 11 دجنبر المقبل

الأسود يحافظون على ترتيبهم العالمي ويواصلون الريادة قاريا

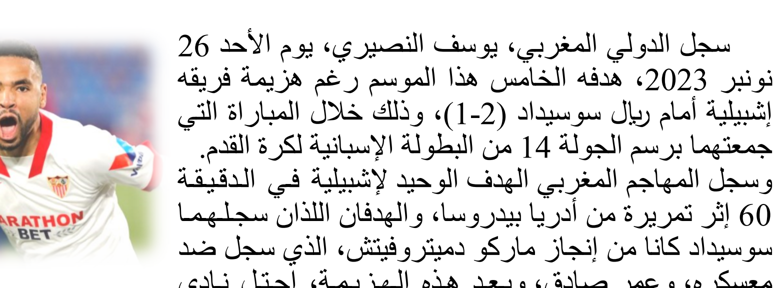
كشف الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، اليوم الخميس 30 نونبر 2023، عن آخر تحديث لتصنيف المنتخبات على الصعيد العالمي.

وحافظ المنتخب الوطني المغربي على تصنيفه العالمي بالمركز 13، بالرغم من خوضه لمباراة واحدة خلال التوقف الدولي الماضي.

كما واصل الأسود ريادتهم على المستوى القاري والعربي، متفوقين على منتخب السنغال الذي حل ثانيا، وتونس الذي جاء ثالثا ثم الجزائر ومصر المحتلين للمركز الثالث والرابع.

وعلى الصعيد العالمي، واصل منتخب الارجنتين صدارته الترتيب الدولي، فيما حل ثانيا المنتخب الفرنسي، يليه المنتخب الانجليزي.

اللاعب الدولي المغربي يوسف النصيري يسجل الهدف الخامس في هذا الموسم



سجل الدولي المغربي، يوسف النصيري، يوم الأحد 26 نونبر 2023، هدفه الخامس هذا الموسم رغم هزيمة فريقه إشبيلية أمام ريال سوسيداد (2-1)، وذلك خلال المباراة التي جمعتهما برسم الجولة 14 من البطولة الإسبانية لكرة القدم.

وسجل المهاجم المغربي الهدف الوحيد لإشبيلية في الدقيقة 60 إثر تمريرة من أدريا بيدروسا، والهدفان اللذان سجلهما سوسيداد كانا من إنجاز ماركو دميتروفيتش، الذي سجل ضد معسكره، وعمر صادق، وبعد هذه الهزيمة، احتل نادي إشبيلية المركز الـ 15 برصيد 12 نقطة، بينما عزز سوسيداد مركزه الخامس برصيد 25 نقطة.

اللاعب المغربي سفيان ديوب يتعرض لإصابة خطيرة

تعرض الدولي المغربي سفيان ديوب لإصابة خطيرة، في مباراة فريقه نيس ضد تولوز (1-0) أمس الأحد، في إطار الجولة 13 من الدوري الفرنسي.

وأصيب الوافد الجديد على كتيبة أسود الأطلس بعد أن دخل في احتكاك مع مدافع تولوز، لوغان كوستا، في حدود الدقيقة 38'، حيث أكمل ما تبقى من الشوط الأول، قبل أن يغادر الملعب بين شوطي المباراة، ليكشف مدربه فرانسيسكو فاريولي فيما بعد، أن الإصابة تبدو خطيرة ومقلقة.

وقال فاريولي بعد المباراة: "نعتقد أن إصابته خطيرة جدًا، نظرا للألم الذي كان يعاني منه. لقد تحدثت لفترة وجيزة مع الطبيب، وسنجري فحوصات أكثر دقة لإصابته في غضون 48 ساعة".

يذكر أن ديوب تمت المناداة عليه للمرة الأولى مع المنتخب المغربي، في المعسكر الأخير، الذي عرف إجراء لقاء ضد تنزانيا إنتهى بفوز اسود الأطلس بنتيجة (0-2)، برسم تصفيات أفريقيا المؤهلة لكأس العالم 2026.

وفاة مدرب منتخب إنجلترا الأسبق تيري فينابلز عن عمر 80 عاما

توفي المدرب تيري فينابلز، الذي قاد منتخب إنجلترا إلى نصف نهائي بطولة أوروبا عام 1996، وفريق برشلونة الإسباني إلى نهائي كأس أندية أوروبا (دوري أبطال أوروبا حاليا) عام 1986، عن عمر يناهز 80 عاما، بحسب ما أعلنت عائلته، في بيان، يوم الأحد 26 نونبر 2023.

وذكر المصدر ذاته، أن المدرب الإنجليزي فارق الحياة بعد صراع طويل مع المرض.

وحظي فينابلز بتقدير كبير من قبل مشجعي كرة القدم الإنجليزية بعدما قاد منتخب "الأسود الثلاثة" إلى نصف نهائي بطولة أوروبا عام 1996 التي استضافتها إنجلترا.

كما كان على وشك قيادة فريق برشلونة إلى الظفر بلقب كأس أندية أوروبا عام 1986، قبل أن يخسر في النهائي أمام ستيوا بوخارست الروماني بضربات الجزاء الترجيحية.

وأشرف فينابلز، أيضا، على عدد من الفرق، على غرار كوينز بارك رينجرز وكريستال بالاس، إضافة إلى تدريب منتخب أستراليا. وكانت آخر محطة تدريبية له كمساعد مدرب لمنتخب إنجلترا عام 2007.



Le “je” pendu

Par: Mehdi Maaouni

Le roi des rats est un phénomène naturel qui concerne les rats. Découvert pour la première fois à la fin du 17eme siècle à Strasbourg, on pense généralement que les rats peu après leur naissance, acculés dans un trou étroit sous l'effet de quelque panique se serrent les uns contre les autres. Leurs queues fines et gluantes se mêlent dans cette bousculade. La saleté, les poils, de minuscules déchets qui souillent l'endroit font office de Ciment et soudent l'enchevêtrement des appendices. Ainsi se constituaient à travers les âges, des rois des rats, obscure et formidable couronne de l'effroi et du hasard. La folie ou la raison et ses états d'âme. L'âge de la dépression, de la dégradation universelle et l'agonie du pigeon. L'issue est sous les pieds, tout se déroule dans le néant et par l'invisible on veut tisser notre gloire. Les bavassages transpercent les tampons. Assourdissants. La crainte est immense, troqué pour quelques jouets, pour des imbécillités. Cours te cacher dans ton trou, et sépare-toi de ton âme. Seul tu es, comme ils le sont. Morts oui, mais "salut à vous, paix soit sur vous, vous avez été pures. Entrez donc pour y demeurer éternellement”. Le son de la sirène se fait proche et nul bombardement ne saurait chambouler l'ordre établi. Nulle prière. Je t'invite à voir cet horizon trouble et opaque dessiné par les marginaux de la Vie, les marginaux de la pensée atteint de vache folle et de rage de Canidés. Écoute cette musique qui se fait lasse, suante, tombée en désuétude et qui explique la raison du temps réel et l'autre apocryphe qui ronge et déconstruit. Ne me tarde pas, seuls les grands esprits peuvent comprendre, mais les aspics eux rampent à l'affut d'un nouveau gibier. Paix soit sur vous. Je ne peux regretter une vie qui ne compte pas et n'a jamais compté. Les actes des grands hommes sont la seule existence qui valorise la majesté des montagnes et l'écume des océans. Détrompe-toi et marche dans l'ombre de l'ombre, là où la cécité tapit: Ta destinée. Chacun est fait pour accomplir la tâche qui lui est destinée, mais une âme écharpée à quoi peut-elle bien servir? Ils badigeonnent une toile imparfaite dite de maître. Ils se délectent d'une musique qu'ils ont eux même composée. Ils s'adossent sur la cécité et se font ovationner. Le pont sur la rivière a été rompu. Meurtre d'enfants génocide dis-tu? Oh que non ! Dans nos cœurs cadenassés ils vivront. Dans nos yeux massacrés, et dans nos âmes échevelées et inutiles ils vont trouver refuge. Le début se déclenche. Notre gratitude pour les moments de gloire que vous ne saurez saisir. Leur hémoglobine est notre. À la finitude nous croyons et à l'éternité nous aspirons. Prenez vos cordes et pendez- nous. Gratitude à celui qui lorgne la beauté sans larmes au cœur. Le mutant que tu es est en train de t'avaler, et l'angoisse qui constitue ta matière bourgeonne en fistules purulentes. Tancez vertement et et crachez sur le non Sens de votre aura qui fait peur aux chats mais nullement aux hommes, aucunement aux enfants de Gaza qui ont appris à vous lyncher, comme le soleil a appris à vous ignorer, comme le ciel qui vous a condamné, comme l'erreur humaine que vous êtes. Tuer mes enfants c'est la sonate qui vous a été attelé de composer. Quel nauséeux honneur vous a été destiné ! Tuer mes sœurs et mes vieux c'est vous immoler à chaque instant. Croyez à la victoire alors que vous perdez la terminologie des mots. Et vos alliés, marcassins au bas de l'échelle telle une marchandise avariée dont personne ne veut, que les âmes répugnent et que chez les charognards elle déclenche un haut-le cœur rien que d'y penser. À chaque goutte de sang l'histoire erronée se rectifie l'humanité trompée et désaxée peut aujourd'hui juger l'assassin; l'ancienne et permanente victime de l'histoire. Gratitude , le criminel passe aux aveux et danse la valse de l'égorgé. Gratitude, on est habitué aux injustices mais quand le ciel commencera son plaidoyer, les cartes seront jouées et la partie sur le point de finir. Comme vous oh Chère hémoglobine nous désirons être l'outil de cette mise au point longtemps escompté. Vous n'avez guère besoin de nos prières pour vous assister car par voie anale ils retirent leurs boyaux et les exposent devant une humanité écoeurée. La pestilence de leurs aspirations sur le magma opaque de leur sordité est au prodige de l'innommable et de l'abrutissement absolu, c'est alors que démarre l'egrenement du clepsydre invisible et inéluctable. Ne vous fiez pas aux apparences . Ne vous fiez pas à notre expérience sénile, à notre usure qui n'est que travestissement d'une sagesse horrible. Que vous soyez nautoniers du pèze ou magnats des médias propagandistes, sachez que tout cela n'est que poussière lancée aux yeux de non-voyants et de fumistes creux. Les rats se sont ameutés pour réaliser le roi des rats. Les rats yoldent le psaume de l'agression caractérisée et de l'assassinat crapuleux. Mais bientôt et comme promis la dératisation ne saura être que tâche facile et impeccable. "Nous dîmes aux enfants d'Israël: habitez la terre puis quand viendra la promesse du jugement dernier nous vous ferons venir en meute".

(Suite) La géopolitique dans la coopération pour le développement durable dans la région pacifique : vision, tensions et impacts

2Nouvelle vision géopolitique pour le développement du pacifique

La géopolitique est une discipline qui permet d'appréhender la politique étrangère de grandes puissances. Pour le Robert (2008), c'est valable aujourd'hui la géopolitique est « l'étude des rapports entre les données géographiques et la politique des États ». En effet, le concept géopolitique a réapparu fin de la 2de guerre mondiale dans les années 1970, après un quart de siècle de proscription. Elle a été constatée par Yves Lacoste suite au conflit opposant le Vietnam et le Cambodge de 1978 à 1979. Nous constatons aujourd'hui ce terme dans les milieux politiques, les universitaires et les médias, qui traitent certaines tensions comme comportant des enjeux géopolitiques, géostratégiques et géoéconomiques. Il désigne une refondation d'une nouvelle réflexion géopolitique et géostratégique comme mécanisme de développement durable. Pour se faire, cette nouvelle vision géopolitique constitue un modèle basé sur la volonté politique, économique et sociale pour le développement durable. Toutefois, la position géographique de la région pacifique lui permette de s'inscrire sur cette nouvelle vision géopolitique de grandes puissances protagonistes.

2.1**Objectifs fixés pour le développement durable dans le pacifique**

La région pacifique et sa situation de toutes ses dimensions politiques, économiques et sociales se donne comme but de s'améliorer en suivant l'agenda de l'ONU de 2015-2030. En effet, le développement durable devient pour tous les pays du sud une ritournelle depuis la conférence du Mexique de 2002 et la déclaration de 2008 à Doha. Le monde sait de nouveau réunir à Addis-Abeba pour fixer un agenda définir portant sur programme d'action pour 2015-2030. C'est dans ces dernières qu'ont été constitués les objectifs de développement durable. Par ailleurs, il a eu dans le pacifique la conférence d'Apia des Nations Unies baptisées la conférence des petits en 2014 visant à pallier les soucis des petits États insulaires en développement. Il existe de grandes panoplies d'action dans le pacifique insulaire adapté à la conférence de 2014 sur le développement durable : «

-Promouvoir une croissance économique soutenue et durable […] ;

-mener une action visant à atténuer les changements climatiques […] ;

-protéger la biodiversité des petits États insulaires en développement […] ;

-améliorer la santé des populations et le développement social en menant une action axée sur la sécurité alimentaire et la nutrition […] ;

-promouvoir l'établissement de partenaires entre les petits États insulaires en développement les organisations des NUS, les partenaires de développement et d'autres entités dans le but d'atteindre ses objectifs. »

2.2**Principes pour le développement du pacifique**

Le développement durable reste un projet qui n'est pas sans susciter des interrogations de sa mise en œuvre sure de divers contextes nationaux d'abord. Mais également ses principes sont de diminuer les inégalités entre les pays développés et pauvres dans le monde. En 2007 et 2008, le monde a été frappé en plein fouet par des crises économiques chroniques sans précédent. Ceci a vu l'implication des États et les instances internationales de réfléchir à un modèle de développement plus cohérent. Aujourd'hui le développement durable fait constituer par des principes perçus comme dispositifs efficaces pour le développement. À ce sens, l'utilisation du concept est considérée comme « universel ». Il se positionne comme une structure permettant de mettre en œuvre les approches environnementales, économiques, sociales, culturelles du développement. Mais il prend également en compte l'aspect de droits de l'homme et de la démocratie et la sensibilisation de tous les acteurs. Raison pour laquelle les termes plus souvent employés sont la soutenabilité et la durabilité. Principaux socles de développement durable louaient pour tous les pays se tournent au tour de : la responsabilité, la solidarité, la participation, la précaution, la subsidiarité.

2.3**Coopération outil de médiation et d'équilibre**

Le XXe et XXIe siècle est marqué non seulement par la réapparition de la géopolitique, mais également par la modification de la coopération. La coopération avant qu'elle soit appréhendée comme un modèle de développement durable. Mais elle se propose comme outil de médiation et d'équilibre pour répondre aux besoins des États et territoires, ainsi qu'aux sociétés concernées. Selon (JBA Godin, 1981) « la coopération, ainsi nommée, c'est l'entente entre un certain nombre de personnes pour produire, acheter, vendre ou consommer. Enfin, c'est pour entreprendre toute chose pour un but d'utilité commune, par l'union des intelligences, le concert des volontés, des forces et des intérêts. C'est la simplification du mécanisme social, c'est la collectivité plaçant l'individu en présence de lui-même. C'est l'individu achetant à lui-même, vendant à lui-même, travaillant pour lui-même, se logeant lui-même ; c'est le bien-être physique, moral et intellectuel mis à la portée des déshérités de la fortune ».

Depuis les années 2000, la coopération prend de plus en plus une forme dans la région pacifique. D'une part, Washington fait le pacifique sa priorité après plusieurs années d'absence. D'autre part, Pékin persiste sur un « leadership » régional en faveur de l'Asie-Pacifique. Tandis que, la France et les membres de l'UE pour se rapprocher des États et territoires s'appuient sur des accords de coopération pour le développement.

Nous avons constaté que la région pacifique se trouve face à de multiples acteurs et de différentes visions de coopération pour le développement. Nous rappelons que chaque modèle a toujours eu du mal à s'imposer. L'importance est de s'appuyer sur la coopération, un outil de médiation et d'équilibre pour œuvrer à un modèle durable de développement régional.

A suivre

Anorexie mentale

trouble alimentaire connu par la triade : anorexie, amaigrissement et aménorrhée

Préparé par: B. ZIGZI

L'anorexie mentale est un trouble du comportement alimentaire essentiellement féminin qui apparait le plus souvent à l'adolescence. Il entraîne une privation alimentaire stricte et volontaire pendant plusieurs mois, voire plusieurs années. L'anorexie est très souvent associée à des troubles psychologiques. Les chercheurs tentent de préciser les mécanismes impliqués dans l'émergence de ce trouble, ainsi que ses facteurs de risque et d'évolution. Ils cherchent aussi à améliorer la qualité de la prise en charge des patients : l'objectif est d'obtenir des guérisons plus fréquentes et plus rapides, limitant ainsi le risque de séquelles et de complications potentiellement fatales.

L'anorexie mentale est un trouble des conduites alimentaires qui survient le plus souvent au moment de la puberté. Il se manifeste par un refus catégorique de s'alimenter normalement pendant une longue période, pour perdre du poids ou ne pas en prendre.

L'anorexie mentale se déclenche le plus souvent entre 14 et 17 ans, avec un pic de prévalence maximale à 16 ans. Toutefois, il semblerait que l'âge de début soit de plus en plus précoce. Le trouble peut parfois survenir tôt, à partir de 8 ans, ou plus tard, après 18 ans. Contrairement à certaines idées reçues, l'anorexie affecte toutes les catégories sociales et pas seulement les plus aisées.

Environ 20% des jeunes filles adoptent des conduites de restriction et de jeûne à un moment de leur vie mais seule une minorité d'entre elles deviennent anorexiques, présentant alors tous les critères diagnostiques associés à ce trouble. Une étude épidémiologique menée auprès d'adolescents dans leur 18e année, indique que l'anorexie mentale a concerné 0,5% de ces jeunes filles et 0,03 % des garçons entre 12 et 17 ans. Des données étrangères vont dans le même sens, avec des chiffres équivalents.

Selon une revue des études épidémiologiques réalisées entre 2000 et 2018, la prévalence de l'anorexie au cours de la vie serait de 1,4% chez les femmes et de 0,2% chez les hommes. Ces chiffres sont restés stables au cours des dernières décennies.

L'anorexie mentale est un trouble multifactoriel qui dépend de facteurs génétiques et psychologiques individuels, en étroite interaction avec des facteurs environnementaux, familiaux et socioculturels. Parmi eux, il existe des facteurs prédisposant, des facteurs précipitant et des facteurs pérennisant.

Des traits de tempérament caractéristiques semblent favoriser la survenue de l'anorexie mentale. C'est le cas du perfectionnisme, d'une faible estime de soi, des manifestations anxieuses ou dépressives précoces, d'une moindre flexibilité cognitive entrainant une incapacité à s'adapter et à changer ses habitudes ou encore de cognitions sociales diminuées : ces personnes ont une faible capacité à comprendre l'état d'esprit des autres et ont des relations sociales relativement pauvres. Des stress précoces variés ont aussi été incriminés comme les difficultés périnatales, la maltraitance ou les abus sexuels.

Des variations génétiques ont par ailleurs été associées à certains aspects comportementaux, psychiatriques et/ou métaboliques présents dans l'anorexie mentale. Des études de cohorte portant sur des centaines de personnes ont permis de découvrir que celles souffrant d'anorexie mentale présentaient plus fréquemment des mutations sur huit gènes déjà associés aux troubles obsessionnels compulsifs, à la dépression, à l'anxiété, à une forte inclination pour l'activité physique, mais aussi à un moindre risque de développer un diabète et à un faible indice de masse corporelle. Mais à ce jour, aucun gène prédisposant directement à l'anorexie mentale n'a été mis en évidence. Il se pourrait plutôt que de nombreux gènes à effet mineur contribuent à l'apparition de ce trouble en présence d'autres facteurs de risque.

Des anomalies biologiques ont également été repérées chez les personnes souffrant d'anorexie mentale, par exemple des anomalies de la neurotransmission, comme un hyperfonctionnement du système sérotoninergique et des anomalies du circuit dopaminergique.

Plusieurs facteurs semblent ensuite contribuer à la chronicisation de l'anorexie, notamment des facteurs biologiques, psychologiques et neurocognitifs. Le corps s'adapte à la restriction alimentaire, prolongée par des modifications des systèmes de régulation de l'appétit, du métabolisme, de l'humeur. Ainsi, le système cérébral de la récompense est altéré chez environ 80% des patients. Normalement, les aliments appétissants provoquent la libération d'endorphines, reflétant le plaisir pris à les déguster. Mais chez les personnes anorexiques, c'est au contraire le jeûne, la restriction alimentaire et l'activité physique intense qui sont à l'origine d'une libération d'endorphines. Le système dysfonctionne et appelle alors à ces comportements, les renforce et les perpétue. Par ailleurs, une personne anorexique se réjouit et exprime une satisfaction de sa maigreur et de pouvoir contrôler son corps.

Par ailleurs, environ 40% des personnes anorexiques souffrent de troubles psychiatriques : anxiété, phobies, trouble obsessionnel compulsif, addictions (alcool, abus de substances) ou troubles de la personnalité. Ils peuvent apparaître avec l'anorexie ou être exacerbés par celle-ci. Ils peuvent aussi être indépendants du trouble de la conduite alimentaire : l'intrication est très complexe à évaluer pour les cliniciens. Ces troubles, qui compliquent la prise en charge, participent à la chronicisation de l'anorexie.

La puberté, souvent le point de départ. L'anorexie mentale se révèle souvent pendant la puberté, période clé de l'autonomisation sociale et de la sexualisation durant laquelle les individus sont focalisés sur l'image du corps et l'image de soi. Elle débute toujours par une restriction alimentaire, le plus souvent voulue (le « régime »), parfois fortuite, impliquant une dénutrition. Des événements de vie traumatisants (séparation, deuil…) sont fréquemment retrouvés avant le déclenchement des troubles alimentaires et pourraient marquer le point de départ de l'anorexie mentale chez certaines patientes.

Elle connue par la triade ; anorexie, amaigrissement et aménorrhée.

La phase anorexique dure en moyenne un an et demi à trois ans, mais cet état peut se prolonger jusqu'à cinq ans ou plus chez certaines patientes.

Des complications aux séquelles. Des complications de l'anorexie sont directement liées à la dénutrition ou aux comportements associés (notamment aux vomissements).

En phase aiguë, une atteinte cardiovasculaire (baisse du rythme cardiaque, troubles du rythme, chutes de tension) peut toucher jusqu'à 87% des patientes et l'aménorrhée (absence de règles) est quasi constante. Les personnes souffrant d'anorexie mentale sont généralement infertiles, mais le risque de grossesse n'est pas nul.

L'anorexie entraîne également des manifestations hématologiques (anémie, leucopénie et thrombopénie), un risque d'infections plus important, des perturbations neurologiques, des troubles métaboliques du cholestérol et du glucose, mais également une perte des cheveux, des problèmes rénaux et hépatiques, des constipations... Ces altérations sont le plus souvent réversibles lors de la reprise de poids.

À plus long terme, les complications sont principalement osseuses, avec un risque d'ostéoporose, et dentaires en cas de vomissements. Ceux-ci, lorsqu'ils sont fréquents, provoquent une usure dramatique des dents. Il existe également un risque de retard de croissance staturo-pondérale si l'anorexie survient avant ou au début de la puberté

Sur le plan psychique, l'anorexie entraine des ritualisations, une rigidité des attitudes et un appauvrissement de la vie relationnelle, affective et sexuelle, avec à terme un retentissement sur la vie scolaire ou professionnelle.

_REF : www.inserm.fr/dossier/anorexie-mentale/



La géopolitique dans la coopération pour le développement durable dans la région pacifique : vision, tensions et impacts

Zaid Ben MHADJOU MMADI

PROFIL

Juriste de Formation, Droit Public, j'ai pu acquérir une connaissance approfondie en droit de l'homme, en droit international, ainsi qu'en droit social. Mon champ de préférence et de maîtrise est surtout les droits de l'homme et libertés publiques, ainsi que les relations internationales. D'autres intérêts portent les sciences politiques, puis la décentralisation et l'aménagement territorial.

FORMATION

Doctorant à l'Université Hassan II (faculté des sciences juridiques économiques et sociales de Mohammedia) 2017

Master II : Diplomatie et Arbitrage International à l'Université Hassan II de CASABLANCA (la

Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Mohammedia) 2018

Licence d'Etudes Fondamentales Droit Public à la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Tanger 2015

DEUG en Sciences Juridiques- section française à la Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales de Tanger 2014

Baccalauréat Littéraire, au lycée de Fomboni, Mohéli-Union des Comores 2011

Résumé :

Cet article découle d'une analyse approfondie sur la géopolitique dans la coopération dans un contexte de la région pacifique. Son objectif principal d'examiner la vision mise en place, les tensions qui surgissent et les impacts qui en découlent afin de promouvoir un développement durable dans cette région pacifique. En adoptant une approche analytique, cet article essaie de répondre à trois questions fondamentales : quelle vision géopolitique à mettre en exergue dans la région pacifique pour assurer un développement durable ? Comment gérer les tensions et les crises alimentées par les acteurs concernés et leurs partenaires ? Quels sont les impacts liés à ces divergences ? Les résultats de cette étude mettent en lumière l'intérêt de la géopolitique dans la région pacifique. Celui-ci est basé sur une coopération riche et rentable assurant l'équilibre et la gestion des conflits pour assurer un développement durable dans cette région.

Mots clés : géopolitique, coopération, développement durable, investissements, région pacifique.

Abstrat

This article arises from an in-depth analysis of geopolitics in cooperation in the context of the Pacific region. Its main objective is to examine the vision put in place, the tensions that arise and the resulting impacts in order to promote sustainable development in this peaceful region. By adopting an analytical approach, this article attempts to answer three fundamental questions : what geopolitical vision should be highlighted in the Pacific region to ensure sustainable development ? How can we manage the tensions and crises fueled by the actors concerned and their partners ? What are the impacts linked to these divergences ? The results of this study highlight the interest of geopolitics in the Pacific region. This is based on rich and profitable cooperation ensuring balance.

Keywords : geopolitics, cooperation, sustainable development, investments, Pacific region.

INTRODUCTION

La géopolitique et la coopération visent à répondre avant tout à des besoins qui se traduisent dans un projet de développement durable pour les États et les territoires de la région du Pacifique. Ce développement s'inscrit dans une logique de coopération qui se veut un outil de médiation et d'équilibre. Car dans cette région pacifique, les acteurs majeurs et les partenaires s'affrontent, alimentent des tensions et des crises dans leurs réalités politiques, diplomatiques, économiques et militaires. Pour ce faire, nous optons pour une approche analytique pour identifier les facteurs, les mécanismes, les stratégies mis en place pour maintenir un développement durable dans la région pacifique. Alors dans quelle mesure la coopération favorise-t-elle le développement de la région pacifique ? Quelle vision géopolitique à adopter dans cette région pour assurer un développement durable ? Comment gérer les tensions et les crises alimentées par les acteurs concernés et leurs partenaires ? Quels sont les impacts liés à ces divergences ? Telles sont les questions fondamentales qui constituent les points d'ancrage à cette contribution.

1. **Coopération et géopolitique dans la région pacifique**

1.1 **Présentation de la région pacifique**

Le pacifique insulaire demeure le cinquième continent du monde. Il constitue de nombreux pays et territoires insulaires avec une côte donnant sur l'océan Pacifique. L'insularité constitue un monde en interface qui incite à une analyse géographique. Selon PESTANA, G. (2003), grâce à cet outil, « le géographe sait bien qu'un phénomène fondamental à une échelle peut devenir contingent à une autre échelle, que la réalité peut se concevoir, selon différentes lectures à différentes échelles spatiales, mais aussi temporelles ». La région pacifique s'étend de l'Amérique de l'Est, de l'Asie, et se limite à l'océan Indien dans le continent australien. Elle s'étend à une superficie de 166 241 700 km², soit environ d'un tiers de la surface de la terre. Ainsi, cette superficie est supérieure à celle de l'ensemble des terres émergées de la planète. La région se compose de deux pôles majeurs le pacifique nord et le Pacifique sud. Elle ne cesse d'étonner le monde depuis son entrée dans l'histoire mondiale au XVIII^{e} S. Néanmoins, la position de la région pacifique permet sans ambiguïté une lecture géopolitique traduite par la coopération pour le développement. Ce qui explique la nouvelle géopolitique des acteurs émergents.

1.2 **Nécessité de la coopération dans le Pacifique**

La 2de Guerre mondiale a déséquilibré l'Europe pendant la période de 1939 jusqu'en 1945. Le monde est anéanti dans tous ses aspects. L'Europe est déchirée et meurtrie pendant quatre ans de conflit. À la fin de celui-ci naît la volonté de se surpasser de l'horreur, pour établir un ordre mondial capable d'assurer la paix et la sécurité dans le monde. En effet, l'urgence était la reconstruction de l'Europe en ruine. Ainsi, s'imposait le plan Marshall proposé par Harry S. Truman président américain. Toutefois, chaque crise nécessite un regard géopolitique et stratégique pour promouvoir le développement durable. Ainsi, le plan Marshall proposait en 1949 un programme comportant des initiatives pour soutenir le développement de tous les pays sous-développés. Cela a eu lieu grâce à l'élaboration des Accords de « Bretton Woods de 1944 », dont la région du sud-est bénéficiaire. Soucieux de mettre fin à la vulnérabilité et l'extrême pauvreté, le pacifique nécessite une coopération. Pour toutes ces raisons, l'échange demande une prise en compte de ces accords et un système de coopération. Pour la région pacifique, l'objectif est de favoriser l'établissement des échanges pour le développement durable.

1.3 **Géopolitique comme levier pour le développement durable**

Le début des années 1990, et l'effondrement de la bipolarisation ont marqué un tournant décisif dans le monde. À cette même époque, la domination qui apparaît entre deux blocus change rapidement. En dépit, les économies des pays du sud en général, du pacifique en particulier sont en quête d'un développement adapté aux réalités de chaque pays. Ainsi la géopolitique a permis la question de développement durable de s'imposer comme une priorité. Selon gros Harlem Brundtland (1987) « un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs ». Le pacifique après être à l'abandon fin de la guerre froide, s'impose à travers le contexte géopolitique de la mondialisation sous le couvert de développement durable. Primo, en 1992 à Rio ont eu lieu de la conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement. La communauté internationale a pris conscience de l'ampleur sur les enjeux de l'environnement et de développement à l'échelle mondial. Mais également permet celle-ci de s'engager sur la lutte contre ses enjeux pour mettre en œuvre le développement durable. Secundo, le Sommet mondial de 2005, de New York annonçant la Déclaration du millénaire, d'une somme de 50 milliards de dollars par an pour combattre la pauvreté. Elle est considérée par nombreux pays comme véritable levier pour le développement durable. En revanche, la région pacifique est davantage préoccupée par les fléaux de l'environnement et la croissance économique et sociale.

1.4 **Acteurs influents dans le développement du pacifique**

La région pacifique devient le centre clé du XXI^{e} siècle. « Il n'apparaît donc pas de centre géopolitique cohérent dans le Pacifique insulaire. Cette idée revient-elle à accréditer l'idée que l'Océanie insulaire n'est qu'une périphérie éclatée, dépendante de centre extérieur. Elle est par conséquent dénuée de dynamique politique interne, puisque sans point d'appui central pouvant l'impulser ? […] Le monde insulaire est par essence un monde géographiquement excentré, il veille à ce qu'en contrepartie aucun rivage de son univers ne soit lui-même excentré. » (Bonnemaison, 1997). Le continent insulaire fait l'objet de jeu des acteurs international depuis sa découverte. La fin de la 2de Guerre mondiale, les États-Unis, la France, le Royaume-Uni, la Russie et la Chine se voient attribués à un statut de cinq pays permanent du conseil de sécurité. Grâce à ce statut chacun exerça un droit de véto, lui donna à une carte de puissance incontournable à l'échelle planétaire. De ce fait, chaque puissance cherche à s'imposer son influence pour prouver son leadership. Face à cela le pacifique n'échappe pas cette idéologie de grandes puissances. C'est pourquoi que l'espace pacifique est aperçu par ces puissances non seulement comme un étendu maritime, mais également une région d'opportunité qui sert à développer leurs hégémonies. Dans le pacifique les acteurs étatiques et non étatiques ne sauraient être négligés à cause des atouts de cette région. En outre, les acteurs étatiques pour maintenir l'équilibre notamment les USA, la Chine, la France, le Japon, et la Russie exercent une forte influence dans la région pacifique. Alors que tous les acteurs non étatiques comme l'agence française pour le développement, l'agence chinoise de la coopération internationale pour le développement (…) ont une influence politique et économique significative dans le pacifique.

Suite p: 21


DONT STOP
TALKING
ABOUT
PALESTINE